الدكتور

أحمد عبد العزيز النجار



بنوك بلا فوائد

الدار السعودية
للنشر والتوزيع

بنوك بلا فوائد

كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية

الدكتور
أحمد عبد العزيز النجار
أستاذ الاقتصاد الإسلامي
الأمين العام للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية
وعميد المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي

الناشر
الدار السعودية
للنشر والتوزيع

الدار السعودية للنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م

جدة

الادارة : البغـداديّـة - عمـارة الجـوهـرة - الـدور الثـاني - شقـة رقم ٧ - ١٢
● تليفـون ٦٤٣٢٨٢١/٦٤٢٤٠٤٣/٦٤٢٤٢٥٥
المستودعات طريق مكة المكرمة شرق المطار القديم ● تليفون : ٦٤٧٢٣٩١
● تلكس ٤٠٤٣٥١ نشرا ● ص.ب ٢٠٤٣

المكتبة : شارع الملك عبد العزيز ● تليفون رقم ٦٤٧٨٧٢٣

المكتبة : شارع فلسطين - مركز الزومان ● تليفون ٦٦٠٨٩٦٤

الدّمّام : الشارع العام - ص.ب ٨٩٩ ● تليفون رقم ٨٣٢٣٥١٥/٨٣٣٥٥٢٠

الرّياض : السليمانيّة - ص.ب ٩٤٧٢ ● تليفون : ٤٦٤٧٥١٥/٤٧٦٩٠٨٦

* * * * * * * * * * * *

مقدمة

* * * * * * * * * * * *

حمـداً لله وشكراً ، وصـلاةً وسلامـاً على أشـرف مخلوقاته ـ سيدنا محمد بن عبد الله ، وعلى آله الأكرمين ـ وصحابته الغر الميامين .

وبعد :

تتلخص فكرة هذه المحاضرات ، في أن مفتاح التنمية في المجتمعات النامية ـ مفتاح ذو ثلاث شعب ، وهو بهذه الصفة يتعذر عليه أن يؤدي عمله ، أو أن يحدث أثره بشعبة واحدة دون الاثنتين الأخريين ، أو باثنتين دون الثالثة .

أما هذه الشعب الثلاث فأولها : توافر القيادات الواعية التي تحمل العبء وتشكل القدوة الصالحة في الوقت نفسه ،

ولعل ذلك يلفت النظر إلى أهمية دور المثقفين وخطورته ، في عمليات التعمير والتنمية .

أما ثاني هذه الشعب فهو : توافر الدافع الذي يحفز عملية التفاعل والالتحام ، بين القيادات العامة وبين القواعد المتعاملة . ومعلوم أنه لكي تتوافر هذه الدوافع الحافزة ، لا بد أن تكون نابعة من إطار يلتقي فيه تاريخ الجماهير بعاداتها وبتقاليدها وبتراثها ، وبمخاوفها ، وبرغباتها ، وبتطلعاتها ، وبطريقة حياتها ، وبأسلوب تفكيرها . ومعلوم ـ بنفس المقدار ـ أيضاً ، أن أكثر عناصر هذا الإطار تميزاً لدى الشعوب الشرقية عامة والإسلامية بخاصة ـ العنصر الروحي ، حيث يؤكد التاريخ أنه كان على المدى البعيد ـ وسيكون على المدى المستقبل ـ أقوى المحركات إلى القاعدة .

أما ثالث هذه الشعب فهو : تكوين المؤسسات والأجهزة التي تحتوي العاملين السابقين ، ليمكنهما أن يمهدا الطريق إلى العمل والتحقيق ، على شريطة أن تكون هذه المؤسسات أو الأجهزة على بصيرة ووعي بأهدافها وغاياتها ، وألا تختلط لديها الوسائل بالغايات والأهداف ، وإلا فستكون عاجزة تماماً عن أن تقوم بأي دور .

وفكرة بنوك الادخار المحلية ، أو البنوك الإسلامية ،

التي تعذر على الكثيرين فهمها ـ لا تخرج عن أنها حاولت أن تصنع هذا المفتاح لتلج به باب التنمية . وتفتح به مغلاق التغيير ، ناظرة إلى مشاكل المجتمع ككل لا يتجزأ ، ومدركة أن النظر إلى هذه المشاكل بالتجزئة ـ يدعو إلى ترجيح احتمالات الفشل في مواجهتها ـ علاوة على القضاء عليها . هذه النظرة وذلك الإدراك ـ كانا مدعاة لبعض الناس ألا يستوعبوا العلاقة بين عمل هذه البنوك من الناحية المصرفية ـ وبين تصديها للمشاكل الاجتماعية ، فكيف يمكن لمصرف أن يتصدى للمشاكل الاجتماعية ؟ وكانت كلمة « مصرف » هذه رمزاً تابوهياً منعزلاً عن المجتمع ، محصوراً بين جدران أربعة في خزينة أو شباك ، ولَكَمْ ظَلَمَ الكثيرون هذه الكلمة عندما ألزموها الجدران العتيقة لحروفها ، ولكنهم ظلموا أنفسهم عندما اتجهت نظرتهم إلى بنوك الادخار عند حدود هذه الكلمة ، ذلك أن آفاقهم قد عجزت ـ بحكم تصلب المعيار الذي استخدموه ـ أن تنفتح عن الوظيفة الاجتماعية للمال في المجتمع ، وأن تنفتح على الإمكانيات الواسعة التي تتبعها تغيير هذه الوظيفة في تغيير المجتمع .

إن بنوك الإدخار لم تدع في يوم من الأيام أنها تقوم بمهمة تجميع المدخرات من أجل التمويل المركزي ، فذلك أمر لا

يملك اقتصادي في مجتمع يقوم على التخطيط إلا أن يسلم به ، إذ من المعلوم أن المدخرات في هذه المجتمعات مخططة ومحسوبة ، وأنه يمكن السيطرة عليها وتدبيرها بوسائل أقصر سبيلاً وأكثر يسراً من تلك التي تبذل في التربية الادخارية .

لم تكن بنوك الإدخار ، ولا الذين أقروا تنفيذها ـ وعلى رأسهم أستاذنا الكبير الدكتور عبد المنعم القيسوني ـ غافلين عن ذلك ، ولكنهم كانوا يرجون من ورائها تربية صحية وعضوية في آن واحد ، كما كانوا يدركون أنها أداة مثلى للتغيير المقصود بأسلوب غير مباشر .

غير أن الذين أعماهم التعصب ، وعصف بهم الهوى ، وساءهم أن تتحقق للجماهير مصلحة ـ أبوا إلا أن يسدوا عليها المسالك ، ويتربصوا بها الدوائر ، ويتصيدوا لها الهفوات . وعندما تهيأت لهم الظروف ووالتهم الفرصة ، ركزوا سهام نقدهم على مرحلة لم يكن قد مضى على البدء فيها أكثر من شهور تعد على أصابع اليد الواحدة ، فكبروا الضئيل ، وضخموا الصغير .

ولقد كان من طبيعة الأمور ، أن نضع أيدينا من خلال العمل على ثغرات كل مرحلة ، فلا ننتقل منها إلى غيرها قبل

أن نأتي على هذه الثغرات بالإصلاح والعلاج .

وكانت بنوك الادخار عندما واتتهم الفرصة ، على أول الطريق في مرحلة جديدة من مراحلها - وهي مرحلة الاستثمار - ولم تكن قد وضحت بعد ثغرات هذه المرحلة لتجابهها بالإصلاح ، فوجدوا السبيل إلى النقد الذي تحولوا به عن وعي أو عن غفلة ، من البناء إلى الهدم .

ولئن حزّ في نفس كل مخلص ، أن تتصدى فئة من المثقفين لهدم هذه البنوك والإجهاز على رسالتها ، وتحويل مسارها إلى طريق غير طريقها - فإني أجد لهم ولنفسي العزاء ، في أن هؤلاء الذين تصدوا للهدم ، يقرُّون الآن بأنفسهم أن بنوك الإدخار قد رسمت طريقاً غير مسبوق للتربية الادخارية ، وأنها كانت أول من فتح أعين الأجهزة العاملة في مجال الادخار - على مجالات لم تطرقها من قبل في الريف أو المدرسة .

وأجد العزاء أيضاً ، عندما أرى من بين أبناء هذا الجيل من وعى هذه الفكرة ، وتمثل فلسفتها وأبعادها ، وما زال يراوده الأمل في أنها ستجد اليد المخلصة التي تفتح لها مرة أخرى سبيل العودة إلى ميدان جهادها .

كما أني وجدت كثيراً من العزاء ، فيما كتبه الكثيرون من أساطين الفكر الاقتصادي والاجتماعي وعلى اختلاف مذاهبهم عن هذه التجربة الإسلامية الرائدة . وأكبر العزاء عندي أنه عندما أُقصيت عن مسرح الأحداث رؤوس الفئة التي آلت على نفسها هدم المشروع ومقاومته ، مستغلة عدم وجود التشريعات الكفيلة بحراسة هذا النظام وصيانته من العبث ـ جاء ابن مصر البار السيد « محمد أنور السادات » رئيس الجمهورية في سلسلة الإجراءات والقرارات التي أصدرها لتصحيح الأوضاع في الدولة ، فأمر باستصدار التشريع والإطار لإنشاء شبكة بنوك اجتماعية في البلاد ، وحدد لها أهدافاً طموحة ، تفوق ما كانت تقوم به بنوك الادخار ، وفقه الله للعمل على خدمة هذا الوطن بخاصة والأمة الإسلامية بعامة .

والله نسأل أن يوفقنا جميعاً للسير على الطريق القويم ، إنه سميع مجيب دعوات العاملين المخلصين .

أحمد النجار

المحاضرة الأولى

* *

المشاكل الاقتصادية لتنمية المجتمعات المتخلفة

* *

موضوعنا هذه الليلة يدور حول مشاكل الدول النامية أو المتخلفة . . وهو موضوع كثر الحديث عنه . . ولكنه موضوع يشغلنا جميعاً ، فإننا نجد نداءات المصلحين والحكام والمسؤولين في جميع الدول المتخلفة ترتفع بشعارات التنمية . . نداءات الرغبة في اللحاق أخيراً بموكب التصنيع والرفاهية المادية . . نداءات بإشعال فتيلة التطور الديناميكي المستمر وتحريك عجلة التنمية السريعة وبخاصة بعد حركات التحرر من الاستعمار الذي خيم على شعوب هذه الدول ردحاً طويلاً من الزمن . . . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نشاهد تضخم مؤلفات وكتابات الاقتصاديين وغيرهم وبخاصة في العشرين سنة الأخيرة بشكل أصبحت

معه الكتابة عن هذه المشاكل لا تثير كثيراً من الاهتمام ، لأنها لا تضيف جديداً . . فقد أصبح الحديث عن التخلف مألوفاً ولا سيما بعد ظهور عشرات المؤسسات الدولية والإقليمية التي تختص بمجال التنمية في الدول النامية إلى حيز الوجود .

وعلى الرغم من هذا كله ، فلا يزال طريق الخلاص من المشاكل الاقتصادية ، والتي تعوق القفزات السريعة عن اللحاق بالنهضة الاقتصادية الأوروبية طريقاً غامضاً . ويزيده غموضاً تعدد وسائل العلاج الجزئية التي يضعها أهل العلم والخبرة ، وفي الواقع أن ما نشاهده من أوضاع في الدول النامية في عالم اليوم ، يدعم إحساسنا بالغموض وعدم الوضوح وصعوبة تحليل هذه الأوضاع والأصعب من ذلك تغييرها أو تعديلها . .

وسأتجنب ـ بقدر ما أستطيع ـ تكرار الحديث عن المشاكل الاقتصادية المألوفة ، والتي اعتاد رجال الاقتصاد تركيز الضوء عليها ؛ كالتمويل ورأس المال وكفايته ومجالات الاستثمار والسياسات النقدية والاقتصادية والمالية . . . الخ محاولاً إيضاح وجهة نظري في علة ما نشاهده من مشاكل إقتصادية ، والتي ازددتُ إيماناً بها بعد خبرة طويلة عملية

قاسية في المجتمعات المتخلفة، وقد تبدو وجهة نظري التي سأعرضها على حضراتكم الليلة ، في نظر الذين يلتزمون بالتخصص العلمي ـ بعيدة عن مجال الاقتصاد ، ولكنني أشارك Sawyer تأكيده ؛ فإننا لن نستطيع بأي حال من الأحوال ـ الوصول إلى حل المشاكل العويصة الخاصة بالتنمية والتطور الاقتصادي ، ما لم نوجه اهتمامنا وبشدة وتركيز متزايد ، إلى تلك المجالات والنواحي التي ينظر إليها على أنها بعيدة عن نطاق علم الاقتصاد[1] .

لقد عاصر العالم في القرون الأخيرة تقدماً هائلاً ، وفريداً ، في المعرفة الاقتصادية والتكنولوجية ، أي استخدامها والاستفادة منها عملياً إلى طفرة كبيرة في مستوى المعيشة المادي ، إلا أن عملية التطور التكنولوجي والاقتصادي وما يتبعهما من تطور اجتماعي بصورته الديناميكية ـ انعكست فاعليتها إلى حد كبير على شعوب شمال غرب أوروبا ووسطها وأمريكا الشمالية ، أي أن نتائجها المادية اقتصرت ـ حتى وقت قريب ـ على هذه الشعوب التي تكون حوالي ١٦٪ من سكان الكرة الأرضية ، مع استثناء

(1) I. Sawyer. Social Structure and Economic' progress. A.B.R. Vol 4 may 1951 p. 321 E.

روسيا واليابان ، في حين يظهر في باقي المناطق الأخرى تناقض كبير بين الزيادة المضطردة في وسائل الإنتاج الكامنة ، والقلة في القدرة الإنتاجية الفعالة .

وجدير بالذكر أنه ليس من اليسير تحديد الدول النامية وفق اعتبارات عنصرية أو تاريخية أو جغرافية ، فالدول النامية موزعة في جميع أنحاء الكرة الأرضية وتسكنها شعوب من مختلف الأجناس ، وتمثل مزيجاً من مختلف الحضارات ، فمنها من يتمتع بحضارات عريقة ـ مثل الصينيين والهنود والعرب ، ومنها من يتمتع باستقلال سياسي ، ومنها ما يقع تحت نفوذالاستعمار ويختلفون فيما بينهم من حيث النواحي والخصائص الجغرافية ، وكثافة السكان والثروات الطبيعية ، ولكنهم يشتركون جميعاً ـ في رأينا ـ في ملامح أربعة :

١ ـ ضعف مستوى التنمية في المجالات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية ، مع تفاوت درجات هذا الضعف .

٢ ـ يغلب فيها عادة ارتفاع معدل الزيادة في السكان عن معدل الزيادة في السكان في الدول المتقدمة صناعياً ، نتيجة انخفاض معدل الوفيات بسبب تقدم الوسائل الصحية ، وبقاء معدل المواليد في مستواه المرتفع نسبياً .

٣ ـ تسود فيها جميعاً مواقف متناقضة تجاه الدول المتقدمة صناعياً ، فمن ناحية يوجد مستوى معين من الارتباط والاعتماد الاقتصادي والسياسي والفكري ، وتتضح الحاجة الملحة إلى التقليد ، ولكن من ناحية أخرى توجد معارضة ويظهر تطلع وشبه نفور للتحرر .

٤ ـ تتميز مجتمعاتها بأنها في مرحلة تحول من وضع ستاتيكي غالب ومتسلط ، إلى وضع اجتماعي دينامي ، الأمر الذي يميز مرحلة التحويل بعدم التوازن المشحون بالصراعات والمتناقضات .

ومن خلال هذه الملامح الأربعة، وفي إطارها يمكننا النظر إلى الدول النامية كوحدة متميزة ، على الرغم من عظم الاختلافات فيما بينها .

وسنعرض فيما يلي مجموعة مفصلة من الملامح التي يمكن اعتبارها أيضاً مظاهر مشتركة إلى حد ما للتخلف في هذه الدول ، قبل أن نعرض لطبيعة المشاكل العادية التي تواجه عملية التنمية ومن ذلك :

١ ـ انخفاض مستوى الإنتاجية ، وبالتالي انخفاض الدخل القومي للفرد ؛ فنحن نجد أن متوسط الدخل القومي

للفرد في السنة ، في بلد مثل الولايات المتحدة سنة ١٩٦٩ م ـ بلغ حوالي **٢٥** ضعف متوسط الدخل الفردي في بلاد مثل مصر ـ وباكستان ـ وبورما ـ والهند .

٢ ـ يتجه الدخل القومي إلى الزيادة ولكن ببطء ، إذا قورنت هذه بالزيادة في السكان الناشئة عن التقدم العلمي في وسائل الصحة ومقاومة الأمراض وانخفاض معدل الوفيات ، الأمر الذي يزيل أثر جزء كبير من الزيادة في الإنتاج القومي حيث تمتصها الأفواه المتزايدة .

٣ ـ يعمل غالبية السكان في قطاعات الإنتاج الأولية ، أي في النشاط الزراعي أو الرعي أو الغابات أو الأسماك ، أو في ميادين السلع الإستخراجية مستخدمين أبسط أدوات وآلات الإنتاج المساعدة .

٤ ـ يتميز هيكل الملكية الزراعية في العادة ـ بوجود حدين أو شكلين متناقضين من أشكال الملكية غير السليمة إقتصادياً .

الملكية الكبيرة التي تبلغ من الكبر بحيث لا يتسنى معها تحقيق معدل استغلال امثل في ضوء الإمكانيات المتاحة من رأس المال والتنظيم والتسويق ، بالإضافة إلى الموقف

السلبي الذي يقفه أصحاب هذه الملكيات الكبيرة ، تجاه وسائل الاستغلال الزراعي الحديثة ، الأمر الذي لا يسمح بارتفاع إنتاجية العمال المشتغلين في الزراعة .

وهناك الملكية الصغيرة التي تبلغ من الصغر حداً لا يكاد يكفي استغلالها لمقابلة ضروريات المعيشة لأسرة مالك هذه القطعة الصغيرة ، أو ما يزيد عن ذلك بقليل .

فبينما نجد في الملكية الكبيرة أراضي غير مستغلة استغلالاً كاملاً ، نجد في حالات الملكية الصغيرة أراضي مجهدة مستغلة استغلالاً أكثر من اللازم ، وفي الحالتين تتعرض خصوبة الأرض إلى التناقص المستمر .

٥ ـ ونتيجة لذلك تصبح الكفاية الاستثمارية للأرض ضعيفة ؛ فنجد مثلاً أن متوسط الغلة الإجمالية للفرد في الزراعة في الولايات المتحدة ـ وصل حوالي ٢,٥ طن في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ، وفي أوروبا حوالي طن . بينما وصل في أمريكا اللاتينية ٠,٥٨ وفي آسيا إلى ٠,٢٢ وفي أفريقيا إلى ٠,١٢ طن[1] .

---

(1) J.Schumpeter « Theorie der Wirtschal tlichen Entwicklung Leipzig 1926.

٦ ـ ضعف أو محدودية استخدام السلع الرأسمالية في الإنتاج (بما في ذلك قطاعات النقل والكهرباء) ، ويرجع ذلك إلى ضعف تكوين رأس المال ، وإلى أن القلة من الأفراد الذين يقع في حوزتهم رأس المال ، ليسوا في العادة رأسماليين والأفراد الذين يمتلكون المصانع والمنشآت عادة ليسوا منظمين .

فهم يفتقرون إلى الكفاءة والقدرة على المزج المبتكر لعوامل الإنتاج ، وروح المغامرة والمبادرة ، والجرأة ، وغير ذلك من المواصفات التي تميز فئة المنظمين بمفهوم « شمبيتر »[1] . فمعظم أصحاب الأموال في الدول النامية ، يفضلون إنفاق دخولهم التي يحصلون عليها من ملكياتهم الزراعية وغيرها في الكماليات والبذخ والترف ، وفي اقتناء الحلي والمجوهرات ، أو الأوراق المالية الأجنبية إذا لم يتجهوا إلى اكتنازها ، وهذا بدلاً من توجيه هذه الأموال إلى تدعيم اقتصاديات البلاد يضاف إلى ذلك : الإفتقار إلى أجهزة مصرفية وإئتمانية وبخاصة بالنسبة للمدخر الصغير والمنتج الصغير ، وضعف تدفق رأس المال الخارجي نظراً

---

(1) U.N. Dep of Economic Affairs, Land Reform New York 1951. p.4.

لعدم الاستقرار السياسي وارتفاع المخاطر ، وعدم ثبات العملة والقيود على النقد ، وتغلغل مجالات التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي .

٧ ـ سوء الحالة الصحية ، وقصر متوسط العمر ، وعدم كفاية التغذية السليمة .

٨ ـ الانخفاض النسبي للتعليم العام ، وارتفاع نسبة الأمية ، الأمر الذي ينعكس أثره على ضعف انتشار وسائل الاتصال الأولية« كالبريد والتليفون والتلغراف والصحف والإذاعة » . . الخ ، وضعف التعليم المهني .

٩ ـ انخفاض إنتاجية العمال ، نتيجة للأوضاع السابق ذكرها .

١٠ ـ تكاليف الإنتاج في ظل هذه الأوضاع ليست دائماً منخفضة ، فالتكاليف الإسمية المنخفضة للقوى العاملة ، تتمشى مع الإنتاجية المنخفضة . ولكن يضاف إليها تكاليف النقل العالية ، سواء انعكست في الوقت ، أو في تلف السلع .

١١ ـ خلل العلاقة بين نسب عوامل الإنتاج المختلفة ، فرأس المال والمنظمون أقل نسبياً من الأرض والموارد

الطبيعية والعمل «غالبية العمال غير مهرة» . وبالتالي لا تستغل وسائل الإنتاج الكامنة استغلالاً كافياً . ويصاحب الإستغلال السائد ـ طاقة إنتاجية ضعيفة ، ويصبح متوسط الدخل القومي للفرد منخفضاً .

١٢ ـ إن قلة وجود أنظمة وانعدام الخبرة ، ونقص الأيدي العاملة الماهرة وصعوبة الحصول على رأس المال بتكاليف معدلة ـ أدى إلى اعتماد الدول النامية الرئيسي على تصدير بعض الخامات أو المواد الأولية ، أو نوع أو أكثر من السلع الزراعية ، واستيراد جميع السلع الاستثمارية ومعظم السلع الاستهلاكية ويعتبر هذا الارتباط الشديد بالأسواق الخارجية ، من أهم العوامل المسببة لمشاكل كثيرة في الدول النامية ؛ وبخاصة في أوقات الانكماش أو الكساد في الدول المستوردة للخامات ، وفي حالات التوتر الدولي والحروب ، وما يصاحبها من ارتفاع في أسعار السلع وقيود التصدير والاستيراد في الدول الصناعية . وطبيعي أن تتصف اقتصاديات الدول النامية بحساسية شديدة تجاه كل نقص في صادراتها ، أو تقلبات في تجارتها الخارجية عموماً . نظراً لاعتماد ميزانية الدولة على إيرادات الجمارك .

إن هذه النقاط الاثنتي عشرة ، لا تخرج في رأينا عن كونها سمات ومظاهر للتخلف ، وإن كان البعض ينظر إليها أو إلى بعضها على أنها أسباب للتخلف . . غير أنها تعطينا فكرة عن حجم المشاكل التي تواجه عمليات تنمية المجتمعات وتشعبها .

وقد حاول ويحاول الاقتصاديون دائماً ـ الفصل بين العوامل الاقتصادية وبين العوامل الاجتماعية والنفسية والسياسية ، بصورة جامدة . الأمر الذي أصبحت معه الاعتبارات الإقتصادية تبدو وكأنها المشاكل والعقبات الرئيسية التي تواجه عمليات التنمية وأصبحت المشكلة تنحصر في زيادة معدلات الإدخار والاستثمار ، باعتبارهما قطبي التنمية ، وأضحى الاهتمام بالتصنيع والمناداة بتوسيع حجم الاستثمارات ، وتنويع برامج الإنتاج ـ الشعارات المرفوعة في هذه الدول . . وبرغم ضخامة الوسائل المادية والفنية التي وجهت وتوجه للقضاء على مظاهر التخلف حتى الآن ، إلا أن النتائج كانت مخيبة للآمال في معظم الدول النامية ، وساد الاعتقاد أن الدول النامية فريسة وضحية لحلقة مفرغة ، ولا سبيل للتخلص من قيودها سوى الاستعانة برأس المال الأجنبي . . حيث إن التغلب الذاتي على المشاكل

الاقتصادية شيء في حكم المستحيل .

وسنعرض في هذا المجال نقداً لنظريتين احتلتا مكاناً رئيسياً بين آراء الاقتصاديين المعاصرين فيما يتعلق بمشاكل هذه الدول وتبرير الوضع القائم فيها . . ويعتقد أنهما القاعدة التي تتفرع منها كافة الصعوبات والمشاكل الأخرى .

أولاً : الحلقة المرذولة (المفرغة) للفقر

يختلف عرض هذه النظرة في الكتابات المختلفة باختلاف الأسباب التي يراها كل كاتب أساسية لوجود الحلقة المرذولة للفقر ، ولكن العرض الشائع هو أن انخفاض مستوى الدخل لا يسمح بتكوين مدخرات ، ثم هو سيعوق تكوين رأس المال اللازم لرفع الدخل ، أو بمعنى آخر انخفاض الإنتاجية ، والبعض يبدأ عرض هذه الحلقة المرذولة بضيق السوق في الدول النامية ذات الدخل المنخفض ، مما يحول دون تقسيم العمل اللازم . وما يتبعه من الحصول على دخل مرتفع ، أو إمكان زيادته ، حيث إن الطلب على الإستثمارات المستمرة والمنتجة ضعيف جداً ، مما يجعل موارد الدولة ضعيفة ضعفاً لا يمكنها من القيام بالخدمات التعليمية اللازمة . . الأمر الذي يؤثر على مستوى

إنتاجية الأفراد ، وبالتالي يعوق دون زيادة الدخل وتوسيع السوق .

وفي الحق أن كثيراً من هذه النقاط صحيح وسليم ومنطقي ، فمما لا شك فيه ، أنه من الأيسر تكوين مدخرات من الدخل المرتفع عن الدخل المنخفض ، وأن الوضع في كثير من الدول النامية يطابق المنطق المفروض إلى حد كبير ، ولكن اعتبار هذه النظرة من المسلمات المطلقة وقانوناً عاماً ، شيء يجب أن نتحفظ في قوله ، ودليلنا على ذلك هو تاريخ الدول المتقدمة اقتصادياً نفسها . . فمعظم هذه الدول كان متخلفاً بنفس معنى التخلف الذي تعانيه الدول النامية حالياً ، وبنفس المستوى إن لم يكن أكثر ، فكان الدخل الفردي فيها منخفضاً ورأس المال ضعيفاً ، ولكنها بعد ذلك نمت وتطورت ، وفي معظم الأحوال دون معونات رأسمالية خارجية ؛ وإن كان هناك بعض الدول استعانت بالقروض الأجنبية ، إلا أنه من الثابت أنه لم تستعن دولة واحدة بدون استثناء ، بأي معونات رأسمالية دون مقابل في شكل grants . فإذا طبقنا نظرة الحلقة المرذولة على التطور الذي سارت فيه هذه الدول ـ لبدا لنا أن مستوى النمو الذي حققته هذه الدول ـ ضرب من الخيال وأعجوبة من أعاجيب الزمان .

وينطبق نفس القول ـ وإلى حد كبير ـ على الدول التي حققت حديثاً وفي فترات قصيرة ـ مستويات عالية من التنمية ؛ مثل اليابان .

ثانياً : آثار الأسلوب المعيشي في الدول المتقدمة على الدول النامية :

كان « رجنار نيركس » أول من عرض لوجهة النظر القائلة : بأن أساليب الاتصال الحديثة وسهولتها وسرعتها بين المجتمعات في مشارق الأرض ومغاربها أدى إلى ارتفاع الميل للاستهلاك في الدول النامية ، الأمر الذي أثَّر تأثيراً سيئاً على حجم المدخرات والاستثمار في هذه الدول ، فالاحتكاك والإلمام بالعادات الاستهلاكية الحديثة ، وجه أنظار الناس إلى أساليب حياة ، وأوجد حاجات لم تكن معروفة من قبل ،ومعظم هذه السلع لم تكن توجد في المجتمعات النامية أصلاً ، ولكنها سلع مستوردة . والمشاكل تكمن في أن وجود مثل هذه السلع أو مجرد العلم بوجودها .يؤدي إلى رفع الميل للاستهلاك الأمر الذي يجعل الحلقة المرذولة التي تعوق تكوين رأس المال في الدول النامية أشد ضيقاً وأعنف مراساً .

ونود هنا الإشارة إلى أن سهولة الاتصال الحديث وسرعته ، يجب أن تكون نعمة قبل أن تكون نقمة على الدول النامية . . إن الإحتكاك والإلمام بوسائل الإنتاج الحديثة ، يتيح الإنتفاع بخبراته المفيدة في مجال الإستثمار . . ثم إن الحصول على السلع الإستهلاكية الجديدة ـ لا يصبح متيسراً إلا بعد زيادة الدخل وإن الرغبة نحو استهلاك هذه السلع يمكن أن يكون حافزاً على الإدخار والإستثمار ليزيد الدخل وليتسنى زيادة الاستهلاك وزيادة الدخل الناشئتين عن هذا الإستثمار ، فيصبح عاملاً في زيادة موارد الحكومة التي يمكن أن توجهه لمزيد من الإستثمارات وهكذا .

وأخيراً فلم يكن اتصال أوروبا المتخلفة في الماضي ، بمظاهر الترف والبذخ في الدول الإسلامية في آخر عهدها ـ عاملاً عاق نهضتها ؛ بل العكس هو الصحيح .

يتضح مما سبق ذكره ، أن التسليم المطلق بالنظريتين السابقتين ـ لا يستند في الواقع إلى ما يبرره ، بل من الخطورة قبول منطقهما دون تحفظ ، فإن ذلك قد يبعد الدول النامية عن اكتشاف الطريق السليم الفعال ، لعبور الفجوة التي تفصل بين مستويات النمو في الدول المتقدمة مادياً ، والدول النامية ، والوقوف على أصل المشكلة . وقد يدفع بعض

الدول النامية إلى الإستسلام واليأس ، أو إلى تبرير كل سياسة تنمية فاشلة .

وجدير بالإشارة ، أن معظم الإقتصاديين ذهبوا في تعليل وجود الحلقة المرذولة ، فأرجعوها إلى أسباب مختلفة وأهم هذه الأسباب وأكثرها شيوعاً ـ هو زيادة السكان بالنسبة إلى وسائل الإنتاج المساعدة ، وعلى الأخص رأس المال . ونحن نرى العكس تماماً في أن التخلف سبب في نقص وسائل الإنتاج الأخرى عن السكان .

ففي غرب أوروبا ـ في مرحلة بداية التصنيع ـ لم تكن زيادة السكان سبباً في ظهور المشاكل وإعاقة التنمية ، بل كانت سبباً للتنمية ، وإذا نظرنا إلى التطوّر الديموجرافي في هذه الدول ، نجد أنه سار مع التطور الاقتصادي إلى حد كبير جنباً إلى جنب .

وقبل أن نوضح وجهة نظرنا في أصل المشاكل الاقتصادية في الدول النامية ، نستعرض معاً ـ في لمحات سريعة ـ النماذج الخاصة بالدول التي انتقلت من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم المادي ، وعلى الأخص تلك الدول التي حققت مستوى عالياً من التنمية في فترة قصيرة نسبياً ، وأمامنا ثلاث نماذج واضحة : ـ

أولاً : نموذج دول غرب أوروبا :

قد كان دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي ، ضيقاً إلى أبعد الحدود ، نتيجة التأثر بالفكر السائد حينذاك عن الحرية ، فلم يوجد في هذه الدول في مرحلة التصنيع ـ شيء يسمى القطاع العام ، فقد كانت التنمية والتصنيع يقعان أولاً وأخيراً إلى حد كبير ـ على أكتاف المستثمرين الأفراد ، ولم يكن هناك تخطيط شامل أو مركزي ، وكان التطلع إلى الربح هو الدافع الرئيسي أو الدافع الوحيد للاستثمار ، نتيجة انتشار مبادىء الحرية ، وتغلغل النظرة المادية ، وبخاصة بعد التخلص من قيود الكنيسة وسيطرتها ، وكانت التنمية الاقتصادية في مجموعها ـ ثمرة من ثمرات هذا الدافع المحرك لسلوك الأفراد .

لقد ظلت دول غرب أوروبا مئات السنين دون تقدم اقتصادي كبير . فإلى أواخر القرن الثامن عشر ، كان حوالي ٨٠٪ من السكان يكونون طبقة المزارعين ، ويعمل معظمهم أجراء لدى كبار رجال الدولة والنبلاء ، الذين يسيطرون على ملكية الأراضي الزراعية . وكانت المكانة الاجتماعية بالنسبة لهذه الفئة القليلة ـ أهم كثيراً من الغنى والثروة . وبرغم أن نشاط طبقة التجار كان قد بدأ في الازدياد ، فإن هذه الطبقة

ونشاطها كانت موضع ازدراء واحتقار من طبقة النبلاء . وبرغم أن التغير في القيم الاجتماعية صار تدريجياً وببطء شديد ، إلا أن موازين القوى بدأت تتجه لصالح فئة التجار ورجال الأعمال ، الذين بدأت تتركز في أيديهم الثروات المادية السائلة ، وأصبحت ملكية الأموال السائلة تحل محل حيازة الأرض الزراعية ، كعامل محدد لمراكز القوى ، والمكانة الاجتماعية المرموقة ، وصارت التغيرات في القيم الاجتماعية ، وكذلك في الحالة الاقتصادية ـ تسير بسرعة كبيرة وبمعدلات فائقة بعد الثورة الصناعية في المدن والمناطق الزراعية في الريف ، مما ساعد على إمداد الزيادة في السكان بالمواد الغذائية اللازمة . وبدأت القطاعات الصناعية في المدن تزيد من إنتاجها بأرباح عالية : مستفيدة أولاً من انخفاض أجور العمال ، نتيجة زيادة الهجرة من القطاع الزراعي إلى المدن ، وزيادة عرض العمال ، ومستفيدة ثانياً من آثار التجارة الخارجية والأسواق الخارجية في المستعمرات وبخاصة هذه الأرباح العالية التي تدفقت في أيدي فئة المستثمرين ، ذلك أنهم يحصلون على المواد الخام من الخارج بأسعار منخفضة ويدفعون للعمال أجوراً زهيدة ، ويبيعون منتجاتهم في الخارج بأسعار مرتفعة ،

فكانت الأرباح تتزايد ويعاد استثمارها فتتراكم الأرباح . . وهكذا . وأصبح هذا الربح المتراكم لدى البعض ـ دافعاً لكثيرين إلى التقليد ، وبالتالي إلى ظهور مستثمرين آخرين . ويمكن حصر العوامل التي ساعدت على انتشار هذه الفئة واتساع نشاطهم ، ومكنت من تحقيق معدلات نمو سريعة وعالية ـ في : عوامل ذاتية ، وعوامل موضوعية ، تتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة .

أما العوامل الذاتية فترجع إلى الوضع السياسي والاجتماعي حينئذ ، ذلك الوضع الذي مكن من وجود نسق فكري شامل وموحد تقريباً ، واعتبار الربح والسعي لتحقيقه ـ من أهم وأبرز القيم المسيطرة ، وأقوى الدوافع لسلوك الأفراد . وأما العوامل الموضوعية فتنحصر في ملاءمة الظروف لإشباع الدوافع السائدة ، وتحقيق القيم الموجودة ، كالاستعمار والتجارة الخارجية ومعدلات الاستثمار المرتفعة ، والتكنولوجيا التي صاحبت الثورة الصناعية ، والتقدم في وسائل المواصلات كالسفن التجارية والسكك الحديدية ، وأثرها في توسيع السوق الخارجية والداخلية ، وسياسة عدم التدخل الحكومي .

لقد ساعدت هذه العوامل جميعها على ظهور فئات

عديدة من المستثمرين فأصبحوا بدورهم القوة الدافعـة لتحقيق التنمية الاقتصادية السريعة ، والتغلب على المشاكل السائدة .

وجدير بالذكر أن ثمرة الانتاج المتزايد ، والزيادة الهائلة في الدخل - عادت على فئة المستثمرين ، فقد كان ثمرة توزيع النمو أو الغنى - غير متساوية وغير عادلة ، وظلت جماهير العمال وغالبية العاملين من السكان يعيشون على الكفاف ، وظلت الحال كذلك فترة طويلة نتيجة التزام الحكومات بسياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي . . واستمرار هجرة العمال إلى المدن رغبة في العمل ، وزيادة عرض العمل تبعاً لذلك ، ولا سيما أن التقـدم الفني المصاحب للثورة الصناعية ساعد على وجود البطالة ، نتيجة إحلال الآلات محل العمال ، في غاية السوء ، عاجزين عن المقاومة ، مجردين من كل الوسائل التي قد تساعدهم على إصلاح حالهم .

ولقد كان تدهور وضع العاملين إلى الحضيض - سبباً في ظهور الآراء الماركسية التي نادت بأن استغلال البروليتاريا لا يمكن القضاء عليه في ظل النظام الرأسمالي . ولذلك لا بد من هدم النظام نفسه والإجهاز عليه برمته .

ومهما قيل في نقد النظام الرأسمالي ، فيجب ألا ننسى مزاياه في تحقيق مدخرات عالية واستثمارات ضخمة ومعدلات هائلة من النمو الاقتصادي ، مكنت بالتدريج وفي مراحل آجلة ـ من العمل على تحسين حالة العمال وغالبية السكان ، فبدأت الحكومات تتدخل بإصدار عدة قوانين اجتماعية لتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان . ودعم هذا الاتجاه ظهور النقابات العمالية ، تدعمها وتسندها الحكومات ومبادىء الديمقراطية وحقوق الانتخاب . الأمر الذي ساعد إلى حد كبير على تغيير هيكل توزيع الدخل والثروة في المجتمع ، فارتفعت مستويات الأجور ، وتحسنت مستويات المعيشة لمجموع السكان .

ولكن ذلك كله لم يكن قبل وضع القواعد والدعائم الأساسية للنمو الاقتصادي ـ أي بدء حركة موتور التنمية ، بحيث أصبح من الممكن استمرار التطور الاقتصادي تلقائياً بعد ذلك .

أي أن مرحلة التنمية الاقتصادية كان يصاحبها انخفاض الأجور عامة بمختلف أنواعها أوقات طويلة ، للعمل ، ظروف قاسية ، وشروط مجحفة في العمل ، وانخفاض في

مستويات المعيشة ، وفقر ، وبؤس لغالبية العاملين من السكان .

يتبين بوضوح مما بسطناه : أن مرحلة التنمية الاقتصادية في دول غرب أوروبا ، تعتبر أولى النماذج العملية للنمو الاقتصادي الحديث أمام الدول النامية . . لقد كانت مرحلة بطيئة ولكن مستمرة ، مرحلة تتميز بالتجديد التكنولوجي ؛ نشاط المستثمرين في تكوين رأس المال ، نشاط في التجارة الخارجية ، أرباح عالية ، أسواق متسعة نتيجة تقدم وسائل المواصلات الداخلية والخارجية ، أجور منخفضة ، خامات مستوردة رخيصة من المستعمرات ، وعدم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ، حيث تولى المستثمرون في هذه المرحلة مهمة إيجاد وسائل الاستثمار وموارده .

وننتقل الآن إلى النموذج الثاني « نموذج الاتحاد السوفياتي » :

لقد جاءت مرحلة التنمية في روسيا متأخرة ، ولكنها تعتبر نموذجاً مغايراً للنموذج السابق ذكره ، فحتى ثورة (١٩١٩ م) ـ لم يكن الوضع الاقتصادي في روسيا أحسن حالاً من الوضع الاقتصادي لدول غرب أوروبا خلال القرن

التاسع عشر كله ، ولكن روسيا اتجهت نحو سياسة التدخل الشامل للدولة في النشاط الاقتصادي في صورة تخطيط شامل ، واقتصاد مسير ، وفقاً لإرادة واحدة ، فقيدت نشاط المستثمرين الأفراد ، وراقبت الاستهلاك ، وأسندت مسؤولية النشاط الاقتصادي للقطاع العام ، وحددت الخطة والأهداف التي بموجبها وجهت الاستثمارات العامة ، وسيطرت الدولة على وسائل وأدوات الاستثمار عن طريق المصادرة والإجراءات الجبرية ، وأسفرت هذه السياسة عن نمو اقتصادي ضخم وسريع ، فحققت روسيا في خلال عشرين سنة ما حققته بعض دول غرب أوروبا في مائة سنة ، ولكن كما قدر « روستو » ـ على حساب خمسة ملايين من القتلى ، ودون اعتبار لأي قيم دينية .

ففي روسيا كانت الدولة هي المستثمر الوحيد ، المسؤول عن النشاط الاقتصادي وتطوره ، وكان الشعب مطالباً بتحمل أعباء التنمية ومصاعبها . ومنذ وقت قصير نسبياً نهجت الصين الشعبية نفس النهج للتغلب على الفقر المدقع المنتشر ، وانخفاض مستوى المعيشة بين غالبية السكان ، وحققت نجاحاً ملموساً إلى حد كبير في جميع المجالات بعد الثورة ، ولا تزال التنمية في الصين في مرحلة تجريبية ،

ولكن الوسائل المتبعة تشابه إلى حد كبير نفس الوسائل التي تتبعها روسيا ، من حيث التجميع الزراعي ، والملكية الجماعية للأرض للقضاء على المستثمرين الأفراد ، والقضاء على الملكية الفردية إلى حد بعيد ، والتركيز على الاستثمارات في قطاع الصناعات الثقيلة ، ومصادرة الملكيات والتخطيط الشامل وتنفيذ الخطة عن طريق الاشتراك الفعلي للدولة ، والقضاء على الآراء والأفكار المضادة ، واتباع الأساليب الإرهابية والبوليسية ، وإنكار كافة القيم الدينية ، بل ومحاربتها .

وتمكنت روسيا ـ استناداً على أيديولوجيتها ، وبخاصة بعد ثورة دامية ، امتلأت بالآلام والتضحيات ـ من تحقيق معدلات ضخمة من الإستثمارات ، تمشياً مع مبدأ التصنيع بأسرع وقت وبأي ثمن .

ولقد واجهت روسيا فترات عصيبة وأزمات عنيفة ، ولكن الحكومة تمكنت من خلال التزامها بإيديولوجية واضحة للتنمية ـ من التغلب عليها ومقاومتها .

وخلاصة القول ، أن كل ما يحدث في الاقتصاد السوفياتي ، يتم وفق إرادة الحكومة ، فالحكومة هي المنظمة

والمحددة لجميع فروع النشاط الاقتصادي ، وهي المستثمر الوحيد ممثلة في الحزب وأجهزته داخل النظام كله .

والآن ننتقل إلى النموذج الثالث ـ وهو نموذج اليابان :

يعتبر نموذج التنمية في اليابان ـ نموذجاً فريداً في نوعه . فقد التزمت اليابان بالأيديولوجية الاقتصادية الغربية « نظام السوق وفلسفته » ، ولكنها كانت تفتقر إلى قاعدة عريضة من المستثمرين الأفراد . ولم تتجه اليابان إلى اتباع أسلوب الاتحاد السوفياتي ، فلم تقض على نشاط المستثمرين ، بل بالعكس عملت على توسيع نطاق نشاطهم وتشجيعهم ـ بكافة الوسائل ، متبعة أسلوب الإعانات والسياسات المالية والضرائبية الهادفة ، ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل تولت الدولة بجهازها الوظيفي مهمة المبادرة والمبادأة ، في القيام بالنشاط الاقتصادي ـ أي تشجيع فئة الملاك الزراعيين والتجار ، على دخول ميدان الصناعة والمخاطرة ، وتكوين فئة جديدة من المستثمرين . فلم تكن الحكومة سلبية تجاه النشاط الاقتصادي ، كما حدث في دول غرب أوروبا ، ولم يجر المواطنون جراً على سلوك طريق معين ، واحتمال تضحيات معينة ـ في ظل رقابة الحكومة وسيطرتها على النشاط الاقتصادي ، كما حدث في روسيا والصين ، ولكنها

سلكت طريقاً وسطاً ، مستندة إلى أيدلوجية الغرب بوضوح وجلاء .

فقد ظل الهيكل الاجتماعي التقليدي ، والقيم الاجتماعية التقليدية ـ فترة طويلة ، دون تغيير أو تعديل جوهري ، واحتمل الشعب برضاء وصبر ـ سياسة الحكومة الخاصة بالتنمية ، الأمر الذي مكن الحكومة من إهمال قطاع الخدمات الاجتماعية في بداية الأمر ، والتركيز على القطاعات الإنتاجية المباشرة ، دون خطورة زيادة الاستهلاك ، فلم يستطع الفقراء رفع مستوى معيشتهم ، ولم يتجه الأغنياء إلى تغيير أسلوب معيشتهم التقليدي ، أو كسر العادات السائدة ، فظل نمط الاستهلاك فترة طويلة دون تغيير كبير ، وبذلك أمكن إعادة استثمار كل زيادة في الدخل القومي ، ولم يكن هناك ـ على عكس الحال في معظم الدول النامية ـ مراكز قوى ، أو مصالح متعارضة في المجال السياسي والاقتصادي .

الأمر الذي مكن الدولة من تنفيذ سياستها الاقتصادية في سهولة ويسر . يضاف إلى ذلك ، أن كل تضحية أو صعوبات يواجهها الشعب ، كان يعتبرها إرادة الله ، ويستقبلها دون تذمر أو احتجاج راضياً بالقدر وحكمته .

كل هذا مكن الدولة من تنفيذ خططها الاقتصادية في سهولة ويسر ، حيث أقدمت الحكومة على بناء المرافق العامة الأساسية اللازمة للاستثمارات الأخرى ، وشجعت بسياستها الضريبية الإنتاج الزراعي ، كما شجعت كل نشاط فردي بكل الوسائل والطرق ، وأنشأت البنوك التي تسهل الائتمان للأفراد لأغراض الاستثمار الطويل والقصير الأجل ، وشجعت المنافسة والتصدير ، كما عملت الدولة ـ بوعي وإدراك ـ على إيجاد فئة المستثمرين ، بأن اشترت جزءاً من الأراضي الزراعية لدى كبار الملاك ، وسددت دينها العام للأفراد ، مما أوجد طبقة من الماليين الكبار الذين ارتفع دخلهم النقدي فجأة . . في الوقت الذي عرضت فيه الدولة المصانع الناجحة التي أقامتها في بداية الأمر ـ للبيع ، كما عملت الدولة على تشجيع الصناعات الصغيرة ، وربطت بين مصالحها ومصالح المصانع الكبيرة في المدن الكبيرة .

وهكذا توجهت سياسة الحكومة اليابانية أساساً ـ لخلق وتمهيد الجو المناسب لظهور المستثمرين ، وتحويل فئة كبار الملاك الزراعيين إلى رجال أعمال أكفاء .

إن استعراضنا الموجز لهذه النماذج الثلاث ، يساعد على إعطائنا قاعدة خلفية ، نستند إليها في توضيح نظرتنا في

العوامل الأساسية للانتقال من وضع التخلف إلى وضع التقدم الاقتصادي ، وبالتالي : استنباط الأسباب الرئيسية للمشاكل التي تواجه وتقف دون التنمية السريعة في الدول النامية .

وإذا قصرنا النظر على الزاوية الاقتصادية ، نجد أن جوهر التنمية في الدول النامية ينحصر في نشاطين .

أولاً : إيجاد وتوسيع طاقات المجتمع الإنتاجية ، أو بعبارة أخرى : تحقيق الادخار بالمفهوم الواسع الشامل .

ثانياً : الاستخدام المستمر لهذه الطاقات الإنتاجية ، وما يسمح باستمرار توسيع الطاقات الإنتاجية ، وزيادة مستوى المعيشة للأفراد . أو بعبارة أخرى : الاستثمار بمعناه الواسع الشامل أيضاً .

فالادخار والاستثمار والربط بينهما ، يمثلان ـ إذن ـ قطبي التنمية ، ولا شك أن تحقيق كل منهما في الدول النامية يواجه معوقات ومشاكل عديدة قد ألفنا سماعها وقراءتها كثيراً في كتابات الاقتصاديين . ولن نثقل عليكم هنا بتكرار سردها ؛ فكلكم خير من يعلمها . إلا أننا سنركز الضوء على عامل نعتبره ـ من وجهة نظرنا ـ الأساس الذي تتفرع عنه كافة المشاكل الأخرى ، إن المشاكل الاقتصادية المألوفة ، لا

تخرج عن كونها مظاهر أو معوقات ظاهرة ، يكمن خلفها عامل أساسي يشل جوهر مشكلة التنمية ، هذا العامل هو : سلوك الأفراد . . فالادخار بمعنى إيجاد الطاقة ، والاستثمار بمعنى استخدام الطاقة والقدرة على الربط بينهما ـ كل هذا يعتمد على سلوك بشري ، قبل أن يرجع لعوامل مادية .

في ضوء هذا الفهم ، لا تمثل قلة الموارد المالية عقبة في سبيل التنمية ، فكل مجتمع يمتلك حداً أدنى من الموارد المادية والبشرية ، وعلى سلوك الأفراد تتوقف إمكانية زيادة هذه الطاقات ، واستخدامها الأمثل ، ومن هذا السلوك تتحقق تلقائياً عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي اللازمة لمراحل التنمية المختلفة .

إن استعراضنا للنماذج السابقة ، يكشف لنا بوضوح وجلاء ـ مدى الدور الذي أسهم به سلوك الأفراد في تحقيق التنمية ، ففي دول غرب أوروبا ـ يرجع الفضل أساساً إلى فئة المستثمرين الذين قادوا لواء التنمية على طول الطريق . وفي روسيا تحمل الشعب مسؤولية التنمية تحت قيادة الدولة ، وفي اليابان نجد أن المستثمرين بمعاونة الدولة تمكنوا من تحقيق التنمية . وقد ساهم الشعب في كل نموذج من مرحلة التنمية ، إما جبراً وإما اختياراً .

إلا أنه يجب أن يكون واضحاً ، أن كل سلوك هو وليد إنتاج مجموعة من العوامل التي ترتبط بالإطار الاجتماعي والثقافي في مجتمع معين ، وهذا الإطار في الدول النامية ـ خاضع بلا شك لعمليات تغير مستمر نتيجة لاتساع نطاق وسائل الاتصال الحديثة ، التي قربت المسافة بين مختلف الحضارات والثقافات ، الأمر الذي سيتبعه حتماً تغير ملازم في سلوك الأفراد . ولكن السؤال الذي يطرح نفسه أمامنا هنا هو : هل إذا تركنا هذا السلوك يسير تلقائياً مع اتجاهات التغير ؟ هل يحتمل أن تصبح التنمية المرغوبة أمراً قريب المنال ؟ .

لا شك أن ثمة فجوة واسعة ، تفصل بين مستويات التنمية في الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، وتزداد هذه الفجوة اتساعاً يوماً بعد يوم ، وسيظل الأمر كذلك ما لم تبدأ فوراً عمليات تنمية مقصودة دون أن يترك الأمر يسير عشوائياً .

على أننا قد تعلمنا من علماء السلوك ، أن كل سلوك يستند على دافع يوجهه أو مجموعة من الدوافع تشكل في نهاية الأمر اتجاهاً فكرياً معيناً ، فلقد كانت الفلسفة الماركسية دافعاً لسلوك الذين يؤمنون بها من الشعب السوفياتي . وكانت فلسفة السوق وحرية النشاط هي الموجهة للتنمية في

اليابان . وفي رأيي أن عدم وضوح فلسفة التنمية ، هي العلة في كافة المشاكل التي نواجهها . ولا يعني ذلك أنني أدعو إلى الأخذ بإحدى الفلسفتين ، بل فهمي للفلسفة أوسع وأشمل من ذلك ؛ فهو يعني ـ كما سبق أن أوضحت ـ إثارة مجموعة من الدوافع الكامنة الكفيلة بتوجيه سلوك الأفراد ، نحو تحمل مسؤولية التنمية ، بغض النظر عن منطقية هذه الدوافع بصورة مطلقة أو نسبية .

إن هذه القضية إنما تفسر لنا الفجوة العميقة التي نراها دائماً في الدول النامية ؛ متمثلة في سلبية المشاركة الإيجابية بين الطاقات البشرية . وسياسات التنمية ، متمثلة في برامج وخطط تضعها الحكومات وتخصص لها ميزانيات هائلة .

وهكذا يبدو واضحاً أن فاعلية التنمية وتحقيقها لأهدافها ، تتوقف على القدرة في إدارة الدافع الملائم الذي يصلح لتوجيه سلوك الأفراد ، على النحو الذي يحقق أكبر قدر ممكن من التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أما ما نشاهده من محاولات الحكومات والقيادات في الدول النامية الأخذ بجانب من هذه الفلسفة أو تلك ، أملاً في الجمع بين مزايا الفلسفتين والتخلص من مساوئهما ـ فإنه لا ينجم عنه سوى الجمع بين أخطاء الفلسفتين ، فإما التزاماً مع

إقناع الأفراد بفلسفة منهما ، أو البحث عن فلسفة جديدة تحرك الجماهير وتخلصهم من العفوية والجمود والرتابة ، ليقوموا بدورهم في حمل مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن الدول النامية في حاجة إذن إلى فلسفة للتنمية تتفهمها الجماهير وتتفاعل مع مبادئها وتوجيهاتها .

فإذا أدركنا أن المسلمين في أي دولة إسلامية يختلفون إلى حد كبير ـ عن غيرهم من المواطنين في كثير من الدول النامية ، من حيث تميزهم بنفسية خاصة تجعل تطلعاتهم وأشواقهم وعواطفهم وأمزجتهم متشابهة إلى حد كبير ، وإذا علمنا أن هذه النفسية تولدت من الدين ، وأن التركيب النفسي للمسلمين يشكل بفعل الرسالة المحمدية تشكيلاً عميقاً ـ فإنه من العبث أن نلزم الشعوب الإسلامية بفلسفة تغاير تركيبهم الحضاري ، أو بمعنى آخر ـ تخالف مفاهيم شريعتهم .

ولكن إذا أردنا أن نقدم لإنسان هذا العالم الإسلامي ، ما يثير حماسه وعواطفه وأشواقه ، لنضمن مشاركته الإيجابية ـ فلا بد أن يكون ذلك نابعاً من تعاليم الدين ، ومستمداً من الشريعة الغراء .

المحاضرة الثانية

❊ ❊

التركيب الحضاري لإنسان العالم الإسلامي

❊ ❊

حضرات السادة . سلام الله عليكم ورحمته وبركاته . وكل عام وحضراتكم بخير وعافية ، في عز أسركم وسعادة وطنكم . وبعد : ـ

فإن حديثي إليكم سينقسم ـ إن شاء الله ـ إلى ثلاثة أقسام ، أتناول في القسم الأول : الحديث عن واقعنا في العالم الإسلامي ، بعد أن شرقت به الحضارات المختلفة وغربت ، وعن التركيب الأصيل عقائدياً ونظرياً لإنسان هذا العالم ، الذي هو يخالف ـ بحكم الواقع ـ صورته الأصلية . وسأتناول في الجزء الثاني منها : الحديث عن تجربة جرت في منطقة من أرض مصر ، كنموذج لما يمكن أن نقدمه في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، للأخذ بيد إنسان

العالم الإسلامي ، وسأعرض في القسم الثالث تقييماً ـ لا لما حققته التجربة التي سأعرضها ، ولكن لما يمكن أن تحققه من خلال نظامها وطريقة عملها والفلسفة التي تستند إليها .

وإنه لمن نافلة القول ، أن أصارحكم بأنها مجموعة من الأحاديث المضغوطة الموجزة غاية الإيجاز ، إن لم تكن عناوين لمن يرتادون الطريق الشاقة الطويلة ، وإن كانت ـ في نفس الوقت ـ هي الطريق الوحيد ، لأنها الصراط الذي ارتضاه لنا الله عز وجل ، إكمالاً لديننا وإتماماً لنعمته علينا﴿ **اليوم أكملتُ لكم دينكم وأتممتُ عليكم نعمتي ورضيتُ لكم الإسلام دينا** ﴾ . وهي الصراط الموصل إلى السعادة ، بعد أن تفرقت بنا السبل ، وتوزعتنا الأهواء والمشارب ﴿ **وأن هذا صراطي مستقيماً فاتَّبِعوه ، ولا تَتَّبِعُوا السبلَ فتفرق بكم عن سبيله** ﴾ .

واقعنا اليوم :

بعد الغارات الماكرة والغزوات الشرسة ، التي انتابت عالمنا الإسلامي ، وبثت بين ربوعه ما يخدم غاياتها وأهدافها ، من الأفكار والمبادىء ، وبعد أن تداعت أقاليم ذلك العالم الإسلامي في أيدي المستعمرين ، وتساقطت

أوراق الخريف ، راح المستعمرون يجدون في دفع عجلة تقدمهم المادي إلى الخلف ، بأقصى سرعة ممكنة ثم اتجهوا إلى عقيدته التي هي مكمن قوته ، وظلوا يوهنون من عزيمتها ويبترون أجزاء منها : جزءاً تلو جزء حتى أحالوها مسخاً شائناً ، ثم راحوا يتصايحون بملء أفواههم : إن ما وصلتم إليه من تأخر وتخلف إنما هو النتيجة الحتمية للإنتماء إلى ذلك الدين الذي يدعو إلى التخلف ، ووجدوا من حولهم في أعماق الوطن العربي مع الأسف الشديد بطانات ربوها ، تشاركهم ذلك التصايح ، مشككة في الدين : تارة باسم العلم ، وتارة باسم حرية البحث ، وتارة أخرى باسم حرية الفكر والبحث .

وفتح العالم الإسلامي عينه الوسنانة على هذه الأرض المحروبة ، فلاحت له من بعيد فلسفات الغرب والشرق ، فانبهر بها وأعشى بصره بريق هذه الحضارات ، بينما كانت عقيدته بفعل أعدائه وجهل أبنائه في مطارح النسيان مشلولة ممسوخة . . وتراءت له حضارات الكتلتين وفلسفاتها ، وكأنها طوق النجاة الوحيد وقارورة الدواء الناجع ، فتصور ـ مأسوراً ـ أنه لا بد له أن ييمم شطر الكتلتين ، ورأى أن يمزج بينهما ، كما تصور أنه لكي يبحث

عن الخلاص ، فلا بد أن يولي ظهره لتلك العقيدة القديمة التي درست ، والتي أصبحت في جس النبض من مخلفات القرون ، ومن علامات الماضي الذي ينبغي ألا يعود . . وهكذا نجح أعداء هذه الأمة والكائدون لها في نصب شباكهم بإحكام . . واحتوت المصيدة الفريسة .

ولقد كان لذلك انعكاسات في مجتمعنا غاية في الخطورة ، لأنها من طول ما غرست في أرضنا وترددت بين جنباته ـ أمست وكأنها من أوليات هذا الدين وأجزاء من تركيبه . . واسمحوا لي أن أسمي ذلك . . . « **الواقع الفكري أو الفلسفي الدخيل على الإسلام** » . ولعل من تلك الانعكاسات ، ما نسمعه بين الحين والحين ، من بعض المفكرين الذين يعيشون بيننا ، بوجوب عزل الدين عن المجتمع وأحوال المعيشة : ومحاصرته داخل جدران المسجد ، كما هو محصور في أوروبا داخل جدران الكنيسة ، ولكم ألفت في ذلك كتب ، وألقيت محاضرات ؛ إمعاناً من هؤلاء في العمل على شل الجانب الديناميكي الحافل الفاعل في دنيا الناس ، حتى يأخذ الإسلام طريق الضمور في مسيرته ، إلى أن ينتهي إلى الفناء الذي يرقبونه فيه . ولكم صور البعض الإسلام ، وهو دين الإعداد

﴿ **وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة** ﴾ ، وهو دين السعي ﴿ **فامشوا في مناكبها** ﴾ ، وهو دين العمل ﴿ **اعملوا آل داود شكراً** ﴾ وهو دين العمارة ﴿ **واستعمركم فيها** ﴾ « ومن بات كالاً من عمل يده بات مغفوراً له » . صوروا هذا الدين على أنه دين التواكل ودين التراخي ودين الكسل ، واستدلوا على هذا بذلك الطابور الطويل المخزون من الكسالى والعاطلين المنتسبين إليه ، واتخذوا منهم ـ مع الأسف الشديد ـ عنواناً على هذا الدين ، ومثلاً لأبنائه .

بل زادوا في كيدهم ؛ فصوروا الدين عدواً للعلم والمعرفة ، وأنه دين الآخرة والجنة التي بعد الموت ، وأنه مخدر الشعوب يشد أبصارها ـ تنويماً إلى جنة المأوى ، ولا شأن له بالدنيا .

وبينما كان أعداء هذا الدين يجدّون السير في طريق التقدم المادي ويخطون نحو غزو الفضاء والتقدم التكنولوجي ، كان أبناء الإسلام يندفعون إلى الخلف ، بتأثير العوامل الذكية الماكرة ، التي راحت تعمل بمعاولها في كل جوانب حياتهم حتى تزداد الهوة وتتسع الفجوة ، وليزيد البهر والانبهار .

وكان أبرز تجسيد لذلك التخلف المشين ، والذي هو

في نفس الوقت تخلف مصطنع ـ أن توضع الوصاية على عالمنا المنكوب ، وأن ترتفع الصيحات مؤكدة وملحة على أن العامل الأوحد وراء هذا التخلف ، هو هذا الدين البدائي لكي نندفع طائرين نقتات من فتات مائدة الحضارات الغربية الحافلة .

ثم انتهت سلسلة هذه الأعمال الذكية ، بأن رسخ في الأذهان أن العامل المادي هو الرد الوحيد على هذا الدين اللادنيوي لكي تتقدم هذه الأمة وتمسك بعجلة التقدم ، أو على الأصح بذيل هذه العجلة . كما رسخ أيضاً أن هذا هو الطريق الوحيد ، والسبيل الذي لا بديل عنه للنهوض والتقدم .

وهكذا اكتملت المؤامرة ، وأصبحت القضية : أي شكلي الحضارة نتبع ؟ وبخاصة في الاقتصاد الذي يمثل عصب الحضارة المادية : الماركسية ؟ أم الرأسمالية ؟ وبدأ العالم الإسلامي بتمزقاته السياسية والجغرافية ، يتلفّت إلى هذه مرة وإلى تلك أخرى . وتعبت أعناقنا من الالتفات وعيوننا من النظر ، مرة إلى الشرق الماركسي ، وأخرى إلى الغرب الصليبي ، وكأننا قوم صفر اليدين من العقائد والمذاهب والفلسفيات ، بل وكأننا قوم نبتنا من فراغ ولم يكن

لنا عالم حكمناه من المحيط إلى المحيط ، على مدار قرون طويلة .

أهكذا يصل بنا الأمر الفكري والحصار العقائدي إلى طريق نصبح وليس أمامنا من منفذ إلا باب ماركس ؟ أو آدم سمث ؟

أليس هناك طريق ثالث ؟ ومنفذ مضيء للخروج من هذا المأزق ؟

لا أريد أن أتعجل الإجابة التي سأوردها في الجزء الأخير من المحاضرة ، ولكنني ـ وأنا أتحدث عن الواقع الفكري الدخيل على الإسلام ، وقبل أن أنتقل إلى تقديم الصورة التي تطبع العقيدة الإسلامية إنسانها عليها ـ أريد أن نتطارح معاً عدداً من التساؤلات ، لإخواننا الذين يرون ألا منفذ إلا عن طريق أحد الفكرين : الماركسي ، أو الرأسمالي .

ـ هل يتواءم المناخ النفسي للعالم الإسلامي مع أي من المذهبين المذكورين ؟

ـ هل تتسق الأرضية الفكرية للعالم الإسلامي مع أي من هذين المذهبين ؟

ـ هل انمحت من نفوس المسلمين كل آثار ذلك البناء

الراسخ الذي قام على أساس تلك العقيدة حتى إنكم تستطيعون القول وأنتم مطمئنون إلى إعادة تركيب حضاري جديد بعد إزالة أنقاض التركيب القديم تماماً ؟

ـ هل زراعة هذه الأعضاء الغريبة عن هذا الجسم ، بعد الإجهاز على البقية الباقية من الأعضاء المقول بتلفها ، لن ينتهي بموت هذا الجسم موتاً نهائياً ؟

ـ هل انقطع الأمل تماماً من محاولة إنماء هذه الأعضاء التي افتعل لها الضمور من هذا الجسم ؟

ـ هل ماتت فينا الكرامة الذاتية والقومية ، إلى الحد الذي نتهم فيه أنفسنا بخلونا الكامل من أصول حضارية ، فنجري لاهثين خلف هؤلاء الذين ألبسناهم ـ وهماً ـ ثوب العمالقة ؟

ـ أليس ذلك الاتباع الذليل ، إلغاء لتاريخ أمتنا إلغاء كاملاً ، وجراً لذيول النسيان على فترة من تاريخ العالم ، تمنى كثير من علماء الغرب لو أنها استمرت ؟

أليس من الأولى أن نقوم ـ ولو في دنيا الاقتصاد ـ بجرد لرصيدنا من الحضارة ، علنا نجد فيه ما نجعله أساساً ومنطلقاً ترتكز عليه أفكار البحث عن طريق لأمتنا ؟

وأخيراً ـ وليس آخراً ـ أليس ذلك اتهاماً للإسلام الذي جعله الله خاتم الأديان ، ووثيقة الرشد الإلهية التي أهدتها السماء إلى الأرض ، والتي لن تمنح سواها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ؟

وأكتفي بهذا القدر من الأسئلة لنواصل الحديث معاً ، بعد أن استعرضنا محاولات المؤامرة الكبرى ، لتحويلنا إلى عالم تابع ، تفرض عليه وصاية أي من الكتلتين أو الحضارتين . ننتقل الآن معاً للكشف عن التركيب الحضاري الأصيل من الناحية العقائدية والنظرية لمجتمع الإسلام ، محاولين غربلة هذه الحضارة من الشوائب التي لا تتفق مع أصوله .

ولما كان الفرد الواحد هو واحدة المجتمع الذي يتكون في النهاية من مجموع أفراده ، ولما كان جوهر التركيب الحضاري في مجتمعنا العربي ، يتمثل في عنصر الدين الإسلامي ، فإنني سأتتبع في هذا الجزء من المحاضرة المواصفات التي يطبع بها هذا الدين الإنساني الذي نتربى في حجره .

سوف نتتبع سوياً إنسان الإسلام وسط هذا الجمع من إنسان الفلسفات الحاشدة شرقاً وغرباً ، سنتتبعه مادياً

وروحياً ، فردياً وجماعياً ، قومياً وإنسانيـاً ، حراً حـرية مطلقة ، وحراً حرية محدودة ، فإذا عرفنا التركيب الحضاري لإنسان الإسلام ـ بعد أن عرفنا أصالة حضارته ـ استطعنا أن نقدم إليه المؤسسة أو المشروع الذي يغنيه عن التسول العلمي والتبعية الحضارية .

وكم كان بودي ـ دون إطالة ـ أن أحيل هؤلاء الذين يلهثـون خلف الحضارات الغـربيـة مبهـورين مقـطوعي الأنفاس . . أحيلهم إلى الجيل الرافض . . الجيل الذي رفض الحضارة التي مزقته ودمرت نفسيته ، ولم تشبع أشواقه الروحية ، فاتجه نحو الحياة البدائية ، متهماً عالمه بالانتهازية والمادية والأنانية ، وتجارة الحروب والجشع والنهم والدوران حول الذات ، وعدم الإحساس بالغير أو الغيرية ، كما يقولون .

ولنبدأ بتعريف لإنسان الإسلام . . أين هو من التعريفات العديدة المطروحة على ألسنة العلماء والفلاسفة ورجال الفكر وأصحاب الرأي ؟ . .

ترى ! أهو حيوان ناطق ؟ أم ملاك هابط ؟ أم حيوان صاعد ؟ أم مخلوق منتج ؟

أحسب أن واحداً من هذه التعريفات لا ينطبق تمام الانطباق على إنسان الإسلام ، فالنطق ـ بمعنى التفكير ـ ليس وحده بكافٍ لاستيعاب هذا الكائن العملاق ، كما أنه لم يكن ملاكاً وهبط ، ولا حيواناً وصعد ، ولا مخلوقاً مهمته أن ينتج ، فإن كثيراً من الحيوانات فاقته في الإنتاج وسبقته فيه ، وإنما نختار أن نعرفه بأنه « كائن مكلف » . . . ومن هذا التعريف يبدأ منطلقنا لرسم صورة سريعة وموجزة لذلك الكائن ، الذي ينبغي علينا أن نعرف مزاجه وتركيبه النفسي ، ومقوماته الحضارية وعواطفه المتشعبة والمتشابكة ، وتلافيف ذهنه ، وما يدور فيها « حتى إذا وقفنا على ذلك كله ـ ولو بصورة تقريبية ـ قدمنا له ما ينسجم مع حقيقته ، وما يتوافق مع جوهره ، لنضمن بذلك السير مع الخطوط السليمة » .

أولاً : ألا نزرع له ما ترفضه بنيته ، ولنقدم للعالم ذلك النموذج الذي حلمت به الفلاسفة في أبراجها العادية وتحدثت عنه « كسوبرمان » حين افتقدته في إنسان عالمنا . . لعلنا بذلك نحدث التعادل المطلوب ، بعد أن يشفى ذلك الإنسان من العلل المصطنعة الزائفة التي اصطنعتها ونسجتها له أيدي أعدائه . . .

ثانياً : إذا ما درسناه بوعي ، قدمنا له ما يفجر فيه

الطاقات المخزونة التي تعطلت على مدار القرون ، والتي لم تستطع الفلسفات الدعية الغربية أن تفجرها فيه .

بل إننا حين نقدم له ما سيثير حماسه وعواطفه وأشواقه ، فإنه حينئذ سوف يحس بيقين أن المكان الخالي في عقله والفراغ القائم في نفسه في طريقهما إلى الإشباع والإمتلاء ، فتكتمل شخصيته التي تضافر الأعداء على تمزيقها وجذبها يمنة ويسرة وشرقاً وغرباً .

بل يقيني أننا حين يسهم كل منا في مجاله في تصحيح شخصيته وتغيير حياته وترسيخ أقدامه ، وإعطائه القوة الحقة في يديه ـ فسوف يكف العالم عن الصراع ، لأن العالم يتصارع على امتلاكه هو : إنساناً وأرضاً ، ومذخورات وخيرات . .

إن إنسان الإسلام مقصود لذاته ، ومقصود لرسالة وضعت في يديه ، وغاية أنيط به تحقيقها ، ورسالة سلم زمام القيام بها ، بل وأمانة كلف بحملها . . ومن فضل القول أن نستدرك أن كلمة إنسان إنما تشتمل الإنسان بشقيه مذكراً ومؤنثاً ﴿ **أيحسبُ الإنسان أن يُتْرَكَ سدى * ألم يَكُ نطفة من مني يمنى * ثم كان علقة فخلق فسوى * فجعل منه الزوجين الذكر والأنثى** ﴾ .

فهو الخليفة في الأرض ﴿ **وإذ قال ربُّك للملائكة إني جاعلٌ في الأرض خليفة** ﴾ سلحه الله بالعلم ﴿ **وعلم آدم الأسماء كلها** ﴾ ثم حمله الأمانة ﴿ **إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان** ﴾ وأرسل إليه الرسل تترى ، وأعطاه وسائل التبليغ إرسالاً واستقبالاً ﴿ **إن السمع والبصر والفؤاد كلُ أولئك كان عنه مسؤولاً** ﴾ ، ورتب على التبليغ المثوبة ﴿ **وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً** ﴾ .

وهو إنسان الله دائماً في حسه ، تدور حياته إرضاء له ، وتتوقف استجابة له . . . وهو محقق لسنن الله تعالى في كونه الذي استخلفه فيه ، والعلم برفعه درجات ، والجهل يحطه دركات ﴿ **يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات** ﴾ ﴿ **قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون** ﴾ ﴿ **إنما يخشى الله من عباده العلماءُ** ﴾ حريته منضبطة ، فهو ليس مطلق الحرية كإنسان الغرب ، وليس صامولة في ترس كإنسان الشرق ، فهو الحر الملتزم .

وهو ليس أنانياً حاد الذاتية كإنسان الغرب وليس ذائباً متلاشي الشخصية كإنسان الشرق ﴿ **وكل إنسان ألزمناه طائرَه**

في عنقه ﴾ . تلك فرديته ومسؤوليته ﴿ **كنتم خيرَ أمة أُخرجت للناس** ﴾ تلك جماعيته وغيريته . . .

وهو ليس قومياً حاد القومية كإنسان الغرب ، وليس هلالياً في عالميته أو طبقياً كإنسان الشرق . . . قوميته الولاية الحقة لبني دينه ﴿ **والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض** ﴾ ، وهو إنساني مسؤول عن الإنسانية وهدايتها ﴿ **وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس** ﴾ .

وهو مبرأ من الكساح الروحي المصاب به إنسان الغرب ، الذي يعطي للبنوك ستة أيام في الأسبوع ولله يوماً واحداً ، وليس مادياً غارقاً في حمأة المادية كإنسان الشرق ﴿ **وابتغِ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنسَ نصيبك من الدنيا** ﴾ لأنه مادة طين ونفحة من روح الله عز وجل ﴿ **إذ قال ربك للملائكة إني خالق بشراً من طين فإذا سوَّيْتُه ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين** ﴾ .

وهو رجل الحرب إن دوى نفيرها ، وداعية السلام الحق إن شام بارقة له ﴿ **قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم** ﴾ . . . ﴿ **وإن جنحوا للسلم فاجنح لها**

وتوكل على الله ﴾ ، الدنيا له معبر إلى الآخرة ، وعدته إليها ومزرعته في سبيلها وهو بهذا كله يغاير إنسان الشرق والغرب معاً ، ذلك الإنسان الذي اتخذها فرصته الفذة وملذاته التي ليس بعدها لذة ، المال في يده وسيلة وليس غاية . . في يده وليس في قلبه ، بلا جشع ولا نهم ولا غش ولا خداع ولا اقتتال ، الدنيا خادمته وليس هو خادمها . . . المال الصالح طلبته ، والغنى النظيف متاح له وهو طلبته .

ذلك إنساننا ، عين على الأرض وأخرى على السماء . . . يد إلى أعلى مع الله ، وأخرى تتصافح مع أيدي البشر . . لا هبوط محط إلى الأرض ، ولا تحليق خيالي إلى السماء ، بل الواقعية الحقة التي ترى كل الحقائق وتتعامل معها في رشد غير مصطدمة بسنن الكون ولا أسباب التقدم ولا عوامل النماء في إطار إلهي كريم ، تلك هي صورة إنسان الإيمان والقوة والعلم . . . إنسان الإسلام حاولنا رسمها في عجالة ما أشبهها بجدول عناوين لموضوعات طويلة خصبة ثرية غنية .

غير أن هذه الصورة هي الصورة المفترضة لإنسان الإسلام ، والوحدات التي يقوم عليها تركيبه ، ولست أقول ـ ولا أعتقد أنه يوجد بيننا من يقول ـ إن ذلك الإنسان بهذه

المواصفات هو الذي يعيش بيننا هذه الأيام .

ولكن المسألة التي ينبغي ألا تغيب عنا ، هي أن صورة ذلك الإنسان التي عرضناها إنما تتولد من خلال أصل عريض لا اختلاف عليه وهو الدين ، فإنسان الإسلام إنما يكتسب المركبات التي تتكون منها صورته باعتباره ابن دين خالد .

وأياً كان واقعه الحالي مجافياً ومجانباً لهذه الصورة ، فإن ذلك ينبغي ألا ينسينا أن صورته هذه ترتد إلى أصل سليم ، وتصدر عن نبع قويم . وأن عودته إلى هذه الصورة الأصيلة لا يدخل في عداد المستحيلات . . وإن واجبنا الأول وجهدنا الأكبر ينبغي أن يكون جهاداً من أجل توفير المناخ وتقديم الأسباب التي تعيده إلى هذه الصورة الأصيلة السليمة .

وتتفرع عن هذا قضية نريد أن نطرحها ، مصاغة على الوجه التالي :

إذا كانت صورة الواقع الحالي لإنسان الإسلام ، مختلفة عن الصورة التي ينبغي أن يكون عليها ، فإننا مطالبون ـ بمسؤولية العلم ـ أن نأخذ بيده إلى الصورة التي حددها له دينه الخالد . . هذه واحدة .

أما الثانية ، فإنها السؤال الرئيسي الذي نبحث عن

إجابته . . ذلك السؤال هو : ما الطريق الذي نشير به على ذلك الإنسان ليتخلص من تخلفه ؟ ترى هل نستطيع أن نخلصه من ذلك التخلف ، بأن نقدم له نظماً ومناهج مستوردة تمت تجربتها في بلدان أخرى ، استطاعت أن تحقق فيها صوراً باهرة من صور النجاح ؟ أم أن نجتهد في أن نستولد له من النظم والمناهج ما يتفق مع تاريخه ومزاجه وتركيبه الحضاري ؟

ولقد سارع كثير من مفكرينا ـ غفر الله لهم ـ إلى الدعوة بالأخذ بالنظم والمناهج التي نجحت في بلدان أخرى ، زاعمين ـ تحت وطأة أسر فكري محدق ـ أن ذلك هو الحل ، وأن تلك هي الطريق التي لا محيد عن سلوكها .

وهذه الدعوى التي قال بها هؤلاء ، لم تنبت من فراغ ، ولكن لها أصلاً تاريخياً مؤسفاً وغير مقبول ، فقد فتح هؤلاء أعينهم مبهورين على مظاهر الحضارة الغربية في غياب الوجود الحقيقي لقيمهم الأصلية فأذعنوا لإمامة الفكر الغربي ، وسلموا معه عن قصد أو عن غفلة ، بأن مشكلة العالم الإسلامي ـ إنما هي أساساً ـ مشكلة تخلف اقتصادي عن مستوى البلاد الأوروبية المتقدمة ، ومن ثم فقد نادوا بأن أسلوب الحل وسبيل العلاج ، يحتم أن يكون في اتخاذ

الإنسان الأوروبي مثلاً وقدوة ، ونموذجاً يقتضي أثره وتترسم خطواته .

وأريد أن أسأل نفسي وأسأل هؤلاء عن ماهية الأخلاقية الأوروبية في شرقها وغربها باعتبار أن هذه الأخلاقية هي الأرضية التي نجح فوقها تطبيق النظم والمناهج التي يراد أن تطبق في عالمنا الإسلامي . ويشكل هذا التساؤل أهمية قصوى ، ذلك لأنه من المعلوم أن حركة الأمة كلها ـ شرط أساسي لإنجاح أية معركة ضد أية صورة من صور التخلف ، كما أن تعبئة الأمة للتفاعل مع أي نظام أو منهاج مطروح ـ شرط أساسي كذلك ، وكلنا متفقون على أن الأمم لا تستجيب للتحريك ، ولا تتفاعل إلا مع ما ينسجم ويتفق ويتلاءم مع مشاعر أفرادها وتاريخهم ونفسيتهم ، ومصادر مركباتهم الحضارية .

وإذا أردنا أن نختصر الطريق إلى الإجابة ، فلنسأل أنفسنا عن المعطيات التي تحكم الفكر الأوروبي ، على أساس أن هذا الفكر نتاج وتجسيد للمناخ ، وللتركيب الذي يتكون منهما الإنسان الأوروبي والأرضية الأوروبية .

إن الفكر الأوروبي محكوم منذ بداية اكتسابه للمقومات التي دخل بها عالم الأفكار ، بالمعطيات التي قدمها « **دارون**

وماركس وفرويد » . . ترى عن أي شيء تعبر أفكار هؤلاء ؟

إنها تعبر عن الإنسان ـ **لا باعتباره خليفة في الأرض** ـ ولكن باعتباره حيواناً ، ولطالما أجهد «دارون» نفسه في التفتيش عن نسب لهذا الإنسان بين فصائل الحيوان . كما أجهد « لامارك » نفسه في تفسير إنسانيته على أساس من الانتخاب والتكيف مع البيئة التي يعيش فيها ، ولم يستطع « فرويد » أن يسلم بأن للإنسان قيماً رفيعة تأتيه من أعلى ، وعالج مثله وأخلاقياته من خلال بناء هزيل تسيطر عليه الغريزة ، أو على أحسن الأحوال تصطلح فيه الغريزة مع ما عداها من القوى التي أطلق عليها نزعات « الأنا » ونزعات « الأنا الأعلى » .

أما « ماركس » فلم يجد بين يديه غير الصراع يفرضه على كل شيء ويقيس به كل شيء . ولست أتناول هنا بالتفصيل والشرح كل المظاهر التي يعكسها الفكر الأوروبي من أخلاقيات الإنسان الأوروبي ، ولكنني أريد أن أخلص إلى أن إنسان الغرب يختلف بفلسفته وفكره ، ومن ثم بتركيبه عن إنسان الإسلام . فبينما الأول مادي حتى في صور عبادته ، فإن الثاني على خلاف ذلك . وبينما الأول يدرك الدنيا والعالم على أنه صراع في صراع ، فإن الثاني على

خلاف ذلك ، وبينما الأول يعتنق الحرية غير المسؤولة أو غير المنظمة ، فإن الثاني على خلاف ذلك . وبينما يعيش الأول حياته لنفسه وحول نفسه حتى ولو كان في ذلك تدمير للآخرين ، فإن الثاني على خلاف ذلك ، وبينما يستمد الأول قيمه ومثله من داخل نفسه أو من المستوى الذي أطلق عليه فرويد اسم « الأنا الأعلى » ، فإن الثاني على خلاف ذلك .

ذلك مجمل الاختلاف بين وجهات النظر بشكل عام ، فإذا ما انتقلنا للمقارنة في مجالات أخرى أكثر تحديداً ، فإننا سنجد نفس التباين والاختلاف ، فمثلاً : تتحدد الأركان الرئيسية في الاقتصاد الإسلامي في أمور ثلاثة :

١ ـ ملكية ذات أشكال متنوعة يتحدد التوزيع في ضوئها .

٢ ـ حرية محدودة بالقيم الإسلامية في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع .

٣ ـ عدالة اجتماعية تقوم على التكافل والتوازن كأساس لتحديد القيم .

فإذا ما امتد بصرنا إلى مقابلات هذه الأمور في اقتصاد العالم الأوروبي بجناحيه ، فإننا سنجد أن الإسلام يختلف في مبدأ الملكية وأشكالها عن النظام الرأسمالي أو الاشتراكي ، فهو لا يسلم مع الرأسمالية بأن الملكية الخاصة هي المبدأ ، ولا يسلم مع الاشتراكية بأن الملكية هي المبدأ ، ولكنه يسلم بالملكية ذات الأشكال المتعددة « ملكية خاصة بمصادرها المتعددة ، ملكية عامة ، ملكية الدولة » ويخصص لكل واحدة من هذه الأشكال حقلاً خاصاً تعمل فيه ، ولا يعتبر شيئاً منها استثناء أو علاجاً مؤقتاً اقتضته الظروف .

هذا ، بينما تنطلق الحريات بدون ضوابط في النظام الرأسمالي . وبينما يصادر النظام الاشتراكي (الماركسي) كل حرية ـ يسمح النظام الإسلامي للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نطاق القيم والمثل التي تهذب الحرية وتحيلها إلى أداة خير للمجتمع .

أما من حيث الركن الثالث ، فإننا لا نجد حتى الآن نظاماً جسد مبدأ العدالة الاجتماعية ، وحدد مفهومه وبلور مخططه دون التقليل من قيمة الفرد ـ كما جسده وحدده وبلوره النظام

الإسلامي ، حيث فرض على الدولة ضمان معيشة أفراد المجتمع الإسلامي ضماناً كاملاً ، بتوفير وسائل العمل للقادر وبكفالة غير القادر .

ترى بعد ذلك ، هل نستطيع أن نفكر في البحث عن نظام أو منهاج نستورده لإنسان العالم الإسلامي ؟ ثم عندما يفشل التطبيق نتهم المجال ومحتوياته دون أن نتهم أنفسنا ، بأننا قد غفلنا عن الجوهر الذي كان ينبغي أن نوفره ، والذي يتمثل ـ كما أشرنا من قبل ـ في الضرورة التي لا محيص عنها ؟ وهي ضرورة أن يكون ذلك المنهج أو النظام نابعاً ومشتقاً من تركيب البشر الذين يطبقونه ، ومنسجماً ومتفقاً مع تاريخهم ونفسياتهم وتطلعاتهم وأشواقهم ؟ .

حضرات السادة :

لست أجد ما يعفيني أو يعفيكم من البحث الجاد والعمل المستمر عن تحديد معالم طريق ثالث . . . فذلك أمر قد بات محتوماً وتعلق بعنقنا جميعاً .

والإطار العام لذلك الطريق ، تكفلت مصادر ديننا بتقديمه ، وليس علينا إلا أن نفرغ معطيات هذا الإطار في قوالب عملية ، وأن نترجمها إلى إجراءات عمل ، حتى

يتسنى لنا أن نقدم النظرية الاقتصادية في الإسلام محكمة البناء مكتملة المعالم .. وذلك فرض أجده واجباً علينا جميعاً .. كل بمقدار ما آتاه الله من علم وفكر وبمقدار ما مكن له من قدرة ونفوذ .

ولما كانت الشبهات التي تثار حول المعاملات الاقتصادية ، تتلخص في شبهة كبرى وأصيلة ، وهي شبهة الربا الذي يقول الناقدون إنه قوام المصارف والشركات ، فقد أعانني الله على أن أقوم بتجربة على أرض جمهورية مصر العربية ، تعالج هذه المسألة معالجة اقتصادية ، وتسهم في نفس الوقت في قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يؤرقنا البحث عن طريق فعال لتحقيقها في عالمنا الإسلامي .

وقبل أن أقدم لحضراتكم هذه التجربة في المحاضرة القادمة ـ إن شاء الله ـ أود أن أؤكد أنني لا أدّعي أن في هذه التجربة حلاً لجميع قضايانا في كل ما يتعلق بمشكلة التنمية ، ولكنني أقدمها كنموذج أسهم ويستطيع أن يسهم في المجال العريض للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأنه بقدر ما يتاح له من التوسع والانتشار بين الأمم الإسلامية بقدر ما

يتحدد دوره في الإسهام وسد الفراغ .

ذلك هو موضوع الحديث المقبل إن شاء الله ، وإلى أن ألتقي بكم أدعو الله أن أراكم على خير وفي خير ، وأن يوفقنا جميعاً إلى طريق الخير والسداد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

المحاضرة الثالثة

* *

نموذج بنوك بلا فوائد
كما طبق في أرض مصر

* *

(أ) أسس النموذج :

حضرات السادة :

إن القضية التي خلصنا منها من محاضراتنا السابقة ، تتلخص في أن لدينا تخلفاً في المجتمع العربي ، ونحن محتاجون للتنمية .

وإذن لا بد أن نجد الأسلوب العلمي الذي نستطيع أن نسيّر به واقع العالم العربي لصالح قضية التنمية . ولعله من المفيد أن نذكر أنفسنا ، بأننا قد قلنا إن إنسان المجتمع العربي الذي ننشده ـ غير إنسان الواقع الذي نعيشه ، بعد أن تركت ظروف خارجية عديدة بصماتها الواضحة على تصرفاته

وسلوكه ، ومن ثم على شكل المجتمع وعلى صورته ككل . وأن أي نموذج يراد منه نتيجة وثمرة ،لا بد أن تتوافر فيه ثلاثة أمور :

١ ـ أن يكون مستمداً من التركيب الأصلي للمجتمع ومشتقاً منه .

٢ ـ أن يكون النموذج على بصيرة ووضوح في أهدافه ، وعلى وعي عميق في نفس الوقت بخصائص الواقع .

٣ ـ أن تكون في يديه الأدوات التي يستطيع بها أن يحرك الواقع لصالحه ، بطريقة مجدية ومؤثرة في المجتمع .

ويعني هذا : ضرورة توفير الجهاز أو المؤسسة التي يستطيع النموذج أن يحقق نفسه من خلالها ، وأن يؤثر بوساطتها . . الجهاز أو المؤسسة التي تترابط فيها النظرية مع الواقع ، ذلك أن هذا الجهاز أو المؤسسة لا تستطيع أن تحقق برامجها إن لم تكن قادرة على التفاعل الإيجابي مع الظروف المحيطة ، لتمتص سلبيتها . ولتحول تلك السلبية إلى إيجابية ، كما أنه لا بد أن تكون هذه المؤسسة مالكة للوسائل والأسباب الوثيقة الصلة بالناس ، والقادرة على التأثير فيهم .

والمؤسسة التي نعينها ، ونريد أن نطرح أنموذجها

للمناقشة هي : « بنوك بلا فوائد » كطريق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتنا الإسلامية . والقروض التي ترتكز عليها هذه المؤسسة في الاتصال والتأثير هي : القيمة العظمى للدين في نفوس الناس في العالم العربي ، والقيمة الضخمة للنقود في علاقاتهم وسلوكهم .

أما وسائل اقترابها في ذلك الاتصال والتأثير ، فتتمثل في أن فلسفتها ومحتواها ونشاطها ـ تعبر بصدق وعمق عن حاجات الأفراد ومصالحهم الحيوية ، وتعكس في نفس الوقت نزعاتهم وآمالهم وتطلعاتهم ، هذا بالإضافة إلى أن هذه الفلسفة بمحتوياتها ونشاطها ـ تشتمل على الوسائل العملية والأدوات المنفذة المتكافئة مع الأهداف .

ولعل مناط التفريق بين النظام الذي تطرحه هذه البنوك ، وبين غيرها ، أنها تقوم ـ تعبيراً عن الإسلام ـ بربط الحياة الاقتصادية بالحياة الخلقية . والحياة الاجتماعية بالحياة الدينية ، ذلك أن الخطأ الأكبر الذي تقع فيه المؤسسات الاقتصادية المشابهة ، أنها تنظر ـ متساوية مع النظريات الاقتصادية الغربية ـ إلى الإنسان على أنه مجرد حيوان اقتصادي .

ولعل أوضح ما نستطيع أن نستدل به على قيام الإسلام في تشريعاته المالية بالمزج بين الاقتصاد والأخلاق ـ نظرة الإسلام إلى الربا ، فهو يحرمه ولو كان قليلاً جداً ، لأن الأخلاق لا ترضى عنه من حيث سوء العلاقة بين معطي المال بالربا وآخذه ، وبالتالي فإنه وضع للتعاليم الأخلاقية التي تجعل اكتناز الذهب والفضة وحبسها عن الفقراء ـ عملاً خطيراً يستحق العذاب الأليم ﴿ **والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم** ﴾ .

وسنقدم الآن لحضراتكم النموذج الذي قدمنا له ، بادئين بعرض الفروض التي يرتكز عليها ، ثم موضحين الهدف من النموذج ، ثم شكل النظام وحدوده ، والأسس والمبادىء الجوهرية التي يستند إليها .

الفروض التي يرتكز عليها نموذج « بنوك بلا فوائد » :

الفرض الأول : لا شك أن الدين يعتبر في جميع مناطق العالم العربي ، عاملاً حاسماً ومحدداً للسلوك ، الأمر الذي يحتم ألا نغفل أثره بالنسبة لجميع أوجه النشاط والمشروعات .

ولقد اعتقد كثيرون ـ وبخاصة في أوروبا ـ أن الدين بصفة عامة يمثل عقبة في سبيل التنمية الاقتصادية الحديثة . وبينما يتصف مثل هذا القول بالعمومية . . فإن هناك فريقاً آخر مثل (أرنست رينيه وريان شارلز) يقول بأن الإسلام بصفة خاصة يعوق التنمية والسلوك البشري من أن يصبح سلوكاً دينامياً .

ويذهب فريق ثالث إلى القول بأن الدين قد ساهم في تحقيق التنمية في أوروبا إلى حد كبير ، ومن هؤلاء « ماكس فيبر ومولر أرمك » ويؤكد فريق رابع بأنه لا تعارض على الإطلاق بين الإسلام والتنمية الاقتصادية الحديثة وينادون بالطريق الثالث ومن أمثال هؤلاء (جاك استروي وأبو الأعلى المودودي وباقر الصدر) وعشرات غيرهم من المفكرين الإسلاميين .

ونحن هنا لا نناقش صلاحية هذا الاتجاه أو ذاك ولكن الأمر الذي يعنينا هو أن هناك إجماعاً واتفاقاً على أن الدين عامل هام ومؤثر ، وسلاح فعّال إن سلباً أو إيجاباً . وليس ذلك غريباً أو عجيباً ، فقد كان الدين دائماً على مدار التاريخ القوة الدافعة للتأثير على المشاعر والوقود الذي يغذي العواطف . . والراية التي كان الإنسان يضحي في ظلها

سعيداً بحياته وبكل عزيز لـديه . ولـو حلَّلنا المـوقف الاجتماعي في المناطق الريفية في الدول الإسلامية للمسنا بوضوح أن الفلاح ليس كسلاناً ولا عاجزاً بل على العكس من ذلك فإنه يعمل ويحقق نتائج مذهلة تحت أقسى الظروف وأحرج الأوقات . . وإذا كان هناك تخلف يحيط به فإن ذلك لا يرجع إلى الفلاح نفسه ولكنه يرجع في الواقع إلى قصور المؤسسات القائمة في المجتمع ، وما يرتبط بها من دوافع أو تنظيم أو غير ذلك من المؤثرات .

ولما كانت معظم المؤسسات الحكـومية بشكلها وبتركيبها الحالي ـ لا تحظى بثقة الجماهير المحافظة . . فإن المشاركة الاختيارية لهؤلاء في تحقيق رسالة المؤسسات والأجهزة الحكومية ـ تعتبر منعدمة ، ولا يوجد أمل في هذه المؤسسات ، سوى المؤسسات ذات الطابع الديني . وفي مقدمة هذه المؤسسات : المسجد ، حيث يكون الناس على استعداد كامل لتقبل الإرشاد والتوجيه .

ولئن كان المسجد ـ في واقعنا اليوم ـ لم يعد بقادر على أن يؤدي الوظيفة الأصلية التي كان يقوم بها في عهود الازدهار الإسلامية ، بل أكثر من ذلك ، لقد لمست بنفسي في بعض المناطق ، أن أئمة المساجد يقولون ما يمكن أن نطلق عليه

تعويقاً للتقدم الاقتصادي الحديث ، أو للتنمية بمفهومها المعاصر ، وهم معذورون في ذلك إذ أن الموضوعات المتعلقة بمثل هذه الأمور لا تشكل بالنسبة لهم مجالاً للبحث أو الاهتمام ، ولم يمرنوا على دراستها والتعمق في فهمها ودراستها .

إلا أننا متفقون تماماً على أن الدين الإسلامي في جوهره لا يعتبر ـ بأي شكل من الأشكال ـ عقبة أمام المتطلبات الحديثة في التنمية الاقتصادية .

ولعل الشبهة الوحيدة تتمثل في سعر الفائدة وتحريمها . . فأخذ الفائدة ـ واسمها الشرعي الربا ـ يعتبر من الموبقات العظيمة في الدين الإسلامي . .

ففي القرآن الكريم والحديث الشريف نصوص صريحة وواضحة وقاطعة في النهي عن الربا وتحريمه ﴿ **وأحل الله البيع وحرم الربا** ﴾ ﴿ **وما آتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله** ﴾ .

والذي نريد أن نشير إليه هنا ، هو النتائج الاجتماعية لهذا التحريم . . . لقد منع هذا التحريم الانتفاع ـ كما يجب ـ بهذه المؤسسات الاقتصادية الحديثة ، الأمر الذي أثر

على تكوين رؤوس الأموال ، وبالتالي في صورة التخلف الاقتصادي .

فإذا ما أردنا أن نكسر حلقة التخلف ، فإنه يتحتم البحث عن السبل من خلال التراث الديني وما يتفق معه . . . فإذا كان الدافع الذي يمنع الناس من التعامل بالفائدة ـ وهو بلا شك (العقاب النفسي) ـ أقوى من المزايا التي تعود على الفرد من التعامل به مع المؤسسات المالية القائمة . . . فلا سبيل إذن سوى التغلب على مشكلة تكوين رأس المال بوساطة مؤسسات مالية تتفق والتعاليم الدينية .

وبقيام مؤسسات مالية تتعامل بلا فوائد ، نستطيع أن نقتحم العقبة ونقدم الحافز أو الجزاء المناسب ، الذي تستطيع المؤسسة بوساطته تجميع المدخرات بطريقة مقبولة من الفرد ومن رجال الدين في المجتمع ، وبناء على ذلك ، فإن إمام المسجد أو الواعظ الذي يعظ الناس بالمحافظة على العبادات لا يجد أمامه سوى مباركة هذه المؤسسة التي تتعامل بدون ربا ، ولا يجد أحد مجالاً للطعن فيها أو النيل منها ، أو اتهامها بأنها نتاج فاسد مستورد من الغرب أو الشرق .

الفرض الثاني :

وظيفة النقود . تعتبر النقود سلاحاً هاماً وخطيراً في نفس الوقت ، من حيث علاقتها بالسلوك . وللنقود خصائص عديدة باعتبارها وسيلة حصول الإنسان على أي شيء ، وذلك هو سر قوتها ، وبعبارة أخرى يمكننا أن نقول : إن النقود هي القنطرة الموصلة بين الحاجات والرغبات من ناحية ، وبين السلع من ناحية أخرى ، أو قل : بين الحياة الكريمة ووسائلها .

ولا تقتصر أهمية النقود على الزاوية الاقتصادية كوسيلة دفع فحسب ، بل إن للنقود وظيفة معنوية أو نفسية في حياة الإنسان .

ولقد دلت نتائج البحوث النفسية ، على أن موقف الفرد تجاه النقود يؤثر على اتجاهاته الخلقية ، بل إن النقود لتؤثر على الإدراك الحسي للفرد . . وقد أورد « مظفر شريف » في تجربة له أن هنالك اختلافات كبيرة ـ ترتبط بالطبقة ـ في تقدير مدى طول قطر العملة الفضية .

وكما تكون النقود وسيلة لتخفيف الآلام والأزمات والقلق ، فإنها تكون أيضاً مدعاة لسلوك حيواني شرير . . .

فالتطلع إليها والعمل على اقتنائها ، كثيراً ما أدى إلى مشاكل ومصاعب . . . وكثيراً ما فجر طاقات فكرية هائلة وقدرات عظيمة .

ومن هنا يرتكز فرضنا باستخدام النقود سلاحاً فعالاً في فتح الطريق إلى تغيير السلوك ، وبخاصة أن للنقود أثرها الساحر على الصغار والكبار على السواء ، فإذا أخذنا في الاعتبار أن السلوك البشري يختلف عن سلوك الحيوان ، من حيث كونه سلوكاً مدفوعاً بعديد من الدوافع القابلة للتعديل والتصعيد ، وأخذنا في الاعتبار أيضاً أن الإنسان يتحرك من خلال إطار مرجعي تتزاحم فيه الأبعاد والعلاقات . . . فلا بد إذن من البحث عن الوسيلة أو الأداة التي تسمح لنا باستخدام هذا التأثير الهائل في مواقع عدة في آن واحد .

ولا بد أن نسأل أنفسنا دائماً . . . ماذا يريد الناس ؟ وماذا يرفضون ؟ وكيف سيتفاعلون ؟ وماذا سيكون تصرفهم تجاه كل حافز من الحوافز ؟ .

وتعطينا النقود الوسيلة المثلى ـ من خلال وظيفتها ـ لإشباع الحاجات المتعددة التي تمثل أداة وحافزاً يستخدم في توجيه سلوك الجماهير نحو الوجهة المرغوبة .

وننتقل الآن للحديث عن الهدف من النموذج .

الهدف من النموذج :

إن الهدف الأساسي العام وراء النموذج الذي نعرضه ، هو تعبئة الجماهير الإسلامية لتشارك مشاركة إيجابية فعالة في عملية تكوين رأس المال .

ولعلنا نتفق جميعاً على أنه من الخصائص المشتركة الواضحة الآن في جميع الدول النامية ، أن بكل منها نوايا أو بدايات إصلاح في معظم المجالات : الاقتصادية منها ـ والاجتماعية ـ والتعليمية . . . الخ .

إلا أنه نظراً لتداخل المشاكل وتشابكها بعضها مع البعض الآخر ، فإن الآثار السلبية التي تقوم في مجالات ، تنعكس بحكم التداخل والتشابك في المجالات الأخرى ، ومن هنا فقد فكرت بعض البلاد في أن تقوم بما يشبه الغزو الشامل لهذه المشاكل جميعاً وذلك بأن تبدأ بخطوات إصلاحية في جميع الجهات في وقت واحد ، ولو أننا نظرنا إلى البلاد التي اتخذت هذا الطريق لاستطعنا أن نقول : إن ما بذلته هذه البلاد من مال وجهد ـ كان كفيلاً بأن ينقلها نقلة هائلة ، أو أن يضعها ـ على الأقل ـ على بداية الطريق التي ينشدها المراقبون أو التي كانت تنشدها هذه البلاد . فلماذا لم يتحقق ذلك الغرض ؟

نقول ـ إحقاقاً للحقيقة ودون تفاصيل كثيرة : إن عدم تحقق ذلك يرجع إلى عقبتين رئيسيتين ، أولاهما : الإنسان ، والذي ما زال سلوكه مطبوعاً ببعض النقائص التي تقلل من تكافئه مع أهداف الإصلاح الطموحة . ومن هذه النقائص :

العفوية : فتصرفاته لا يسبقها تخطيط ولا يعقبها تقييم .

اللامبالاة : فهو ما زال معنياً بنفسه ، متركزاً حول ذاته أكثر من عنايته واهتمامه بغيره وبالمجموع ، وما فيه صلاحيتهما .

السلبية والأنانية : ذلك أنه ما زال يرفع شعار « وأنا مالي » طالما أن الأمور لا تعنيه بشكل مباشر .

النمطية والرتابة : فما كان تقليداً وروتينياً ، فهو قادر بدرجة ما على تقليده واتباعه وما كان غير ذلك فهو غير مستعد لأن يبذل فيه أي وقت أو أدنى جهد .

ولا يحتاج الأمر إلى برهان أو تدليل ، على أن تغيير سلوك الأفراد ليصبح سلوكاً ديناميكياً بناءاً يعتبر من أصعب الواجبات ، وتكمن الصعوبة في أن ذلك لا يمكن أن يتم في فترة قصيرة ، إذا اقتصرنا على الوسائل التقليدية مثل :

التعليم في المدرسة وبين جدرانها . . ولعلنا هنا نختلف كثيراً مع التصورات التي تحكم التفكير في الإصلاح والتغيير لدى بعض الحكومات .

أما ثاني هذه الصعوبات ؛ فيكمن في الناحية التنظيمية فدور التنظيم يقتصر على الربط والتنسيق بين كل مشروع على حدة وبين الهيكل الاقتصادي ككل من ناحية أخرى ؛ سواء من ناحية الوقت ، أو من ناحية الكم ، ولا يمتد إلى التنسيق بين مراحل التنفيذ وخطواته في القطاعات المختلفة .

وما من شك في أن الافتقار إلى التنسيق المنسجم بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، يتسبب في وجود ثغرات وفجوات تهدد نجاح كثير من المشروعات ، ثم في تحقيق النتائج المرجوة . وليس المقصود هنا بالتنسيق الناحية التخطيطية فحسب ، ولكن الناحية التنفيذية أيضاً ، إذ التنفيذ يفتقر إلى القدرة على التفكير الكلي والنظرة الشاملة .

ولقد أدركت بعض الدول هذه الصعوبات ، فوضعت للتغلب عليها استراتيجية تتمثل في إنشاء جهازين أساسيين ، يمثلان ويحتلان أهمية أولى . أحدهما : تنظيم سياسي بغرض الوصول من خلاله إلى تغيير سلوك المواطنين والتأثير

عليه في وقت قصير ، وثانيهما : نظام الحكم المحلي الذي يمتلك من خلال اللامركزية القدرة على الحركة النسبية ، كما أن لديه الفرصة للنظرة الكلية الشاملة .

ولما كانت استراتيجية الحكومة تمتد إلى كافة أنحاء البلاد ، فلا بد منطقياً من أن يصاحب التطبيق بعض أخطاء ، كنتيجة حتمية مصاحبة للتعميم .

وتأتي هنا أهمية مثل تلك المؤسسات التي نتحدث عنها . فالهدف يطابق إلى حد كبير ـ الهدف الذي تسعى له الدولة ، حتى يمكن القول : بأن المشروع لا يقتصر فقط على سد الثغرات الناشئة عن تطبيق استراتيجية الحكومة ، بل يعتبر تدعيماً وتأكيداً لسياستها نحو التنمية ، أو بمعنى آخر يتكفل بتوفير الأداة الميدانية القادرة على تغيير سلوك الأفراد والتأثير عليه من ناحية ، والتنسيق مع أهداف الخطة من ناحية أخرى ، حتى تتيسر المساهمة في تكوين رأس المال .

وحتى تستطيع هذه المؤسسات أن تحقق ذلك الهدف ، وضعت لنفسها ثلاث واجبات أو مبادىء رئيسية هي :

١ ـ التربية الإدخارية ، ونعني بها إرشاد الأفراد إلى طرق إنفاق دخولهم بالطريقة التي تعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع .

٢ ـ التربية الإئتمانية : ويراد بها تدريب المواطنين على طلب واستخدام القروض لتحقق إنتاجاً أكبر وثمرة مضاعفة .

٣ ـ التغلب على أية صعوبات تعترض نشاط الإستثمار .

أما التربية الإدخارية فهي هامة ، وبخاصة في الدول التي يزداد فيها دخل الأفراد بصفة مضطردة ، بينما الجماهير والدولة مبتليان بمرض الإسراف ، هنا تتهدد الإستثمارات والتنمية مستقبلاً . ولا يقف أثر التربية الإدخارية على تكوين الطاقات الإنتاجية وضغطها من أجل الإستثمار ، ولكن يمتد أثرها إلى تربية الجماهير على الإنتاج ، والإحساس بمعنى الإنتاجية . الأمر الذي له أكبر الأثر على عملية تكوين رأس المال .

وكذلك الحال بالنسبة للتربية الإئتمانية ، وكلنا نعرف أهمية الائتمان الإنتاجي بالنسبة لبناء الاقتصاد .

أما بالنسبة للتغلب على الصعوبات التي تعترض نشاط الاستثمار فنحن نعرف أنه لا يكفي فقط ـ في عملية تكوين رأس المال ـ تجميع المدخرات وإعطاء الإئتمان والقروض للإستثمار ، فإن تكوين رأس المال تعترضه صعوبات عديدة غير التمويل . وأهمها ـ وبخاصة في البلاد المتخلفة ـ

صعوبات نفسية منها : عدم الثقة بالنفس ، ومنها عدم وجود حوافز .

وإليكم النموذج المقترح في إيجاز واختصار ، وإنه ليعمل :

(أ) كوسيط بين عرض المال وطلبه .
(ب) وكمركز للتربية الاقتصادية .
(جـ) وكعامل وسيط ، نشيط وفعال في القضاء على الأَسباب والصعوبات التي تعترض تكوين رأس المال .

شرح النظام : ننتقل الآن إلى شرح النظام :

والنظام الذي نعنيه هو : نظام بنوك الإدخار المحلية ، الذي بدأ تجربته لأول مرة على أرض مصر في عام **١٩٦٣** م .

وسأقدمه من خلال كتاب صادر عن الدكتور « ر . ك . ريدي » رئيس المعهد الدولي للعلوم السلوكية بواشنطن بعنوان : المجتمع العربي في مرحلة التغيير : (نشر بالدار السودانية بالخرطوم ودار العلم ببيروت **١٩٧٠** ، **١٩٧١** م) يقول البروفسور ريدي : يقوم البناء العام للبنك على روابط وعلاقات مباشرة ، وعلى ثقة متبادلة بين البنك

والفلاحين . . وقد وجد منشىء هذا البنك أنه لا مكان ـ في ظل هذا النموذج ـ لتحديد الفوائد على نمط النظم البنكية القائمة في البلاد الأخرى . . أي أن النظام الذي أخذت به بنوك الإدخار المحلية ، نظام لا ربوي . . . يقوم على المبدأ التقليدي الصريح للإسلام الذي يعارض الربا كما أقيم على اقتناع ـ نتيجة دراسات أجريت في هذا الشأن ـ بأن عامل الفائدة لا يمثل في الريف عاملاً ذا وزن كبير في جذب المدخرات وأن هناك عوامل ودوافع أخرى تحمل درجة أكبر من التأثير ، منها : الشعور بالأمن بالنسبة للمبالغ المودعة ، وإحساس الفرد بالاستقرار ، وأنه مؤمن في الحاضر والمستقبل ، ذلك بالإضافة إلى الأهمية الكبيرة لطريقة أداء الخدمة بالبنك . . . وقد تبين لمنشىء هذا البنك أن الفلاحين مدخرون بطبعهم ، وأن الحاجة للإدخار كانت ولا تزال قائمة لديهم . . . إلا أنهم يدخرون بطريقة تقليدية لا تفيد اقتصاديات المنطقة التي يعيشون فيها ، بمعنى أن ادخارهم غالباً ما يأخذ صورة الاكتناز عن طريق شراء الذهب . . . كما أنهم غالباً ما ينفقون ما ادخروه في نواح غير مفيدة ، كحفلات العرس وسرادقات الجنائز ، أو في صور أخرى من صور الاستهلاك غير الاقتصادي ، كما تبين أيضاً

أن الفلاحين يقترضون على أسس غير سليمة وتحت ضغط ظروف تتيح للمقرض أن يفرض أقسى الشروط وأشدها إجحافاً . . . وذلك مظهر آخر من مظاهر الاستغلال وتعطيل التنمية في المنطقة . ومن ثم فقد كانت من أهم أهداف بنوك الإدخار المحلية في القرى ، أن تضطلع بمهمة تدريب الناس وتعليمهم : كيف يدخرون ؟ وكيف يقترضون بطريقة اقتصادية سليمة تسهم في تنمية المجتمع ؟ وفي ظل إدراك هذه الإعتبارات ، صمم نظام بنوك الإدخار المحلية لتؤدي مهمتها .

وتغطي حسابات البنك مختلف الرغبات والإتجاهات العملية والدينية . ويشترط البنك في منح القروض : أن تكون للمدخرين الذين انتظموا في عمليات الإدخار لمدة ستة شهور على الأقل . ويمنح البنك قروضه للهيئات والجمعيات ، أو لغير ذلك من الوحدات التي تضمنها السلطات المحلية ، من خلال أنواع ثلاثة من الحسابات الإدخارية ، ونوعين من القروض ، فالودائع يمكن أن تكون في الحسابات الآتية :

(أ) **حسابات ادخار** : والحد الأدنى للوديعة في هذا الحساب ـ خمسة قروش والسحب منها عند الطلب . ولا

يدفع البنك فائدة عن الودائع في هذا الحساب .

(ب) **حسابات الإستثمار** : والحد الأدنى للإيداع في هذا الحساب ـ جنيه واحد ، والسحب منه سنوي ، ويشارك المودعون في هذا الحساب البنك في عائد استثماراته تبعاً لحجم الوديعة ومدتها .

(جـ) **صندوق الخدمة الاجتماعية** : وتتكون حصيلة هذا الصندوق من التبرعات التي يقدمها الأفراد طواعية للبنك . . وتستخدم حصيلة هذا الصندوق كتأمين ضد الكوارث التي قد تصيب المودعين .

وتهدف بنوك الإدخار من خفض الحد الأدنى للوديعة في حساب الإدخار ـ إلى إتاحة الفرصة للقاعدة الشعبية العريضة للتعامل مع البنك ، كي تتعود على الإدخار الحر المنتظم . وقد راعى البنك أن يكفل للمودع الإطمئنان الكامل على وديعته ، والسهولة الكاملة في استردادها في أي وقت يريد . أما صندوق الخدمة الاجتماعية فله أهداف ، من ضمنها : تيسير السبيل لأولئك الذين ينشدون أداء الفرض الديني بدفع زكاة أموالهم ، وكذلك الذين يريدون أن ينفقوا ما يستطيعون في وجوه البر بطريقة سليمة . . . ويقوم هذا الصندوق

بمساندة المدخرين الذين يتعرضون لكوارث مالية نتيجة حوادث مفاجئة ، كما يقوم بتوزيع حصيلة الزكاة المتجمعة على مستحقيها شرعاً . أما حسابات الإستثمار فلأولئك الذين يرغبون في زيادة مدخراتهم ، ويبحثون عن أوجه سليمة للكسب والاستثمار .

ويهدف البنك من عملية الإقراض إلى زيادة الإنتاج المحلي في التجارة والصناعة والزراعة ، ومن المبادىء الهامة التي يلتزم بها البنك في منحه للقروض : أن المدخرات المتجمعة من المنطقة ، ينبغي أن تستثمر في نفس المنطقة وليس خارجها .

أما القروض فهي نوعان :

(أ) قروض غير استثمارية ، وهي التي يرد المقترض أصل المبلغ دون أية فوائد ، ويقدم البنك هذه القروض لاستخدامات المدخرين .

(ب) قروض استثمارية أو قروض بالمشاركة ، وهي التي يشارك البنك المستثمر في رأس المال ، وفي نسبة من الغنم أو الغرم ، كل بمقدار نصيبه .

والضمان الشخصي يكاد يكون هو الضمان الوحيد الذي

يطلبه البنك . . ويقول الدكتور « ريدي » إنه إلى الآن لم تحدث حالة واحدة تخلف فيها المقترض عن السداد . . . ويقول أيضاً : إن مؤسسي البنك يعزون ذلك إلى الضغوط الاجتماعية التي تنبع من تقدير الناس لمهمة البنك ، فالناس في منطقة عمل البنك يؤمنون بأنهم هم أصحاب البنك وهم صانعوه .

وتتيح طريقة تنظيم البنك لعملياته ، فرصة إشراك المواطنين له في عمله ، الأمر الذي يخلق بين المواطنين المناخ الصحي المناسب الذي يمارسون فيه الضغط الاجتماعي الذاتي ، تجاه أي شخص يحاول أن يخدع البنك أو أن يسيء إليه .

ولا يقف البنك عند حد منح القروض الاستثمارية ، بل إنه يقدم إلى جانب القرض ـ المعونة الفنية اللازمة للمقترض والتي تمكنه من تطوير عمله وعملياته ، وقد تتمثل هذه المعونة في مساعدته على شراء المواد الخام المناسبة وبخاصة عندما يكون هناك عدد من المقترضين في حاجة إلى نوع معين من المواد الخام ، فالبنك في هذه الحالة يقوم بتدبير الشراء لهم بالجملة ، ثم يتولى توزيع هذه الخامات عليهم كجزء من القرض .

القضايا التي تقوم عليها فكرة بنوك الإدخار :

لقد سبق وضع هذا النظام وتجربته دراسات أسفرت عن عدد من القضايا كانت هي الأساس لفكرة بنوك الإدخار المحلية بجمهورية مصر العربية . وتتلخص هذه القضايا فيما يأتي : -

١ - ينبغي أن تقوم بنوك الإدخار المحلية في المدن والقرى على أسس محلية . وذلك حتى تكون قادرة على اتباع سياسة ادخارية وائتمانية بناءة .

٢ - مراعاة الإعتبارات النفسية في تنمية الوعي الإدخاري ، وذلك عن طريق استثمار الودائع في نفس المنطقة المحلية تحت سمع وبصر الأهالي .

٣ - أن تكون الوشائج والعلاقات قوية ومتينة بين بنك الإدخار وبين السلطات المحلية بالمنطقة .

٤ - أن يتم تدريب العاملين ببنوك الإدخار المحلية تدريباً خاصاً يؤهلهم لحمل هذه المسؤولية . والطريق الوحيد لذلك هو إعدادهم في مدارس أو في معهد خاص ببنوك الإدخار المحلية يضطلع بهذه المهمة .

٥ - يجب أن تقوم السلطات المحلية بتدعيم وضمان

بنوك الإدخار باعتبار أن هذه السلطات تستطيع أن تمارس تأثيراً جماهيرياً بحكم طبيعة تنظيمها الإداري ، على أن تظل لهذه البنوك القدرة الكاملة على الاستقلال بقراراتها .

٦ ـ يجب على بنوك الإدخار أن تتحمل مسؤولياتها كاملة ، للتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في دائرة عملها . كما أن عليها أن تقدم التسهيلات الإئتمانية الممكنة للمواطنين المحليين ، وبخاصة في مجالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، زراعية كانت ـ أم صناعية ـ أم تجارية .

٧ ـ إن إنشاء بنوك الإدخار المحلية لا يجوز أن يكون قراراً يفرض من القمة ، وإنما ينبغي أن يكون نتيجة لرغبة تنبع من القاعدة ، بمعنى أنه من الضروري أن تنبثق الرغبة والفكرة والدافع من اقتناع المواطنين أولاً وقبل كل شيء .

الأسس والمبادىء الجوهرية التي يستند إليها النظام :

يرتكز النظام على عديد من الأسس والمبادىء ، غير أن أهم هذه الأسس وأجدرها بالعرض والمناقشة مبدآن هما : اللامركزية ، والمشاركة .

المبدأ الأول ـ اللامركزية :

أثبتت التجربة أن مستقبل التنمية الاجتماعية على المستوى الشامل ، مرتبط ومرتهن إلى حد كبير بمدى توفير عنصر اللامركزية في إدارة المؤسسة التي تتصدى للتنمية ، ويشكل هذا المبدأ ضمانة عامة من أكبر ضمانات النجاح .

ويمكن توضيح ذلك من خلال اعتبارات ثلاثة :

ويمكن تلخيصها في الآتي :

(١) اعتبارات نفسية .

١ ـ تعجز الإدارة المركزية ـ بحكم مركزية إدارتها ـ عن أن تستجيب وتتفاعل مع المواطن بالمناطق المحلية بالطريقة وبالسرعة التي يرجوها ، ومن هنا فإن مبدأ المحلية في إدارة أية مؤسسة من مؤسسات المجتمع ، تكفل التغلب على هذه العقبة ، كما تعطي المواطن شعور الرضا المتولد من إحساس الدولة بمنطقته ، والإهتمام بها .

٢ ـ في إهمال مبدأ اللامركزية تقصير لخطوط الاتصال صعوداً وهبوطاً وإسراعاً وواقعية في اتخاذ القرار اللازم وإصداره ، الأمر الذي يقابله في النهاية إحساس من المواطن بمسؤولية وانتقال به من السلبية إلى الإيجابية .

(ب) اعتبارات اقتصادية واجتماعية ، ويمكن تلخيصها فيما يأتي :

١ ـ مساهمة مبدأ اللامركزية في تحقيق نمو متوازن في تطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ، وقد كان من الأهداف الرئيسية للدولة التي أخذت بمبدأ الإدارة المحلية أن تعمل على النهوض بالمنطقة المحلية ، وتقليل المسافة الحضارية الواسعة التي تنشأ بين العاصمة والمناطق المحلية المتباعدة .

٢ ـ تذخر المناطق المحلية بطاقات مادية وبشرية لم تستغل بعد ، ولن يتسنى الاستغلال الأمثل لهذه الطاقات بشقيها إلا بتطبيق اللامركزية عن طريق أجهزة محلية تحس بمسؤوليتها نحو المنطقة ، وتكتشف طاقاتها وتجند جهودها لاستغلالها أمثل استغلال .

٣ ـ في تنمية المناطق المحلية وتطويرها والنهوض بها ـ إغراء لقاطني هذه المناطق على الاستمرار فيها ، بدلاً من ذلك التدفق المضني على النزوح منها إلى العاصمة .

٤ ـ في بحث الأجهزة اللامركزية عن استغلال الطاقات العادية في المناطق المحلية تخفيف من العبء الملقى على

الخطة العامة في الدولة على المستوى المركزي حيث يكفل استغلال هذه الطاقات إنشاء صناعات صغيرة لم تدرجها الخطة العامة في اعتبارها بينما هي وسيلة مساعدة وضرورية لتنفيذها .

(جـ) اعتبارات فنية .

ويمكن تلخيصها في الآتي :

١ ـ عند التصدي لإنشاء مشروعات جديدة ، وبخاصة إذا كانت متصفة بالصيغة الاجتماعية ، فإن الأمر يقتضي بالضرورة توعية فعالة . ولما كان المناخ والظروف يختلفان من منطقة إلى منطقة ، فإن التوعية والإعلام المركزيين ، يكونان عديمي الجدوى في أداء الدور المقصود منهما ، وليس هنالك أمس في هذه المرحلة من الحاجة إلى اللامركزية ، التي تستطيع أن تتعرف على أجدى الوسائل وأكثرها فاعلية لتأخذ بها ، كما أن اللامركزية تيسر اتصالاً مباشراً حياً ، لا يمكن إهمال قيمته وضرورته في مثل هذه المراحل .

٢ ـ إختلاف كل منطقة عن الأخرى في ظروفها يشكل اختلافاً بالضرورة في الدوافع والأنماط السلوكية ، وفي عملية كعملية الإدخار مثلاً فإن الدافع الذي تجدي إثارته بين أهالي منطقة قد لا تجدي إثارته بين أهالي منطقة أخرى ولن يتسنى

التعرف على هذه الدوافع وإمكان استخدامها ، إلا عن طريق الأخذ بمبدأ اللامركزية في الإدارة .

٣ ـ ويرتبط بالنقطة السابقة التربية الإئتمانية ، ذلك أن تعويد جماهير الشعب على أسس جديدة من الإقراض يحتم الوقوف على اتجاهاتهم وإزالة ما يعترضهم من صعوبات ، وتكوين صلات مباشرة بهم ، وهو أمر لا يتسنى إلا من خلال اللامركزية .

٤ ـ وكذلك فإن متابعة القروض الممنوحة وضمان سدادها وحسن استخدام القرض ، والآثار الاجتماعية الناشئة ـ كل ذلك يتطلب لامركزية في الإدارة .

٥ ـ إن مراحل التربية والتعويد ، تستلزم أول ما تستلزم ـ صلات دافئة مباشرة بين العاملين ، وبين الجماهير التي تتلقى الخدمة .

٦ ـ إن ضخامة المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الوحدات المحلية تجعل من المستحيل مواجهة هذه المشكلات بالكفاية المطلوبة ، على مستوى مركزي ، أو حتى بوساطة أجهزة يحد من حركتها نظام مركزي بأية صورة من صوره .

المبدأ الثاني ـ مبدأ المشاركة :

من أقدم البحوث عن الربا بحث المعلم الأول « أرسطو » ـ في كتابه عن السياسة ، ومذهبه فيه : أنه ربح مصطنع لا يدخل في باب التجارة المشروعة وعنده أن المعاملة على أنواع ثلاثة : معاملة طبيعية وهي استبدال حاجة من حاجات المعيشة بحاجة أخرى كاستبدال الثوب بالطعام . ومعاملة صناعية وهي استبدال النقد بحاجة من حاجات المعيشة ، وهي التجارة التي لا حرج فيها . ومعاملة مصطنعة ملفقة وهي اتخاذ النقد سلعة تباع ، فإنما حق النقد أن يكون وسيلة للمبايعة ومعياراً تعرف به أسعار السلع المختلفة . وأما اتخاذه سلعة تباع وتشترى فهو خروج به عن غرضه .

وقد حرم الربا تحريماً باتاً في الكتب المنسوبة إلى موسى عليه السلام فجاء في الإصحاح الثاني والعشرين من سفر الخروج « إن أقرضت فضة الفقير الذي عندك فلا تكن له كالمرابي » .

وجاء في الإصحاح الثالث والعشرين من سفر التثنية « **لا تقرض أخاك ربا ، ربا فضة ، أو ربا طعام ، أو ربا شيء ما مما يقرض بربا** » .

ثم سرى تحريم الربا من أوائل عهد المسيحية إلى قيام حركة الاصلاح وانشقاق الكنائس عن كنيسة روما البابوية . فاتفقت الكنائس جميعاً على تحريم الربا ، واشتد « لوثر » في هذا التحريم حتى وضع رسالة عن التجارة والربا حرم فيها كثيراً من البيوع الربوية كالبيع المعروف في الفقه الإسلامي باسم « بيع النجش » ، أو المعروف باسم « بيع السلم » .

وجاء الإسلام بموقف محدد من الربا لا يستطيع من يطلع عليه أن يقول فيه قولين :

هذا من ناحية الأديان ، أما الاقتصاديون فإنهم يطرقون هذا الموضوع ويؤكدون معه ألأوجه للعلاقة بين الاقتصاد والأخلاق . . . وهم يجادلون حيناً حول جوهر سعر الفائدة ، وحيناً حول عدالة سعر الفائدة ، وحيناً ثالثاً حول آثارها على النشاط الاقتصادي .

ويفرق « ليتز » بين أنواع ثلاثة من النظريات :

١ ـ المجموعة الأولى : وهي تمثل محاولات شرح الفائدة في اقتصاد ثابت أو ساكن .

٢ ـ المجموعة الثانية : وهي تمثل محاولات شرح الفائدة في اقتصاد ديناميكي متحرك .

٣ ـ المجموعة الثالثة : وتسمى النظريات النقدية لسعر الفائدة .

وللآن وحتى اليوم ، لا يوجد اتفاق أو رأي موحد حول جوهر سعر الفائدة ، ولقد تعب العلماء والمفكرون . . . وتركوا هذا الموضوع دون إجابة حاسمة ، وانتقلوا إلى الجدل حول أنواع سعر الفائدة ومقداره . وأثر كل نوع على النشاط الاقتصادي .

فمن الناحية السلعية أو النقدية ، لا يوجد اتفاق على معنى أو جوهر سعر الفائدة . فهي من الناحية السلعية ـ ثمن رأس المال ، وهذا الثمن لا يمكن تحديده بدقة لأن رأس المال ناتج للأرض والعمل معاً .

وهي من الناحية النقدية ـ ثمن السيولة . . وهذا الرأي ليس بدون نقد . . . فالإنسان بدأ التعامل بالسيولة بدون أي أساس علمي أو نظري مقبول . . . ثم أخيراً بدأ في تبرير ذلك .

وإزاء كل ذلك التضارب والغموض ، وإزاء ذلك التحديد القاطع الذي حرم الإسلام به الربا ، فإن البديل الممكن عن سعر الفائدة في عالم الاقتصاد هو المشاركة . . . وهو بديل أخذت به بنوك الادخار المحلية

استناداً إلى عديد من الاعتبارات الفنية ، والنفسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية .

فمن حيث :

(أ) الاعتبارات النفسية :

لا شك أن التقاليد والتراث الحضاري للإنسان العربي ، ما زال - وسيظل - يحكم اتجاهاته إلى حد كبير ، والصورة الأصيلة لغالبية مواطني القاعدة الشعبية ، هي صورة الرجل الذي تعود عبر آلاف السنين ، أن يعول على نفسه ويتوكل على الله ، ومن هنا فإن عقد القراض أو المضاربة أقرب إلى اتجاهاته العقلية من أية صورة أخرى ، ولا سيما أن سعر الفائدة يعتبر أمراً غريباً عليه ، وحديث الورود الى مجتمعه .

كما أن الأخذ بمبدأ المشاركة الذي يتضمن عقد القراض ، أقرب إلى العدالة التي ينشدها الجميع ، الأمر الذي يتأدى دون جدل إلى التفاف الجماهير حول رسالة البنك والتقائهم حوله ، وذلك أمر حيوي من أجل نجاحه في مهمته .

(ب) الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية :

١ - إن الإقتصاديين ما زالوا حتى اليوم مختلفون حول

الاتفاق على ضرورة سعر الفائدة ، كما أنهم مختلفون حول النسب التي تحدد لها . فإذا كان الأمر كذلك ، فليس هناك ما يمنع دون الأخذ بمبدأ المشاركة .

٢ ـ المشاركة لا تخرج عن كونها مظهراً من مظاهر التعاون الذي يؤدي إلى مضاعفة القوة الإنتاجية ، كما أنه يمد المقترض المستثمر بمزيد من الصلابة في مواجهة الأزمات والتأثر بها ، وليس هناك كبير اختلاف على أن الجماعة أقدر في مواجهتها للطوارىء من الفرد .

٣ ـ في المشاركة عدالة في توزيع العائد ، فقد تؤدي ظروف اجتماعية أو اقتصادية طارئة إلى أن تتضاعف أرباح مشروع بعينه ، وفي حالة الإقراض بفائدة فإن الفائدة ثابتة ومحددة سلفاً ، كما أنه قد تكون أرباح مشروع بعينه ضئيلة ومحددة ، بحكم ظروف معينة ، والفائدة أيضاً محددة وثابتة . . وبدهي أن نصيب العدالة في حالة المشاركة ، أكثر وفرة عنها في حالة الفائدة الثابتة المحدودة .

٤ ـ تؤدي مشاركة البنك للمقترضين المستثمرين إلى أن يضع البنك علمه وخبرته في خدمة المشروعات التي يشارك فيها . وفي تقديم الخبرة ضمان لنجاح المشروع من ناحية ، وأداء لحق واجب للمجتمع من ناحية أخرى ، ومزاوجة بين

العلم والجهد من ناحية ثالثة .

٥ ـ إن البنك الذي يمنح قروضه بسعر فائدة ، إنما يعنيه في المقام الأول الضمانات المادية . ولما كان نظام بنوك الادخار المحلية اجتماعي وإنساني في أهدافه ، فإنه يصبح من المحتم أن تكون نظرته الأولى اجتماعية المشروع الذي يشارك فيه ، وجدواه وفائدته للمنطقة التي يعمل بها ، وهذه الاجتماعية والإنسانية لا يضمن توافرها في المشروعات إلا عن طريق مشاركة البنك للمقترض المستثمر ، حتى يجد الدافع والأمان في نفس الوقت .

٦ ـ إن المشاركة بما فيها من تضامن في المكسب والخسارة ـ دافع إلى أن يبذل البنك كل جهوده في سبيل نجاح المشروعات التي يشارك فيها ، حرصاً على سمعته على الأقل .

٧ ـ إن أخذ البنك بمبدأ المشاركة جنباً إلى جنب مع المحلية ، إنما تمكنه من التكيف والتلائم المستمر مع التغييرات الهيكلية للاقتصاد بطريقة عضوية .

(جـ) الاعتبارات الفنية :

١ ـ يهدف البنك ضمن ما يهدف ـ في مراحله الأولى ـ

إلى الاهتمام بتربية ائتمانية لجماهير القاعدة ولعل الصيغة المثلى في هذه المرحلة هي صيغة المشاركة وليست سعر الفائدة المحدودة . وذلك حتى تنتج التربيـة المقصودة آثارها .

٢ ـ إن الدعوى بأن سعر الفائدة يشكل عامل جذب ـ ما زالت حتى الآن دعوى في حاجة إلى إثبات يقيني متفق عليه ، وما دام الأمر كذلك ، وما دام حساب سعر فائدة على الإيداعات في مراحل البنوك الأولى سوف يشكل أعباء إدارية ضخمة ، فإن البديل المناسب إذن يكون هو الأخذ بنظام المشاركة .

٣ ـ إن عائد المشاركة أوفر ولا شك من عائد سعر الفائدة الثابت ، الأمر الذي يسهم في تغطية المصاريف الإدارية للبنك في وقت قصير ، وقد يزيد من تفضيل هذا الأمر بالذات ، أن نعرض تركيب سعر الفائدة ومكوناته في الدول الرأسمالية ، وفي الدول الاشتراكية . ففي الدول الرأسمالية يعطي البنك قرضاً بفائدة تصل إلى حوالي ٧٪ تتكون افتراضاً من :

٣٪ مقابل المدخرات ، وهذه ليست هناك حاجة إليها ، حيث إن مدخرات الأفراد مودعة دون سعر فائدة .

٢,٥٪ مقابل المخاطر ، وهذه مكفولة من خلال اللامركزية والدراسات الفنية .

١,٥٪ ربح ، وهذه مكفولة أيضاً من عائد الاستثمارات .

أما في الدول الاشتراكية ، فإن عملية الفائدة يمكن شرحها كما يأتي :

يتفق الماركسيون على أن الفائدة عنصر يتنافى مع العدالة والإنسانية ، كما يتفقون أيضاً على أنها من مخازي الرأسمالية ، ومع ذلك فإننا نجد لدى الدول التي تدين بهذه الفلسفة بنوكاً ، ونجد أيضاً أن هذه البنوك تتعامل بسعر الفائدة ، بل إن سعر الفائدة على الودائع يصل أحياناً إلى ٥ أو ٦ أو ٧٪ بينما يتفاوت سعر الفائدة المدينة بحسب الأغراض ، حتى إنه يصل أحياناً إلى ٢٪ .

وقد يبدو ذلك للوهلة الأولى ـ تناقضاً أو خللاً في الأحكام ، إلا أن هذا التناقض الظاهري يتداعى وتتضح سلامة النظام من وجهة نظرهم ، عندما نقل إلى دائرة الضوء عدداً من الحقائق ، لنستعين بها ، على تفسير الأمر وكشف القناع عن ذلك التناقض الظاهري . معيشة الفرد في هذه

الدول مغطاة بأنواع متعددة من التأمينات ، والملكية التوارثية غير معترف بها وحاجات الأفراد الأساسية تكفلها الدولة ، ومع ذلك فهناك تفاوت في الدخول تمليه ضرورات الإنتاج ، هذا التفاوت في الأجور مع كفالة حاجات الفرد ، لا بد أن ينجم عنه فائض لدى الأفراد ، ولا بد ـ حفاظاً على النظام ـ من أن تبتكر الدولة صيغة ما تتمشى مع النظام ، وتجعل لهذا الفائض معنى ، وتستولد منه حافزاً .

ومع التخطيط الكامل للانتاج وللاستهلاك كذلك ، ومع عدم اعتراف النظام بالملكية التوارثية ، فإن الطريق الذي يصبح مفتوحاً أمام الدولة ـ يتمثل في أن تطرح سلعاً معمرة ، تمتص الفائض من ناحية ، وتجعل له معنى ووظيفة عند الفرد من ناحية أخرى .

وهكذا لا مانع لدى الدولة من أن ترفع البنوك سعر الفائدة الدائنة تقريباً للهدف أمام الأفراد وحفزاً لهم على الادخار ، حيث لا يوجد تنوع أو تعدد في الحوافز ، والدولة في نهاية الأمر ليست مغبونة ولا خاسرة ، فما حصل عليه الأفراد وهماً ـ سوف يدفعونه فعلاً متمثلاً في الزيادة المضافة إلى أسعار السلع المعمرة ، ويضمن إحكام النظام بهذه الدول مشاعر الأفراد نحو النظام الذي يعيشون في ظله . . كل ذلك يبرز

إطاراً لا خلل فيه، ويقدم للأنظار نظاماً دون ثغرات ـ وبعبارة أخرى يمكن أن نقول : إن الفائدة المرتفعة في هذه الدول إنما تمثل « حواراً » يحركونه أمام حيوانهم الاقتصادي .

وأعتقد أننا متفقون ـ دون جدل ـ على أن الفائدة بمعطياتها عند هؤلاء لا تناسبنا حيث لا تماثل بيننا وبينهم ؛ لا في النظام ـ ولا في الأرض التي يطبق عليها .

حضرات الإخوة :

بالانتهاء من تقديم الأساسين الجوهريين اللذين قامت عليهما تجربة بنوك الادخار المحلية على أرض مصر ، نكون قد انتهينا من تقديم النموذج فلسفة وهيكلاً وتنظيماً ، ويبقى بعد ذلك أن نقدم لحضراتكم الآثار المرجوة من تطبيق هذا النظام ، سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو التربوية ، وسيكون ذلك هو موضوع محاضرتنا القادمة إن شاء الله ، وحتى ألقاكم أرجو أن نجتمع على خير ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

المحاضرة الرابعة

* *

التقييم الفني للنموذج وآثاره الاقتصادية

* *

سنستعرض في هذه المحاضرة الآثار المصاحبة أو الناشئة أو التي يمكن أن يحققها ذلك النموذج الذي عرضناه . بمعنى آخر ، سنستعرض مدى مساهمته في التغلب على المشاكل الاقتصادية السائدة في المجتمع الإسلامي وكذلك مدى مساهمته في مراحل النمو المرجوة .

وقد بدا لأول وهلة لكثيرين ممن نظروا إلى النموذج نظرة سطحية (كما حدث في مصر) أنه لا يعدو أن يكون منشأة اقتصادية تعبىء المدخرات لاستثمارها مشاركة في خطة التنمية أو في تمويلها ، بل واعتبروا ذلك في حد ذاته هدفاً طموحاً وذهب آخرون إلى القول بأن المشروع لم يسهم سوى بنصيب ضئيل أو متواضع إذا قورن بما تسهم به مشروعات

الإدخار الأخرى مثل شهادات الإستثمارات .

وأود أن أشير هنا إلى أنه كان بيني وبين هؤلاء المثقفين جدل دائم وحوار مستمر . . أدركت بعده أنهم صم عمي لا يفقهون ، وأن الله طمس على قلوبهم ولعل السبب في انغلاقهم عن استيعاب الأبعاد المختلفة والآثار الناجمة عن المشروع يرجع أساساً ـ في تصوري ـ إلى الداء العضال المستشري بين فئة المثقفين في أوطاننا الإسلامية للأسف ، والذي يتمثل في الأنانية وعدم المبالاة وعدم الثقة بالنفس . وغير ذلك من الأورام الخلقية والنفسية التي تحول بينهم وبين القدرة على التصور الكلي كما تحول بينهم وبين التفاعل مع المشاكل السائدة أو الإحساس بها ، أو المسؤولية في التفكير فيها .

ولن أستطرد في تفسير ما صار بيني وبينهم . بل سأكتفي بأن أوضح لحضراتكم التقييم العلمي والآثار المختلفة للنموذج ، كما رأيتها وكما أحسها وكما شاهدت أجزاء منها . وأترك لحضراتكم الحكم على الخطيئة التي ارتكبها مدعو الثقافة في حق الأمة ، وفي حق الشعوب .

سنقسم تقييم النموذج إلى ثلاثة أبواب : سنجعل الأول

منها مقصوراً على التقييم الفني بمعنى دراسة الأسس الاقتصادية التي يستند إليها المشروع ، والبحث عن الثغرات الفنية التي تتخلل النظام إن وجد شيء من هذه الثغرات .

ونخصص الباب الثاني للتقييم الاقتصادي .

ونستعرض في الباب الثالث التقييم الاجتماعي .

التقييم الفني :

(ويطلق عليه أحياناً النظرة الجزئية في مقابل النظرة الكلية) :

يعتمد التقييم الفني لأي جهاز مصرفي او مؤسسة تمويل ـ على عنصرين اساسيين ، للغنصر الأول هو : مدى قدرة الجهاز على امتصاص الأموال من المجتمع . العنصر الثاني هو : مدى استخدام هذه الأموال وعودتها مرة أخرى إلى المجتمع لبناء هيكله الاقتصادي .

ويتوقف نجاح الجهاز على مدى قيامه بهذين الواجبين مع مراعاة القاعدة الذهبية والمحافظة عليها والالتزام بها ، ويقتضينا ذلك ـ من باب الإيضاح ـ أن نشرح أركان القاعدة الذهبية وهي : السيولة ، الضمان والربحية .

السيولة :

نعني بالسيولة ـ وهذا هو تعريفها الاقتصادي ـ قدرة أو كفاءة الجهاز في الوفاء بالتزاماته وتعهداته تجاه الغير في أي وقت ، وفي نموذجنا يهمنا هنا أن نعرف إلى أي مدى يستطيع الجهاز أن يحقق تدفقاً مستمراً متجدداً من الأموال لديه وفي الوقت نفسه مبلغ قدرته على الوفاء بتعهداته تجاه عملائه في أي وقت .

ونلفت نظركم هنا إلى مبدأ اللامركزية الذي سبق أن حدثتكم عنه كأساس من الأسس الجوهرية التي يقوم عليها النظام . فمن خلال اللامركزية يتحقق الاتصال المباشر مع الجماهير والمواطنين ، وكسب ثقتهم فيه . يضاف إلى ذلك أن الصناديق الثلاثة بما تحمله من مزايا للمواطنين تغطي تقريباً كافة الدوافع الإدخارية للبشر ، أو قل أهم الدوافع الإدخارية لدى البشر ، فتيسير الإقراض الإنتاجي بدون عبء يغطي دافع رفع مستوى المعيشة ، والاستثمار يغطي دافع الربح ، وصندوق الزكاة والخدمة الاجتماعية يغطي دافع الطمأنينة والأمن والاستقرار . الخ .

ولعل الأرقام تكفي للتدليل على مدى قدرة النظام على

تغطية الدوافع الإدخارية للمواطنين وبالتالي على كسب ثقتهم .

وإليكم البيان بالأرقام :

السنة	عدد المدخرين	المبالغ المدخرة الإيداعات (بالجنيه)
١٩٦٤/١٩٦٣	١٧٥٦٠	٤٠٩٤٤
١٩٦٥/١٩٦٤	٣٠٤٠٤	١٩١٢٣٥
١٩٦٦/١٩٦٥	١٥١٩٩٨	٨٧٩٥٧٠
٦٦ حتى فبراير ٦٧	٢٥١١٥٢	١٨٢٨٣٧٥

تاريخ افتتاح البنوك

ميت غمر	١٩٦٣/٧/٥	زفتى	١٩٦٥/١٢/٩
شربين	١٩٦٥/٨/١٤	المحطة	١٩٦٦/٧/٢٤
المنصورة	١٩٦٥/٩/١١	مصر الجديدة	١٩٥٦/٧/٢٣
دكرنس	١٩٦٥/١٠/٩	بلقاس	١٩٦٦/١٠/١
قصر العيني	١٩٦٥/١٠/١٤		

حتى ١٩٦٧/٧/٣١ كانت نسب المتعاملين كالتالي :

البيان	الإستثمار	الإدخار
الطلبة	٣٨,٠٪	٥٣,٥٪
العمال	١٢,٥٪	١٤,٠٪
القصر	١٢,٨٪	٢,٣٪
الموظفون	٢٢,٠٪	١٠,٢٪
ربات البيوت	٦,٤٪	٥,١٪
الفلاحون	١٥,٩٪	١٠,٩٪
التجار	٢,٤٪	٢,٠٪
متنوعات	٢,٠٪	٢,٠٪
	١٠٠٪	١٠٠٪

وجدير بالذكر أن السيولة في الفترة الأولى كانت عالية جداً نتيجة لقلة الإستثمار الفردي والمبادرة الفردية وقلة النشاط الإقراضي وكذلك نظراً للخوف الذي كان قد أصاب رأس مال الفرد من موجة التأميم .

ولا شك أن طبيعة التعامل في حساب الإدخار تجعل منه أداة صالحة لمواجهة أية صعوبات في السيولة تتعرض لها استثمارات البنك . أي أن هذا الحساب يعتبر بمثابة خط

دفاع ضد مخاطر عدم السيولة في صندوق الإستثمار .

ولو فرضنا أن البنك واجه ضغطاً من طلبات الإقراض فإن صندوق الخدمة الاجتماعية والزكاة يصبح الخط الدفاعي لمصاعب السيولة ، من خلال تغطية القروض التي لم يستطع أصحابها الوفاء بها نتيجة صعوبات خارجة عن إرادتهم .

وهكذا نرى أنه على الرغم من أن لكل حساب أو صندوق مهمة محددة للقيام بأعبائها ووظيفة واضحة يسهر عليها . إلا أن الربط المنسجم بين الصناديق الثلاثة يمكن من حماية مبدأ السيولة بصفة عامة في البنك ، على الوجه الذي أوضحناه .

الضمان : ننتقل إلى الركن الثاني من أركان القاعدة الذهبية وهو الضمان .

تختلف فلسفة الضمانات في النموذج الذي أمامنا عن فلسفة ومعنى الضمانات في البنوك التجارية الأخرى ، فإذا رجعنا إلى تحليل النظام وجدنا أنه كفل لنا عدة أمور لحماية أموال البنك ، سنتناولها بالذكر :

استناداً إلى مبدأ اللامركزية فإن قصر الإقراض على المدخرين أو المتعاملين في حساب الادخار يمكن موظفي

البنك من الاتصال الشخصي بالعملاء ومعرفتهم والحكم على أهلية العميل الاقتصادية ، والظروف المحيطة به والغرض المقترض من أجله .

وعلاوة على ذلك ، فإن السلوك الادخاري للمقترض يمكننا إلى حد كبير من الحكم على أهلية العميل ، فقد دلت الدراسات على أن سلوك الفرد في طريقة سداده للديون يشابه إلى حد كبير سلوكه الادخاري من حيث الانتظام أو عدمه .

نقطة أخرى تستند أيضاً إلى مبدأ اللامركزية تلك هي قدرة البنك من خلال هذا المبدأ على التحقق السليم والإلمام الحقيقي بالوضع الاقتصادي للمشروع وظروفه ، وبخاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة ، الأمر الذي يسهم في عدم إرهاق المقترض بضرورة تقديم ضمانات مادية معينة للقروض .

يضاف إلى ذلك أن مبدأ المشاركة يحقق كما ذكرنا تخفيفاً للمخاطرة إلى أقصى الحدود ، نظراً للمسؤولية التي تقع على عاتق البنك في تقرير صلاحية المشروع .

ولا شك أن ذلك يتفق مع طبيعة الأوضاع الاقتصادية في المناطق الفقيرة حيث يتطلب الأمر في معظم الأحوال عدم

التمسك بتقديم ضمانات مادية على الإطلاق ولقد أثبتت التجربة في مصر فشل الأجهزة المصرفية في نشر وظائفها وفي مقابلة احتياجات الفئات الفقيرة من القروض الانتاجية بتمسكها بشرط الضمانات المتعارف عليها في البنوك التجارية ، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الرغبة في الحصول على القروض الانتاجية . . . بدلاً من العمل على تدعيم التربية الائتمانية ، بين أكبر عدد من المواطنين .

وأود هنا أن أشير إلى مفخرة التجربة التي قامت في ميت غمر ، فقد وصلت نسبة السداد في القروض الممنوحة ١٠٠٪ ولا أتذكر حالة واحدة توقفت عن السداد في حين أننا إذا نظرنا إلى مؤسسة الائتمان الزراعي ، نجد أن نسبة الخسائر الناشئة عن عدم السداد وصلت حوالي النصف .

وفي مجال الحديث عن السداد ومنح القروض ، أود أن ألمح هنا إلى معلومة هامة ، تتعلق بدور العنصر البشري القائم على التنفيذ . . إذ لا بد أن يفسح لهؤلاء مجالاً واسعاً لاتخاذ القرارات ، ولا سيما أن نظامنا مبرأ من التعقيدات الجامدة العقيمة .

وقد يقال : إن في ذلك مخاطرة ، لاحتمال اتخاذ

قرارات خاطئة ، ولكني أقرر في ضوء الأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها مجتمعاتنا الإسلامية ـ أن هذا الخطر أقل ضرراً من حرمان المواطنين من سبل الانتاج والعمل .

إنه يجب ألا ننسى أن حماس الأهالي وتفاعلهم مع البنك ، واهتمامهم بنشاطه يسهم بقدر كبير في التقليل من هذه المخاطر المتعددة ، وقد أجد نفسي في حل من أن أقول : إن رقابة الهمس كانت من أطرف أنواع الرقابة على نشاط البنك في ميت غمر ، فلقد كانت هذه الظاهرة بمثابة ضغط أدبي على سلوك الموظفين .

ذلك بالإضافة إلى وسيلة أخرى لجأنا إليها في مراحل اكتمال النظام ، للتقليل من المخاطر . تلك هي : تدريب العاملين باستمرار ، بما يمكنهم من إدارة نشاط الإقراض وفق المفاهيم الحقيقية للبنك ، وعلى أسس علمية وسليمة .

ولا يقتصر الأمر على تدريب العاملين بالبنك بل يمتد أيضاً إلى تدريب المواطنين المقترضين ، وذلك بإقامة مراكز مهنية .

كما لجأنا إلى وسيلة أخرى تسهم في تقليل المخاطر وهي : تكوين ما يسمى بصندوق تغطية المخاطر يشارك في تمويله كل مقترض .

أما فيما يتعلق بنشاط صندوق الاستثمار فإن توزيع المخاطر يقلل منها ، ولذلك اشترطت لوائح البنك عدم جواز زيادة النسبة التي تخص أي مشروع من أموال صندوق الاستثمار عن ١٠٪ إلا في الحالات الاستثنائية .

وحتى في هذا المجال ، فإن مبدأ اللامركزية يكفل القدرة على اختيار أنسب المجالات وأصلحها .

الربحية : وهي الركن الثالث في القاعدة الذهبية :

على الرغم من أن الربح ليس هدفاً أساسياً للبنك ، إلا أن البنك لا بد له من أن يكون قادراً على تغطية مصاريفه الإدارية ، لضمان استقلال البنك وذاتيته .

ومن هنا سنتناول مبدأ الربحية بشيء من التفصيل :

للحكم ابتداء على مبدأ الربحية في البنك ، يجب أن نبحث نقطتين أو ناحيتين هامتين :

أولاهما : إمكانية تعبئة المدخرات بأقل التكاليف .

وثانيتهما : القدرة على استثمار هذه المدخرات بربحية مجزية .

إن طبيعة النظام المقترح والناحية التربوية التي يتحمل

البنك واجب القيام بها من حيث تعويد الناس على الترشيد الإنفاقي . . . لا شك أنها تسبب أعباء مالية وتكاليف عالية .

فإذا كان الأمر متعلقاً بالتكاليف . . فلا بد أن نوجه السؤال الآتي :

ما هي الوحدة التي سيقاس الإنفاق عليها ؟ في رأينا أنها ليست مقدار المدخرات ، بل هي منطقياً عدد المتعاملين وعدد العمليات .

والإحصائيات في التجربة الأولى تشير إلى ظاهرة تناقص التكاليف بصفة مضطردة ، وذلك يرجع من ناحية إلى أن العاملين في البنك يكتسبون بعد فترة معينة خبرة ومرانا يصاحبه نقص في التكاليف . . ومن ناحية أخرى ، فإن الكفاية الإنتاجية للعاملين تنتقل إلى مستوى أمثل بعد مدة وجيزة .

وفيما يلي : بعض الأرقام عن تكلفة الجنيه ، منسوبة إلى المدخرين الجدد تارة وإلى المدخرات تارة أخرى ، وإلى العمليات تارة ثالثة :

	مساهمة الحكومة	الإنفاق	التكلفة بالنسبة للمدخر	التكلفة بالنسبة للوديعة	بالنسبة للعمليات
			٪	٪	٪
١٩٦٣/١٩٦٤	٨٨.٠٠٠	٨٦،٣٠٢	٤.٨	٣.٠	٠.٩
١٩٦٤/١٩٦٥	٤٨.٧٥٠	٤٨.٧٥٠	٣،٧	٠.٨	٠.٤
١٩٦٥/١٩٦٦	١٦٥،٠٠٠	١٦٥،٠٠٠	١.٢	٠.٥	٠.٣
٦٦ حتى فبراير ٦٨	١٩٠،٠٠٠	١٩٠.٠٠٠	٠،٤	٠،١	٠،١

وباستعراض هذه الأرقام ، يسهل الحكم على توافر عنصر الربحية في النظام .

هذا : مع ملاحظة ارتفاع التكلفة في البداية ، لضخامة المصروفات الإنشائية الأمر الذي يدعونا إلى ضرورة أن نضع في الاعتبار توزيع الإنفاق على سنوات عديدة .

أما الناحية الثانية : وهي القدرة على تجميع المدخرات ـ فإنه ظهر جلياً من التجربة ، قدرة البنك على استقطاب مدخرات بنسب متزايدة باستمرار . . . ولما كانت التكاليف في تناقص مستمر ، فإن ذلك يشير أيضاً إلى ظاهرة اقتصادية صحية . . كما يشير أيضاً إلى أن الربحية يمكن أن

تحقق بنسب أعلى ، إذا ما ركزنا على الاهتمام بناحية الاستثمار .

ولذلك يثير البنك التجاري مثلاً عند كل عملية إقراض أو استثمار هذه التساؤلات .

هل القرض ذو مخاطر مالية كبيرة ، على الرغم من عائده المرتفع ؟

أم أن القرض ذو مخاطر مالية قليلة ، ولكن عائده متواضع ؟

إن المقارنة بين المخاطرة والعائد المادي ، تكون أهم واجبات الإدارة في البنوك التجارية ، أو أية مؤسسة مصرفية على وجه عام .

أما في نظامنا ، فتشكل الإجابة على هذه الأسئلة عاملاً ثانوياً . . لأن هناك أهدافاً أخرى تحتل الأولوية في نشاط البنك . . وتختلف هذه الأهداف باختلاف الظروف والأوضاع والمواقف .

فللبنك أحكامه الذاتية وتقييماته الخاصة ، التي تتمشى مع الأهداف المرجوة من النظام ، والنظرة الكلية لمشاكل المجتمع الذي يزاول البنك فيه نشاطه .

فإذا كانت ـ مثلاً ـ الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة تحول دون ربحية الاستثمارات ، وتعوق المبادرة الفردية . . . فإن هدف البنك يتركز حينئذ على التربية الائتمانية للمواطنين ، وتدريب العاملين . أي أن البنك يشارك في المسؤولية العامة .

(ج) التقييم الاقتصادي

ونقصد بالحديث عن الآثار الاقتصادية ، تناول الآثار الناجمة أو المصاحبة لتطبيق النظام ككل ، وليست الآثار المصاحبة لنموذج بنك واحد في منطقة معينة أو كجزء واحد من النظام كصندوق الاستثمار مثلاً ، ذلك لأنه توجد في الواقع علاقة تبادلية وثيقة بين الآثار الناشئة عن كل صندوق من الصناديق التي تكون هيكل النظام . . . كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر وينتج عن هذه العلاقات المتبادلة نتائج متشعبة تنعكس على المجتمع من الناحية الكمية والنوعية على حد سواء . . . ولعل هذا هو ما يفسر أهمية النظام . وعندما نذكر النظام ككل ، فإننا نقصد النظام بمؤسساته المختلفة مثل : بنوك الإدخار ، مؤسسة الاستثمار . اتحاد البنوك .

فإذا اتفقنا مع « مردال » في نظريته الخاصة بالآثار

المتراكمة في الدول النامية فإن النموذج الذي لدينا سيثبت من هذه الزاوية تكامله وكفاءته من حيث الآثار المتنوعة والمتشابكة التي تسهم في تحقيق النمو إلى أعلى ، وفي ضوء عظم وضخامة المشاكل التي تعاني منها المجتمعات النامية فإننا لن نجادل في الأولويات ونذهب بوضع النواحي الاقتصادية والاجتماعية على قدم المساواة .

إن معظم الحكومات تئن من ضخامة الأعباء والمشاكل التي تواجهها البلاد الإسلامية ، لأن الغالبية لا تعتقد أن القضاء على هذه المشاكل لا بد أن يواجه أيضاً بمجهودات من أسفل أي بوساطة جماهير المواطنين وذلك باشتراك الجماهير الفعلي في عمليات تكوين رأس المال وعمليات التنمية عموماً .

وسنتناول فيما يلي الآثار الاقتصادية للبنك وذلك باستعراض أهم العقبات والمشاكل الاقتصادية والاختناقات الملموسة في مراحل التنمية (مضاعف الاستثمار) والتي يمكن التغلب عليها بوساطة إشراك الجماهير في عملية التنمية كما ذكرنا . وفيما يلي أهم هذه الاختناقات :

(١) عجز وقلة الوسائل إلى الأهداف الملموسة :

من المعروف أن المخطط في الدول النامية طموح ومتعجل . ويقع الكثيرون في خطأ الاهتمام بالمشروعات الكبيرة من مواجهتهم للواقع الصعب .

وفي معظم الدول يعتمد المسؤولون عن الإدارة المحلية على الموارد المركزية التي تخصصها لمناطقهم الحكومة المركزية في تنفيذ المشروعات اللازمة فإذا قصرت الموارد المخصصة قلت الاستثمارات وبالعكس ، أي أن الأمر يتوقف على موارد الميزانية دون غيرها . وفي العادة تعتبر الموارد المخصصة من الحكومة المركزية مرتبطة بمشروع معين ومحدود .

ولقد كثرت النظريات التي تنادي ـ دون أي واقع عملي ـ بضرورة مشاركة المحليات في مشروعات التنمية بمجهوداتهم الذاتية . وباءت هذه النداءات بالفشل ، مما كان له أسوأ الأثر نفسياً واقتصادياً . ولقد أشارت إلى ذلك السيدة « أرزولا هيكس » عندما قالت نصا :

« إن الافتقار إلى وسائل التمويل المتاحة ، ترجع ـ إلى حد كبير ـ إلى فشل مؤسسات التمويل في هذه الدول . في

مهمة تعبئة المدخرات ، ووسائل التمويل ووضعها تحت تصرف الاستثمار ، وتجنيدها من أجل تحريك الطاقات الإنتاجية » .

كل هذا يعني باختصار . . طرق التصرف في الدخول المتدفقة من ناحية وطرق استغلال واستخدام الطقات البشرية والمادية الكامنة في المجتمع من ناحية أخرى ولا يعني ذلك أننا نقرر أن المشكلة الاقتصادية مع الدول النامية هي مشكلة تيسير الائتمان فقط ـ ولكن نقرر بثقة بأنه بدون الائتمان الانتاجي للمواطنين ، لا يمكن أن تحقق تنمية شاملة .

والنموذج الذي أمامنا أثبت عملياً ، أن الدخول الصغيرة أو الضئيلة للمواطنين تصلح أن تكون مورداً أساسياً للتمويل ، وذلك بتنظيم التدفقات النقدية لدخول هؤلاء المواطنين بوساطة مؤسسة خاصة .

وقد يبدو ذلك غريباً في ضوء ما نعرفه من انخفاض الدخول الفردية ، ولذلك سنتناول أهمية المدخرات الفردية الاختيارية الصغيرة بشيء من التفصيل .

يسود الرأي القائل بأن المدخرات الاختيارية الفردية كمصدر من مصادر التمويل في الدول النامية قليلة الأهمية إذا

قورنت بالوسائل الإدخارية الاجبارية ، ولهذا السبب ظل عدد المدخرين محدوداً ومقصوراً على عملاء صناديق توفير البريد والبنوك التجارية .

إننا لا نوافق على هذا الرأي بصورة مطلقة ، ولكننا نلتمس بعض العذر في هذا الخطأ الشائع ، والذي يرجع انتشاره إلى عاملين :

١ ـ التأثير الكبير الذي أحدثته الآراء الاقتصادية ، والنظرات الاقتصادية الحديثة التي ظهرت بالدول المتقدمة صناعياً ، والتي تربط الدخل بالإدخار ، واعتبار ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع كل زيادة في الدخل في الدول النامية مسألة لا جدال فيها .

٢ ـ الدور الذي قامت ـ ولا تزال تقوم به ـ أجهزة التمويل في هذه الدول سواء الغربية منها أو الشرقية ، فمن الثابت أن معظم الدول الغربية اعتمدت في مرحلة تكوين رأس مالها بالإضافة إلى المدخرات المغتصبة من المستعمرات ـ على المنظمين وأصحاب الدخول الكبيرة الذين يتميزون بارتفاع الوعي المصرفي بينهم ويكونون قاعدة كبيرة نسبياً منذ بدء النهضة الصناعية وتطورها ، ومن الثابت أيضاً أن دول

المعسكر الشرقي كونت رأسمالها عن طريق المدخرات الإجبارية .

ونعود الآن لتناول العلاقة بين الادخار الفردي الاختياري والدخل :

لقد ذكرنا أن الفريق الذي يقلل من أهمية المدخرات الفردية الاختيارية كمصدر من مصادر التمويل الأساسية يستند في اعتقاده هذا إلى نظريات اقتصادية تزعم وتؤكد وجود علاقة أساسية وثيقة بين حجم المدخرات والدخل وأقرر هنا أن هذه العلاقة لم تثبت سلامتها ولا صحتها عملياً بصفة مطلقة فلم يتم حتى الآن إثبات وجود علاقة إحصائية وثيقة بين التغيرات في الدخول وبين حجم المدخرات كما ادعت هذه النظريات .

ولعل ذلك يرجع إلى أن الادخار الفردي الحر عبارة عن نتيجة تصرفات متنوعة وسلوك متغير يختلف من فرد لآخر ، فالمدخرون لا يكونون وحدة مكونة من أجزاء متشابهة تتصرف وفق نظام مرسوم فيما يتعلق بالتصرف في دخولها استهلاكاً أو ادخاراً ، بل إن كل جزء ـ أي كل فرد ـ يختلف تماماً عن الآخر ولعل ذلك من أكبر الأخطاء التي يقع فيها الكثيرون بسبب تطبيقهم نتائج النظريات الحديثة التي تناولت الإدخار

كظاهرة اقتصادية شاملة للمجتمع كله في مجموعة ـ على كل فرد من ذلك المجتمع ـ فما قد يصح بالنسبة إلى الإدخار بتعريفه الإجمالي ـ لا يعني صحته لكل جزء من أجزائه .

ولقد كان تعريف الإدخار في النظريات الحديثة سبباً في إهمال كثير من الدوافع الفردية الهامة ، إذ قد تؤدي الزيادة في الدخل بالنسبة إلى فرد ما إلى تغيير في مستوى معيشته وقلة المدخرات ، كما تؤدي إلى عكس ذلك ، وقد يؤدي نقصان الدخل الى تحول الفرد ليصبح مدخراً يسعى وراء تعويض ما فقده من نقص الدخل .

ولا يعني ذلك أننا ننكر أهمية حجم الدخل بالنسبة إلى القدرة الادخارية لكل فرد ، فحجم الدخل وتغيره يمثل أحد عاملين في تحديد القدرة الادخارية ، ولكنه ليس عاملاً منفرداً ، فلا يمكن التسليم بأن الدخل المرتفع يؤدي إلى الادخار ، كما أن الدخل المنخفض لا يعني عدم مدخرين ومدخرات ، والزيادة في الدخل لا تمثل زيادة في القدرة الادخارية والنقص في الدخل لا يمثل ضعفاً فيها ، فحجم الانفاق بالنسبة لكل فرد ـ كما أشرنا ـ عمل أساسي يشترك معه الدخل في تحديد القدرة الادخارية .

وبديهي أن حجم الإنفاق يختلف من فردلآخر ،

والمعروف أنه في أغلب الحالات لا يبدأ الفرد في الإدخار إلا بعد تلبية الرغبات الإستهلاكية ، والتي تعتبر في نظره ضرورية وغير قابلة للتأجيل أو الإلغاء ، وقد تكون على سبيل المثال ـ الرغبات المتعلقة بالأكل والملبس . . . الخ .

ولا شك أن مدى إشباع هذه الرغبات من الناحية الكمية والنوعية ، يتفاوت في حدود واسعة ، وهكذا تتراوح القدرة الإدخارية بين الأفراد الذين يحصلون على دخول متساوية ـ وفقاً لأسلوب حياة كل منهم وتطوره وميله إلى الاستهلاك . وعدد من يعولهم واختلاف الأعمار ، ووفقاً لأخلاقه ومثله إلى غير ذلك من الاعتبارات .

فإذا نظرنا إلى العوامل المؤثرة في إيجاد القدرة الإدخارية وقوتها . وجدنا أن معظمها عوامل ذاتية تتعلق بشخصية الفرد وتتوقف عليه .

حقيقة إن حجم الدخل يتأثر غالباً بعوامل خارجية تتعلق بالكفاية الإنتاجية للمجتمع والحالة السياسية والاقتصادية عموماً ، وما يتبعها من مستوى الأجور والسياسة المالية والنقدية ومستوى الأسعار . . . إلخ . إلا أنه يتأثر أيضاً بعوامل شخصية ، مثل : مستوى التعليم وما يتصل به من نوع المهنة والعمل والمقدرة والنشاط الخاص بالفرد وكل العوامل

الشخصية والخارجية مرتبط بعضه بالبعض الآخر ، ويؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به . أما من ناحية الانفاق فإنه يرجع للفرد نفسه . فهو وحده الذي يحدد القدر الذي ينفقه عاجلاً والقدر الذي ينفقه آجلاً (أي يدخره) .

وهكذا نستطيع أن نخلص إلى أنه لا علاقة بين الدخل وبين كون الفرد مدخراً أم لا باعتبار الإدخار الفردي سلوكاً . ويمكننا القول بثقة بأن إحجام الأفراد عن مزاولة العملية الإدخارية يكمن في ضعف الدوافع الإدخارية لديهم وعجز الأجهزة المختصة عن إثارة هذه الدوافع وتقويتها وإزالة ما يعوق ظهورها .

ننتقل بعد ذلك إلى نقطة هامة ترتبط بطبيعة المدخرات الفردية الاختيارية إذ أن لها خصائص يمكن أن تجعلها في نظري وسيلة رئيسية للتمويل .

إذا نظرنا إلى المدخرات الفردية الاختيارية باعتبارها ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي يقوم الفرد بتأجيل إنفاقه مؤقتاً (وليس فائضاً) فإننا نرى أن المدخرات بهذا المعنى تنفرد عن جميع أنواع مصادر التمويل الإجبارية في الدول النامية بخاصية هامة وهي الاستمرار والمرونة . فلما كانت هذه المدخرات تتميز بحرية تصرف لأفراد فيها لتحقيق

الدوافع الإدخارية الخاصة بهم ، ولما كان عدد السكان ودخولهم يتجه في جميع الدول النامية إلى الزيادة المستمرة ، ولما كان يصحب ذلك التزايد أيضاً تطلع الأفراد المستمر ورغبتهم في رفع مستوى معيشتهم كدافع من الـدوافع الإدخارية فبديهي أن تتجه مدخرات الأفراد لدى أوعية تجميع المدخرات إلى الزيادة بصفة مضطرة بتزايد السلوك الإدخاري بين السكان وبخاصة أنه لا يوجد أي قيد يحد من تصرفات الأفراد في مدخراتهم .

هذا الأمر يجعل هذه المدخرات تصلح أساساً مستمراً وسليماً للمساهمة في مطالب التمويل المستقبلة عن طريق نشاط الأجهزة التي تتجمع فيها من ناحية وزيادة الاستهلاك الفردي النافع الذي يمكن اعتباره نوعاً من الاستثمارات المعنوية من ناحية أخرى .

ولننظر ـ زيادة في الإيضاح ـ إلى عملية قيام الفرد بمحض إرادته واختياره بإيداع جزء من دخله لدى أوعية تجميع المدخرات فترة بعد أخرى ، لتحقيق هدف معين أو من أجل الحصول على سلعة نافعة ترفع مستوى معيشته وهذا هو الدافع المحرك لمعظم المدخرين حالياً ـ فهذه العملية ليست نادرة الحدوث أو تحدث مرة واحدة بل هي منطقياً

مستمـرة بافتـراض وجود الـوعي والسلوك الإدخـاري . واستمرارها ومرونها راجعان بديهياً إلى ثلاثة اعتبارات :

١ ـ أن الأفراد يحصلون على دخول نقدية بصفة مستمرة .

٢ ـ أن الرغبة في رفع مستوى المعيشة لا تنتهي عند حد معين أو عند مطلب معين وبخاصة في العصر الذي نعيش فيه حيث مطالب المدنية ومستلزمات الرفاهية لا نهاية لها .

٣ ـ إنه من غير المعقول على الإطلاق أن يقوم الفرد بتأجيل الانفاق العاجل إلى إنفاق آجل عن طريق ادخار لدى وعاء إدخاري ليتخذ هذا الإنفاق الآجل صورة غير رشيدة تضر بصحته أو تقلل من إنتاجيته كما نشاهد في كثير من حالات الإنفاق لدخول بعض الأفراد .

وبناء على هذا يتضح أنه مع وجود السلوك الإدخاري بين الأفراد ووجود الأجهزة الكفء فإن زيادة الميل للاستهلاك مع كل زيادة في الدخل كما تصوره النظرية الحديثة ، إنما يعني في نفس الـوقت زيادة الاستثمـارات (أو زيـادة المدخرات) وليس قلتها في البلدان النامية .

كما يتضح لنا ، أنه مع وجود السلوك الإدخاري

وشموله ـ يمكن أن تكون المدخرات الفردية الاختيارية مورداً هاماً من موارد التمويل ، وإن كان هذا الأمر يستغرق تحقيقه بعض الوقت في المجتمعات التي تفتقر إلى السلوك الإدخاري . ولا ينبغي إغفال الأثر السريع لهذه المدخرات في ترشيد الاستهلاك وما يصحب ذلك من آثار بعيدة المدى بالنسبة للسلع الاستهلاكية ثم الحد من النتائج غير المرغوبة التي تصاحب تسهيلات نظم التقسيط ، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي يمكن أن تؤديه هذه المدخرات في مكافحة التيارات التضخمية لأنها في ذاتها عامل انكماش لا يستهان به (إذا أحسنت إدارتها) فالمدخرات الفردية الاختيارية على الرغم من صغرها وضآلتها بالنسبة للفرد في الدول النامية فإنها قوة فعالة إذا تجمعت من الأفراد والمنظمات بصورة مستمرة ومنتظمة .

وهكذا لا بد أن ينظر إلى هذا المصدر وبخاصة في الدول النامية التي لا تزال في بداية مرحلة التصنيع وتحافظ على حرية أفرادها وإنسانيتهم ـ على أنه مصدر أساسي وهام ، بل وضرورة يحتمها عدم وجود فئات المنظمين بالصورة التي كانوا بها في الدول الرأسمالية ، والتي تمثل مورداً أساسياً للمدخرات الفردية في هذه الدول .

وأخيراً نود الإشارة إلى نقطة هامة في مجال مساهمة النظام في تمويل التنمية الاقتصادية . إن مهمة التمويل ومهمة التربية الإدخارية مهمتان مرتبطتان بعضهما ببعض ويكمل أحدهما الآخر . . . فإذا عرفنا مهمة التمويل من الناحية الاقتصادية ، بأنها مهمة توجيه تيار السلع والطاقات ، لتوسيع قاعدة رأس المال . . فإن السيطرة على تدفق النقود وبخاصة إذا كان هذا التدفق مستمراً ، يمكن البنك من ربط القوى العاملة والاستثمار وغير ذلك من العوامل التي تعتبر أساساً لكل تنمية اقتصادية . . . فإذا صاحب ذلك اهتمام بالتربية الإدخارية فإن طريق التنمية الذاتية المتراكمة يكون قد فتح .

(ب) الاهتمام بالمشاريع الضخمة على حساب الصناعات الحرفية الصغيرة على الرغم من أهميتها .

إن نقص هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الدول النامية وبخاصة تلك التي تسعى وراء الأهداف الكبيرة يخلق اختناقات قابضة في مجرى التنمية الاقتصادية .

ففي معظم الدول النامية تكاد تكون المبادرة الفردية منعدمة ، ولذلك تعتقد كثير من الحكومات أن بإمكانها أن تحل محل الأفراد في القيام بالنشاط الاقتصادي ـ وعلى

الأخص الاستثمارات . . ولما كانت الحكومات في معظم الدول النامية تسعى وتهتم بالمشروعات الكبيرة ، فإن هذه المشروعات تحظى بنصيب الأسد من الإمكانيات والمزايا .

ونحن لا ننكر أهمية المشروعات الكبيرة ، ولا ننكر أهمية النشاط الحكومي في بعض الأحيان في قطاعات اقتصادية بعينها ، ولكن لا يجوز أن يكون ذلك على حساب إهمال المبادرة الفردية أو إغفالها .

إن نقص الصناعات الصغيرة وفقدان المبادرة الفردية يعتبران من الظواهر السلبية في النظم الاقتصادية المركزية .

إن اقتصاديات الدول النامية في حاجة ماسة إلى قاعدة عريضة من الصناعات الصغيرة . ولا شك أن تفجير الطاقات الكامنة لن يتحقق إلا بوجود هذه الطبقة المتوسطة .

فالصناعات الصغيرة في الريف تعتبر الوعاء الأمثل لاستيعاب القوى البشرية المتعطلة .

كما أن الصناعات الصغيرة تعتبر بمثابة مورد للصناعات الكبيرة ، ويمكن أن تكون مكملة لها . يضاف إلى ذلك أنها تتناسب مع ظروف السوق وتغيراته ولذلك فهي في مأمن من الأزمات الاقتصادية العنيفة . إلا أن إيجاد الصناعات الصغيرة

على الرغم من عدم احتياجها إلى معدات تكنولوجية معقدة . . فهي في حاجة إلى رأس مال . . . الأمر الذي نلمسه في كثير من الدول .

ففي معظم الدول النامية نجد أنه على الرغم من تكرار النداء بضرورة تدعيم الصناعات الصغيرة ، فإن الواقع العلمي لا يشهد إنجاز شيء . . بل على العكس تسوء الظروف المحيطة بالصناعات الصغيرة القائمة من سنة إلى أخرى .

ولا ينبغي أن ننكر أنه لا تزال في السوق الداخلي في معظم البلاد الإسلامية مجالات واسعة وكبيرة أمام الصناعات الحرفية والصغيرة . . . فالدول الإسلامية تزخر بالطاقات البشرية والخامات الكامنة .

ولا شك أن التيسير الائتماني من أهم العوامل المشجعة لنشوء وتدعيم الصناعات الصغيرة والحرفية .

فمعظم الصناعات الجديدة أو القائمة لا يستطيع أصحابها مواجهة احتياجاتها المالية من ثرواتهم الخاصة . . . ولذلك فهم مضطرون إلى الاقتراض ، ومن هنا يعتبر الائتمان اليد الدافعة بحق لعجلة التنمية الاقتصادية الحديثة ولا يعني

هذا أننا نغفل أن هناك عوامل أخرى لازمة لتدعيم الصناعات الصغيرة مثل إتساع السوق والاستفادة بنتائج الأبحاث العلمية .

ويلعب نموذجنا الذي قدمناه دوراً هاماً من خلال نظام المشاركة حيث يقوم البنك بتوجيه المقترض إلى أرشد طرق الإنتاج وإلى المجالات الفنية الحديثة التي يمكن أن تفيد إنتاجه ، وذلك بالإضافة إلى ما يمكن أن يسهم به معهد التدريب المهني . . . إحدى الأجهزة الداخلة في صلب النظام .

(جـ) الاتجاه العام نحو المشروعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ، على الرغم من انتشار البطالة واتساع نطاقها :

هذا : ويرتبط بالاتجاه نحو المشروعات الضخمة . . . وقيام الحكومات بالنشاط الاقتصادي ـ ظاهرة أخرى خطيرة ، وبخاصة بالنسبة للبلدان التي تعاني من زيادة السكان . تلك الظاهرة هي : الميل إلى المشروعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية .

ويرجع هذا الميل إلى حقيقة مؤلمة هي : أن الدول

الإسلامية والدول النامية لا تملك رصيداً خاصاً بها من التكنولوجيا التي تناسب ظروفها .

وتعمل الدول النامية للتخلص من مشاكلها الاقتصادية ـ وعلى الأخص تلك التي تتمثل في الزيادة المضطردة للسكان بمعدلات تفوق معدلات التنمية الاقتصادية ـ على السعي وراء تقليد ونقل تكنولوجيا الغرب .

والنتيجة التي تصاحب ذلك . . . نشوء اختناق غير مريح في قناة التنمية يتمثل في قلة مجالات وأماكن العمل .

وتحاول بعض الحكومات أن « تتمدرن » . . أي أن تكون مودرن . . . فتتدافع نحو استيراد أحدث الماكينات والآلات ، دون النظر للظروف والمناخ التي ستستخدم فيها هذه المعدات . . . إنهم يأملون من وراء ذلك تغيير المجتمع طفرة واحدة وبسرعة .

ولقد تناول الكتّاب والمفكرون الاقتصاديون بالبحث والتحليل ـ موضوع المقارنة بين طرق الإنتاج التي تعتمد على الكثافة العالية لرأس المال ، وبين طرق الإنتاج التي تعتمد على الكثافة العالية للعمالة ، وتختلف أفضلية هذا الطريق عن ذلك . بالنسبة لكل مشروع ولكل قطاع بحسب الأحوال .

ولكن يمكن القول بصفة عامة : أنه لما كان رأس المال عاملاً نادراً نسبياً . . وندرته تعوق التنمية ، فلا بد من توجيهه وتخصيص رأس المال المتاح في كل مشروع ، بحيث يمكن الوصول إلى أقصى الدخل .

كيف يتم ذلك ؟ . . . باستخدام حسابات المدخلات والمخرجات . ولو نظرنا إلى النموذج الخاص بنا . . لوجدناه ينحاز نحو طرق الإنتاج ذات الكثافة العالية للعمالة . . . لأن تشجيع المبادرة الفردية في مجالات الاستثمار عن طريق التدعيم الائتماني . . . معناه تشجيع طرق الإنتاج والكثافة الذاتية للعمالة . . . ويعني ذلك : إدراك لخطورة الوضع القائم في كثير من الدول ، من حيث استشراء العطالة استشراء مخيفاً . . . ولقد أصاب رئيس البنك الدولي ، حينما أشار بحق إلى المشكلة الخطيرة التي ستواجه العالم في الدول النامية ـ ليست الجوع (وبخاصة بعد الثورة الخضراء) ـ ولكنها العمالة .

فإذا قررت بعض الدول سلوك طرق التكنولوجيا الحديثة المستوردة والصناعات الثقيلة ، كما حدث في بعض الدول ، حيث تعتبر ذلك أقصر طريق للتصنيع ـ فإن ذلك في رأينا يعتبر سياسة من جانب واحد . . . وبخاصة إذا لم تفلح

هذه السياسة في استقطاب الملايين العاطلين .

وجدير بالذكر أن نجاح استراتيجية الكثافة الرأسمالية تتوقف على القدرة على إنشاء صناعات مكملة على نطاق واسع .

ولكنا نجد ـ مع الاسف ـ أن معدل إنشاء الصناعات الثقيلة أسرع بكثير من معدل إقامة الصناعات المكملة . . . والنتيجة المؤسفة لذلك هي إنتاج ضخم مصحوب باختناقات في التسويق ، وضياع في إنفاق رأس المال . .

ولا يعني ذلك الدعوة إلى عدم إقامة مشروعات ضخمة ذات كثافة رأسمالية عالية . . . والاقتصار على المشروعات ذات الكثافة العالية للعمالة . . . ولكننا ندعو إلى حفظ التوازن بين الطريقتين .

وقد يبدو أن إنشاء قاعدة عريضة من الصناعات الصغيرة والحرفية والتكميلية مهمة شاقة نسبياً عن مهمة إنشاء الصناعات الضخمة المستوردة ، وذلك صحيح ، لأنها تتطلب مراعاة مجموعة من العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية .

وهنا ينكشف لنا عنصر الروعة في النموذج

المقترح . . . فالبنك في موقع يستطيع منه تدعيم ومعاونة الصناعات الصغيرة والحرفية سواء من الناحية التمويلية أو الفنية . . . كما يستطيع أن يقف بجانبها في كل وقت بصورة غير مألوفة لدى أي جهاز مصرفي تقليدي .

(ب) ضيق السوق والطاقات الإنتاجية المعطلة :

تعتبر ـ مع الأسف ـ مشكلة ضيق السوق المحلية في الدول النامية مشكلة عادية ومألوفة ولا يرجع سبب ضيق السوق إلى انخفاض متوسط الدخول أو سوء توزيع الدخل القومي فحسب ، ولكن يضاف إلى ذلك سبب جوهري ، يتمثل في الهيكل الاقتصادي نفسه .

فإن الدول الإسلامية والدول النامية عموماً ، تتميز بالطابع المزدوج لهيكلها الاقتصادي ، فنجد القطاع الحديث جنباً إلى جنب مع ما يسمونه بالقطاع التقليدي ، وتتمثل مشكلة ضيق السوق بالنسبة لكل قطاع ـ مرضاً يكاد يكون مزمناً .

والقطاع الحديث ينتج للتصدير غالباً ، وحتى يستقيم الأمر ؛ فإنه لا بد أن تنشأ سلسلة من الآثار تبدأ من المنتج تصل إلى المستهلك الأخير إلا أن هذه السلسلة من الآثار لا

تخرج عن بعض مظاهر النشاط الجانبي قليل الأهمية بالنسبة للسوق الداخلي . أما الآثار المرجوة فهي تعود على السوق الخارجي ، حيث إن معظم الخامات تصنع في الخارج من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأن الطلب على الإنتاج المحلي ضعيف لقلة العمالة في هذا القطاع الذي يمتاز بكونه ذا كثافة رأسمالية عالية .

أما في القطاع التقليدي ، فبينما يجب أن تنشأ سلسلة الآثار من المستهلك حتى تصل إلى المنتج - فالطلب من المستهلك يمكن - بل ويجب أن يؤدي إلى عرض بوساطة المنشآت الصغيرة بالذات - وبذلك يتحقق ما يمكن تشبيهه بمولد الحركة .

إلا أن ذلك لا ينسحب في العادة إلا على جزء صغير من الطلب . إن التطلع نحو رفع مستوى المعيشة باقتناء السلع الكمالية - أصبح شيئاً مألوفاً . . . وهذه السلع تنتج في الخارج ونادراً ما يتم إنتاجها محلياً . . الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف أرصدة النقد الأجنبي والعملات الصعبة . وقد يعزينا أن السياح من الدول الصناعية يقبلون على شراء السجاجيد الفاخرة وما شابهها من الدول النامية .

ولا شك أن العمل على تعديل هذه الهيكل الاقتصادي

في الدول النامية ـ لا بد أن يسهم في توسيع السوق . ونحن نعرف أن نمو السوق يبدأ بتقسيم العمل وتوسيع نطاق المبادلات والمعاملات السلعية التي تعتبر النقود أداتها .

وكنا نتساءل : ما الذور الذي يمكن أن يسهم به النموذج المقترح في توسيع نطاق السوق ؟

لقد ظهر أول بنك في ميت غمر ، وهي منطقة يوجد بها نشاط زراعي وحرفي وقليل من الصناعة . ولا شك أن زيادة الصناعات الصغيرة يصاحبه سحب العمالة الزائدة من قطاع الزراعة وهو القطاع الأكبر . . . فإذا علمنا أن معظم المقترضين يعيشون بعائلاتهم في الريف ، ولم يغيروا عاداتهم المعيشية وتقاليدهم الانفاقية . . . فمن إذن يقوم بشراء الانتاج الزائد ؟

إن البنك يقوم بدور فعال وهام في الإجابة على هذا التساؤ ل ، وذلك بدوره الذي سبقت الإشارة إليه في مجال التربية الإدخارية ، فكل زيادة في دخل أصحاب الدخول البسيطة ، تتجه عادة إلى السلع الغذائية ، أي أن السلع الصناعية تعاني من قلة الطلب عليها .

وترجع العلة في رأينا إلى عدم وجود السلوك

الإدخاري . . . فلو قام الفقير بادخار بعض القروش من دخله البسيط المتواضع ـ لنتج عن ذلك تغيير في اتجاه الطلب من السلع الغذائية نحو السلع الصناعية ثم يتسع السوق بعد ذلك .

إن مساهمة البنك في إقامة صناعات متنوعة وأنشطة عديدة في المحليات على أسس من اللامركزية . . . كل هذا يؤدي إلى توسيع السوق ، واتساع السوق يعتبر ـ كما ذكرنا ـ شريان الحياة للصناعات الصغيرة ، ففي كل منطقة يزاول البنك فيها نشاطه ، تروج أنواع معينة من الصناعات ، وبذلك تنشأ عدة علاقات تبادلية بين المناطق بعضها مع بعض ، ومن خلال صندوق الاستثمار ينشأ طلب متنوع على كثير من السلع ؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخول في أيدي المواطنين في المنطقة ، ثم إلى توسيع نطاق انتاجهم .

والمصانع المقامة بوساطة صندوق الاستثمار تحقق أرباحاً ، وهذه الأرباح يعاد استثمارها . . . وهذا يعني زيادة الطلب على العمل والخامات والخدمات . . وهكذا تبدأ سلسلة من الآثار الايجابية البناءة . . وفي وسط هذه السلسلة نجد بنك الإدخار .

فإذا تذكرنا الطاقة الإنتاجية المتعطلة في الدول

النامية ، نستطيع أن نلمس المساهمة الكبرى التي يؤديها البنك في طريق التنمية الاقتصادية .

خلاصة : وتلخيصاً لما تقدم يمكننا أن نقول :

إن مساهمة النموذج الذي عرضناه تبدو واضحة وضرورية في ظل الظروف الاقتصادية في الدول الإسلامية . وبخاصة بعد أن استبان لنا تشعب المساهمات التي يمكن أن يقدمها في مجال التغلب على الاختناقات والصعوبات التي تعترض عملية تكوين رأس المال . ففي جانب العرض ، تنشأ وسيلة تمويل من خلال التربية الإدخارية تصلح لمواجهة احتياجات التمويل القصيرة الأجل والطويلة الأجل .

كما أن النموذج يقدم من الوسائل ما يحول به دون إنفاق الزيادة في الدخول في الأوجه التي لا تعود على الانتاج بالنفع والفائدة .

وفي جانب الطلب يحقق صندوق الاستثمار بجانب نشاط الأقراض والتربية الائتمانية ـ مجالات استثمار متعددة ، ذلك بالإضافة إلى الدور الذي يقوم به البنك كرائد في مجالات الاستثمار في الحالات التي ينعدم فيها وجود المنظمين ويترددون في بدء النشاط الاقتصادي هذا : وبالله التوفيق .

المحاضـرة الخامسـة

* *

تقييم النموذج
من حيث آثاره الاجتماعية

* *

والآن نتناول الآثار الاجتماعية للنمـوذج . بعد أن استعرضنا في المحاضرة السابقة ـ الآثار الاقتصادية والتقييم الفني ، وهذا في رأينا أعمق بعداً . وأكثر أهمية من غيره من الآثار .

(أ) تعبئة سكان الريف وتحويلهم إلى الايجابية بدلاً من السلبية واللامبالاة والاتكالية : ـ

لما كان رأس المال لا يعتبر وحده كافياً لتحقيق التنمية الشاملة ، فإن انتقال المجتمع إلى مرحلة النمو الذاتي لا يمكن أن يتم إلا إذا حدث تغير اجتماعي فعال . وفي نفس الوقت فإن نجاح عملية التغير الاجتماعي تتوقف أولاً وأساساً

على تكوين شخصية ذات مواصفات معينة لدى معظم المواطنين .

ولقد ظلت النظرية الاقتصادية مدة طويلة تهمل الآثار العامة للتعليم والتربية (ويدخل في ذلك آثار التربية الإدخارية) ، وعلاقتها بالناحية الاقتصادية . . . وكان الاستثمار في تكوين رأس المال العيني إلى وقت قريب ـ هو المحور الذي تعتمد عليه عملية النمو الاقتصادي . وكان النظر يتجه إلى عامل الإنتاج « العمل » من الناحية الكمية فقط .

ولكن هذه النظرية تغيرت في السنوات الأخيرة ، بعد أن أثبتت الإحصائيات والدراسات الاقتصادية ـ أن الإنفاق على التعليم يعتبر نوعاً من أنواع الاستثمارات العامة ، لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ، تشابه معدلات النمو الناشئة عن الاستثمار في التصنيع مثلاً .

وتعمل الحكومات في الدول النامية على تغيير سلوك المواطنين ـ أو على الأقل التأثير فيه بوساطة التعليم منذ الصغر عن طريق المعاهد والمدارس . . . إلا أن هناك بعض تحفظات على هذا الأسلوب .

ربما يكون من الممكن في الأجل الطويل ـ الوصول إلى تأثيرات جوهرية وإيجابية في سلوك المواطنين من خلال التعليم في المدارس . . . ولكن ذلك يتطلب قاعدة اقتصادية قوية ، ليمكن بوساطتها تمويل برنامج تعليمي شامل وسليم . ومعلوم أن معظم الدول النامية تفتقر إلى مثل هذه الامكانيات المالية ، يضاف إلى ذلك أن مثل هذا الاسلوب لن يشمل سوى الصغار والأطفال . . . وإذا حاولنا تنفيذ برامج التعليم النظامي على الكبار ، فإن ذلك يحتاج إيضاً إلى وقت طويل . . .

ثم إن نجاح هذا الاسلوب يتوقف كذلك على ما إذا كان السلوك المراد تعليمه يتمشى مع التقاليد المتوارثة والأهداف الإجتماعية والسياسية . . . ألخ .

ولقد أصاب Mitscherlich بقوله إننا جميعاً نعلم « أن أصعب جزء في أسلوب التعليم ـ هو إتباع المعلم » .

هنا نرى فرصة سانحة للدول الإسلامية والدول النامية ـ بوجه عام ـ من خلال التربية الإدخارية ، للتأثير على سلوك الأفراد في وقت قصير ، وبدون تكلفة كبيرة . . . فالتربية الإدخارية تربية ذاتية تؤدي إلى اكتساب العديد من الخصائص الإيجابية والفضائل المطلوبة .

وسنتناول الآن بشيء من التفصيل المراحل أو الخطوات المتضمنة في السلوك الإدخاري التي ينتج عنها عدد من الآثار التربوية نستطيع أن نتبينها من خلال تحليل هذا السلوك .

تحليل السلوك الإدخاري : ـ

ليست عملية تحقيق الفائض والقيام بادخاره عملية أولية تقوم بها الشخصية وإنما هي سلسلة مركبة من مجموعات من العمليات تتم داخل الشخصية ، على مستوى رمزي (Symbolic) ، وتنتهي أخيراً إلى أن يبرز هذا السلوك عملياً . فما هي تلك العمليات التي تتم على مستوى رمزي ؟ والتي تكمن وراء العملية السلوكية أو بعبارة أخرى : ما هي تلك العمليات التي تحقق السلوك الإدخاري وتقود اليه ؟ .

يمكن أن نحدد هذه العمليات في إطار تسلسلي ، ولو أنه يجدر الإشارة إلى أن هذه العمليات شأنها شأن أية عمليات أخرى تتم داخل الشخصية ، ليست كل منها منعزلة عن الأخرى ، أو أن هناك حتمية ترتيبية بين هذه العمليات ، فهي كما ذكرنا ـ تتم متفاعلة بحكم الطبيعة الديناميـة للشخصية الإنسانية .

والعملية الأولى من هذه العمليات هي : ـ

تقييم ظروف الحياة :

(أ) حيث ينظر الفرد إلى إمكانياته الحاضرة وتوقعاته المستقبلة ، ويعمل على توجيه الإمكانيات الحاضرة إلى المجال الأفضل .

ويتضمن هذا التقييم : تدريب الفرد على الدقة في حساب ما يمتلكه من إمكانيات ، وفي حساب المقدار الذي تخدم به هذه الإمكانيات أهدافه المستقبلة .

(ب) وتفتح هذه العملية أمام الفرد الطريق إلى الإدراك الكلي للموقف بأبعاده المختلفة ، والعلاقات بين هذه الأبعاد ، والتي هي هنا عبارة عن عناصر الموقف المعيشي التي تتضمن المستوى الحالي للدخل ، والاحتياجات الراهنة والتوقعات المستقبلة ، بما فيها من مخاوف وآمال ، ومدى ما يحمله كل عنصر من هذه العناصر من شدة أو ضعف في ضغطه على الفرد .

(جـ) يؤدي الإدراك الكلي للموقف وإدراك العلاقات القائمة بين أبعاد هذا الموقف أو المجال ـ إلى وضوح الهدف . ويعمل هذا الإدراك بدافع قوي حيوي للوصول إلى الحل . وهو هنا القدرة على تنظيم مكونات الموقف

وعناصره ، بصورة تكفل له تحقيق العملية التوافقية بين رغبات ذاته وبين واقع العالم الخارجي .

(د) ينتج عن ذلك التوزيع الداخلي لطاقات الفرد ـ القدرة على التحكم في تأجيل مطالب وحاجات راهنة إلى فترات أخرى ، وبعبارة استعارية ـ فإنه بعد أن يسحب الفرد من بعض عناصر الموقف جزءاً من شحنتها ويضيف هذا الجزء المسحوب إلى عناصر أخرى في الموقف . . . فإنه يستطيع أن يجد القدرة على التحكم .

والقدرة على التحكم أو الضبط الذاتي للنزعات ـ تكتسب قيمتها الكبرى من أنها أولى عمليات التوافق السليم ، وهذه تكتسب بالتعليم . . . فالفرد لا يولد بها ولا يرثها .

(هـ) العملية التي تلي العمليات السابقة والتي هي بمثابة النتيجة لها ـ هي أن يتخذ الفرد قراره ؛ فيمارس السلوك الإدخاري ـ كما بدا لنا في العرض السابق ـ من خلال عملية ذكية من تنظيم هادف للجهد .

ولهذه العملية الأخيرة قيمة كبرى تتمثل في أن القرار الذي اتخذه الفرد قد صدر عن حرية مطلقة للفرد وإيجابية ،

وهي إيجابية لأنها أدت في النهاية إلى الإقدام على اتخاذ موقف عملي . . .

ومن هذه الحرية الذاتية المطلقة ، ومن تكرار حدوثها ـ يستمد السلوك الإدخاري عناصر التدعيم والتعزيز ، والتي تنتهي إلى ثبوته واستمراره ، أو بعبارة أخرى . . . تنتهي إلى مستوى العادة التي تتكون من خلال سلسلة من عمليات تسفر في النهاية بتكرارها عن تكوين تنظيم معين في الشخصية ينعكس في كل تصرفاتها .

وإذا أدخلنا في اعتبارنا الطابع الديناميكي للشخصية ، فإن اكتساب السلوك الإدخاري يعتبر منبهـا (Stimulus) تستجيب له الشخصية بـالثبات والاستقـرار في مظاهـر سلوكها . وذلك الثبات والاستقرار يعتبـر منبها جـديداً لاستجابات أخرى . . . وهكذا دواليك ، كل استجابة تعتبر منبها يستثير استجابات أخرى .

وإذن فعملية تدريب الأفراد على ممارسـة السلوك الإدخـاري ، إنما هي عمليـة مقصورة مجـديـة لأفـراد المجتمع . . . تربية في ضوء أهداف ومطالب معينة وهي تربية على مستوى عريض نستطيع أن نلمس جدواها عندما

نضع في اعتبارنا أن التخطيط يسير على مستوى المجتمع كله ، دون أن تنحصر في دائرة مدرسة ، أو في حدود مصنع ، أو داخل مؤسسة . . . ثم أن فاعليتها تأتي من أنها لا تتعارض مع الدوافع الفطرية للفرد .

ويمكننا أن نلخص التحليل الذي تقدم ـ في عبارة أكثر بساطة مؤداها : ـ

أنه من خلال الأمل وتحوله إلى رغبة . . . والرغبة وتحولها إلى إرادة . . . وما يرتبط بذلك من انفعالات نفسية ـ تنشأ عدة فضائل نفصلها فيما يلي : ـ

١ ـ الشعور بالمسؤولية والإحساس بها وضبط النفس ، فرب الأسرة الذي يقتطع من دخله جزءاً من أجل أبنائه إنما في الواقع يدرب نفسه على الحرمان ، من تحقيق شهواته الخاصة . . . أي أنه يمارس مواجهة مسؤولية لشهواته وضبطاً مقصوداً لنفسه ، وتكرار ذلك ويومية حدوثه ـ يكسب العادة التي تنعكس في مستويات مختلفة ومتنوعة من السلوك .

٢ ـ الترشيد :

ونعني بالترشيد ـ المحافظة على كل ما له قيمة ، من

النقصان أو الضياع دون فائدة . . . ولكنا نعلم أهمية هذا السلوك - إذا استطعنا أن نوفره - بين الموظفين والعمال والمؤتمنين على وسائل الإنتاج المختلفة .

٣ - الثقة بالنفس :

إن طريق المائة ميل يبدأ بالخطوة الأولى . . . فإنجاز خطوة واحدة هو الوقود الذي يمد الفرد بالقدرة على أن يتبع الخطوة الأولى بالخطوة الثانية ؛ والمدلول النفسي لذلك ، أنه جرب فنشأت الثقة في النفس . وذلك بعينه ما يحدث عندما يجد الفرد أنه أستطاع - برغم كل الظروف - أن يضع لنفسه شيئاً مدخراً يمتلكه ، ويستطيع بمفرده أن يمارس التصرف فيه .

٤ - زيادة الرغبة في العمل :

لما كان الإدخار يعني تحقيق هدف ، كان أملاً ثم تحقق بواسطة العمل ، فإن موقف الفرد من العمل ونظرته إليه - تتغير ، على عكس الفرد الذي لا يستطيع أن يخطو نحو تحقيق آماله .

٥ - السلوك الديناميكي :

يقول « رستو » إن الإنسان في الدول النامية يميل إلى

اعتبار الحياة المادية حوله ، وكأنها هدية من الطبيعة بدلاً من اعتبارها من صنع الإنسان . ويشارك السلوك الإدخاري في تغيير هذه النظرة إلى حد كبير . . . فالفرد الذي تعود أن يحيا حياة عفوية ، سنجده إنساناً آخر عندما يتعود ممارسة السلوك الإدخاري ، الذي يعلمه أن يضع لنفسه أهدافاً ، وأن يتعلم الوسائل لتحقيق هذه الأهداف ، وأن يستبدل أهدافاً بأهداف ، وأن يضيف أهدافاً إلى أخرى بدينامية مجدية وملموسة .

٦ ـ تكوين الشخصية :

إن اكتساب المكونات الجزئية لعملية الإدخار الفردي الحرة ، والتي تتضمن موقف الاختيار في اتخاذ القرار ، وتحديد الهدف والتخطيط من أجل الوصول إليه . والموازنة بين رغبة ورغبة ، وتقديم رغبة على رغبة ، وضبط نزعات النفس .

كل هذه الفضائل معناها : تغيير في مواقف الأفراد تجاه الحياة الاقتصادية ، وذلك هو أولى متطلبات الشخصية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الاجتماعي .

وإذا نظرنا إلى مجالات نشاط البنك الأخرى ـ نجد مثلاً

لها أمامنا . في صندوق الخدمة الاجتماعية والزكاة . فكفالة العملاء والمواطنين وإحساسهم بالطمأنينة ـ تسهم في بناء شخصيتهم في طريق السواء .

أي أن أنشطة البنك المختلفة والآثار الناجمة عن بعضها ، مثل التربية الإدخارية . . تتفاعل مع بعضها في علاقات متبادلة . . . تنعكس آثارها على سلوك المواطنين .

ونحن نعلم : أنه من الصعب قياس التغييرات التي حدثت في سلوك الأفراد في ميت غمر ـ قياساً كمياً . . . وإن كان من السهل الميسور أن يلمس أي مشاهد للمنطقة ذلك التغيير الكبير ، في مشاعر المواطنين وسلوكهم ، إذا ما قورن بمشاعر المواطنين وسلوكهم في أماكن أخرى . . . وقد حاول أحد الاساتذة الأجانب القيام بهذه الدراسة . . . وقد توصلت دراسته إلى نتيجة هامة مؤداها : أن الأفراد في هذه المنطقة ـ وعن طريق البنك ـ قد أصبحوا على مشارف الطريق المؤدي إلى التنمية الذاتية ، وأنه يمكن أن يحملوا بأنفسهم عبء التنمية .

(ب) تجنب المخاطر السياسية والاجتماعية الناشئة عن هجرة أهل الريف إلى مناطق التصنيع والمدن الكبيرة :

من الظواهر المألوفة والشائعة ، وبخاصة في الدول النامية ـ ظاهرة تزايد تيارات هجرة أهل الريف إلى العاصمة والمدن الكبيرة ، بدافع الرغبة في مساعدة أفراد العائلة أو لتقليد أقارب يعملون في المدن ، أو من قبيل المغامرة والتمتع بالحياة ، أو غير ذلك من الدوافع .

ويرجع السبب الرئيسي لهذه الظاهرة في الواقع ، إلى طبيعة المجتمع الإزدواجية وما يقدمه القطاع الحديث من مغريات .

وعملية الهجرة تضع النازحين ـ أفراداً وجماعات ـ في موقف صعب للغاية ، لا يستطعون التغلب عليه ، حيث يصحب الهجرة ويلازمها شعور بالمعاناة والتمزق النفسي والصدمة والحيرة والقلق . . . الخ ، ويظل هذا الشعور فترة طويلة . فالانتقال من مكان له قيم وعادات وأخلاقيات معينة ، إلى مكان آخر تختلف فيه هذه القيم والعادات ـ عملية تتطلب جهداً مضنياً ، حتى يصل الفرد إلى أن يتكيف مع الموقف الجديد . إن الأمر ليس هيناً وليس سهلاً ، فالأول

مرة في تاريخ الدول الإسلامية نجد انتشار المخدرات والميسر والخمر وما يصاحبها من جرائم بين صفوف عامة الناس . فرجل الريف المهاجر يتلفت حوله فلا يجد القيم والتقاليد التي تـوارثها أهـل الريف على مـدار مئـات السنين . . . لا يجد الشعور بالتضامن والتكتل والانتماء . . لا يجد الكرم في الضيافة . . . لا يجد العلاقات الاسرية المتينة الدافئة . . . وبالتدرج نجده ينسلخ عن أسرته التي لا تـزال تقـطن بـالـريف مملوءاً بـالخـوف والقلق وعـدم الاستقرار . . . ولعلنا لا نختلف في أن لذلك كله مخاطره الاجتماعية والسياسية .

إن كثيراً من الحكومات تحاول التخفيف من هذه الآثار الاجتماعية بوضع أنظمة التأمين الاجتماعي للعمال . . . ورفع أجورهم ، وغير ذلك من المزايا التي لا تتمشى أحياناً مع الطاقة الاقتصادية للبلاد . إلا أن عدم شمول هذه النظم الاجتماعية لأهل الريف مثلاً ـ لا ترتاح معه صدور العاملين في المدن ، ويطالبون بالمثل لأقاربهم في الريف .

يضاف إلى ذلك : أن تحمل الدولة مسؤوليات تأمين مستقبل العامل ، قد يؤدي إلى تعويده الاتكال على الدولة

في كل شيء ، على الرغم من قدرته على الاعتماد على نفسه .

فإذا أردنا أن نعرف مساهمة البنك في هذه المشكلة . . . فإننا نجد أن « صندوق الزكاة والخدمة الاجتماعية » يمثل المرفأ الذي يعوض الفرد عما يجده من حاجة للشعور بالطمأنينة . . . ويخفف عنه الإحساس بالخوف من المستقبل . وذلك كله بطريقة مبرأة من البيرقراطية أو إهدار قيمة الفرد .

بل على العكس ، نجد أن الفرد يحتل بآلامه وقلقه وخوفه ـ مركزاً متوسطاً في العقد ، فهو يعلم أنه شارك بدرجة كبيرة في تأمين نفسه .

وبدلاً من المخاطر التي تكمن في نظام تأمين اجتماعي طموح وتمثل عبئاً على عملية تكوين رأس المال ـ فإن نظام صندوق الخدمة الاجتماعية بالبنك يفتح طريقاً تتبلور فيه مساهمة الأفراد بأنفسهم ومشاركتهم البناءة في تأمينهم الاجتماعي .

أما نشاط الإقراض أو الاستثمار ، فكلاهما يعمل على

إتاحة مجالات عمل جديدة على النطاق المحلي ، مما يخفف من تيار الهجرة إلى المدن .

قبل أن ندع هذه النقطة نود الإشارة إلى أثر هام من آثار التربية الإدخارية ، فنحن نعلم أن معدلات الاستهلاك والمطالب الاستهلاكية ـ وبخاصة في القطاع الحديث ـ تزداد في مراحل التغيير الاجتماعي . . . فإذا تركنا هذه المطالب دون تربية إدخارية لدى المواطنين . . . فإن هذه الرغبات الاستهلاكية الجامحة ، يمكن أن تؤدي إلى تقليل المدخرات القومية ، أو إلى انتشار الاستجداء ، أو إلى شيوع الاستدانة أو حتى إلى السرقة .

أما إذا صاحب زيادة الرغبة الاستهلاكية ـ تدريب على العمل والإدخار . . فإن زيادة الرغبات الاستهلاكية ، تصبح في هذه الحالة ذات أثر إيجابي على الاقتصاد بأكمله .

(جـ) تعريض قواعد الملكية بين الفئات الضعيفة اقتصادياً ، وتغير نظرة المواطنين إلى المجتمع :

من المسلم به أن الدول النامية تفتقر إلى الطبقة المتوسطة . . . فالتركيب الاجتماعي يتكون غالباً من قلة من

الموسرين يملكون ثروات ضخمة ، ومن قاعدة عريضة من المعدمين أغلبهم من الفلاحين .

فإذا تصورنا أن هذه الملايين من الذين لا يمتلكون شيئاً ، قد بدأوا في تكوين مدخرات صغيرة لديهم . . . فإنهم على كل حال سيتذوقون ذلك الإحساس اللذيذ ، بأنهم أصبحوا أصحاب ملكية ، ومهما كانت هذه الملكية تافهة وصغيرة ، إلا أن الإحساس بأن الفرد يمتلك شيئاً ، له آثار عميقة على نفسيته .

هذا من ناحية التربية الإدخارية . . . وهناك أيضاً ناحية أخرى عميقة وبعيدة الأثر ، تلك هي : مشاركة الأفراد على الرغم من قلة دخولهم في صندوق الاستثمار . . . وما يعنيه ذلك من الإحساس بملكية المصانع والمشروعات المقامة في المنطقة . . إن مشاركة الأفراد في جميع مشروعات البنك ـ يجعلهم يرددون القول : مصانعنا ـ بنكنا ـ قريتنا ـ إنتاجنا . . . الخ . إن ذلك يخلق لديهم نوعاً من الرغبة في التملك القائم على العمل .

ولا شك أن هذه الملكيات التي تتكون تدريجياً ، سيكون لها آثار هامة في شكل المجتمع ، وفي الإقلال من القلق وعدم الرضا الذي يسود بين المواطنين .

إن أحسن ما يمكن أن يقال في مدى مساهمة البنك في مجال تعريض قاعدة الملكية هو قول « برودون » : إننا نريد الملكية للجميع .. نريد الملكية دون ربا ، لأن الربا عقبة في طريق تعريض قاعدة الملكية » .

(د) ربط المثقفين بالجماهير من أجل التنمية والانتاج بدلاً من خطورة الايدلوجيات المستوردة :

من الأمور المتفق عليها ، أن للمثقفين دوراً رائداً في قيادات عمليات التنمية ، بل وينظر إليهم دائماً على أنهم من أهم ركائز التنمية بشكل عام ـ وبخاصة في البلدان الاسلامية ، غير أن تصدي المثقفين لعجلة القيادة مرهون بأن يعوا مهمتهم ويستبصروا بدورهم وينفعلوا بمشاكل أمتهم مع جماهيرنا ، إذ أن اعتقاد كل هذه العناصر أو بعضها يقلب مهمة المثقفين من الدفع إلى التعويق ، ومن التقدم إلى النكسة .

ولذلك فإن مربط الفرس ـ كما يقولون ـ يتمثل في الوسيلة أو الصيغة التي يمكن بها وعن طريقها كسب حماستهم ، وإثارة تفاعلهم لقيادة التنمية والربط بينهم وبين جماهير أمتهم .

ترى إلى أي مدى يستطيع نموذجنا أن يسهم في إشباع كثير من المثقفين بالدرجة التي توقظ فيهم الإحساس المنشود .

إن المثقفين في الدول الاسلامية . عندما يتجهون إلى المناداة باتباع نظام موجود في الغرب ، أو قائم في الشرق ـ إنما هم في الحقيقة ينادون بذلك وهم غير مرتاحين أو مقتنعين اقتناعاً جذرياً عميقاً بما ينادون به ، ولكنهم يجدون أنفسهم مجبرين على ذلك ، لخلو الميدان الاسلامي من تطبيقات عملية تردهم إلى الإيمان والتسليم بأن دينهم الخالد جاء ديناً كاملاً لم يفرط في شيء .

وليس أدل على إحساسهم بالاجبار أو الاضطرار لتبني النداء بتقليد نموذج من هنا وهناك ـ ليس أدل على ذلك من النزعات التي نراها تتجه نحو قولبة هذا النظام أو ذلك ليساير مجتمعاً أو آخر من المجتمعات الغربية ، وكذلك تلك المحاولات التي نراها لتطعيم فلسفة أو أخرى بمفاهيم أو أفكار منتزعة بدرجات متفاوتة من المجتمع الغربي .

إن التفسير الحقيقي للجهود التي بذلت لإضافة كلمة العربية إلى الاشتراكية مثلاً ، إنما يعبر في الواقع عن عدم رضاء كامل لتبني أو تقليد فكرة من هنا أو هناك .

يكفي ذلك لأن يطمئننا على أن أعماق المثقفين في العالم الإسلامي ،ترفض التبعية المطلقة، وتؤمن ـ ولو بطريقة لا شعورية ـ بأن التركيب الحضاري للدول الإسلامية يختلف تماماً عن التركيب الحضاري للدول التي يراد استيراد نماذجها وتقليدها وتؤمن بأنه من غير المعقول أن نتوقع نتائج إيجابية لو أننا طبقنا أسلوب الغرب أو أسلوب الشرق في التنمية ، لاختلاف الارضية ـ كما سبق أن قلنا ـ التي نجحت عليها المذاهب ، ولاختلاف الأخلاقية التي نجحت بها تلك المذاهب .

وإزاء ذلك كله تتجسد المشكلة في أن إحساس المثقفين ممكن الكسب ، وأن تفاعلهم ممكن الإثارة إذا ما وجد بين أيديهم التطبيقات العملية المشتقة من واقع المجتمع وتركيبه الحضاري . . . إنهم عندئذ سوف يتخلصون من حيرتهم ، وسوف يجدون الحجة الواضحة التي يشاركون ـ دون حيرة ودون تردد ـ في تبنيها ونشر أضوائها .

وبعبارة أخرى ، نستطيع أن نقول : إنه يمكن وضع المثقفين في المسار الصحيح ، يوم أن نقدم لهم تطبيقات عملية تنتمي إلى أصول مجتمعهم ، وتتنزه عن أية شبهة من هنا أو من هناك . . . وذلك بالفعل هو ما يقدمه لهم نظام

البنوك بلا فوائد ـ وفق النموذج الذي شرفت بعرضه على حضراتكم ، في سلسلة المحاضرات التي أسعدني الحظ بأن ألقيها بين أيديكم .

وإنني لعلى تمام الثقة ، من أننا سنصل قريباً بجهود المخلصين إلى اليوم الذي نزاحم فيه مرة أخرى ـ النجوم ـ في أفلاكها (ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريباً) .

****

خــاتمــة

****

أود ـ وأنا أوشك أن أختتم هذه المحاضرات ـ أن أورد موجزاً لأهم النقاط التي ذكرناها في المحاضرات السابقة .

إذا نظرنا إلى نماذج التنمية الناجحة التي ظهرت في التاريخ في المائة سنة الأخيرة ، والتي تعتبرها كثير من الدول النامية ـ نماذج يقتدى بها ؛ فإننا نلاحظ حقيقة هامة اتصفت بها كل النماذج ، وهي إشراك الجماهير الفعّال في مسار التنمية .

وكثيراً ما كان اشتراك الجماهير مقروناً بالألم والتضحية . إلا أنه على كل حال لم يكن سلوكهم عقبة في مسار التنمية ، سواء كان اشتراكهم جبراً أو اختياراً .

ولما كانت الدول الإسلامية في أيامنا هذه ، لا تريد ولا تستطيع اتخاذ وسيلة القسر والإجبار بالنسبة للجماهير ، فإن مصير التنمية يتوقف على المساهمة الاختيارية للمواطنين ، أي أن التنمية لا يمكن أن تتحقق بمجهود قلة من أعلى فقط ، بل لا بد من أن يقابل المجهود من أعلى بمجهود عريض من أسفل أيضاً .

وإذا حاولنا الاستفادة من تجارب الماضي والتاريخ ، فإننا نجد أمامنا ثلاثة أركان لاستراتيجية التنمية ، نجملها في وجود الميمات الثلاثة :

(أ) مؤثر (ب) مثقفون (جـ) مؤسسات

وهي جبرياً تكون

س=م١×م٢×م٣ وليس س= م١+م٢+م٣

وذلك تأكيداً لأهمية كل ركن ، وعدم الاستغناء عنه ، ففرصة التنمية لا تقتصر أساساً على المعونات المادية والفنية من الخارج فحسب ، بل تتطلب التنمية نظاماً يجمع بين « الميمات » الثلاثة من أجل تكوين مستمر لرأس المال .

نظام به حوافز قوية كافية . وهذه الحوافز القوية هي ما نطلق عليها المؤثرات ، ونجدها في التركيب الحضاري في

الدول الإسلامية ، أو بعبارة أخرى نجدها في القوى الروحية المستمدة من الدين الإسلامي ثم ربط هذا المؤثر بمتطلبات التنمية الاقتصادية الحديثة . بحيث يتاح تفجير الطاقات البشرية والمادية في مناخ يتلاءم مع طبيعة الناس ورغباتهم وآمالهم وإحساساتهم .

إن المعلم الواضح في جميع الدول الإسلامية يتمثل في سلبية أغلب المثقفين والافتقار إلى المؤسسات المناسبة والصالحة ، وذلك بعينه ما يشكل الفجوة التي نعاني منها وتصبغ كل وسيلة تعتمد أساساً على الحكومة دون اعتماد كبير على الميميات الثلاثة .

ولقد أوضحنا أن الطريق في الدول الإسلامية يمكن أن يوجد ، وذلك بالاستعانة بالدين والنقود . وكلاهما يتضمن مجموعة ثرية من الجزاء والعقاب يمكن أن تربط ربطاً وثيقاً بالسلوك المرغوب وبذلك يمكن تفجير الطاقات البشرية .

والوصول إلى هدف محدد تحديداً دقيقاً للميميات الثلاث ، حتى لا تقع في صدام مع أية أيديولوجية معينة قد وضعنا واجبات ثلاثة هي :

١ ـ التربية الإدخارية .

٢ ـ التربية الإئتمانية .

٣ ـ إزالة الصعوبات والاختناقات التي تعترض طريق الاستثمار .

وبوساطة بنك يشتمل على ثلاث صناديق أو حسابات وهي : حساب الإدخار والإقراض ، وحساب الاستثمار ، وصندوق الخدمة الاجتماعية والزكاة ويعمل مستنداً إلى أساسين هما : اللامركزية والمشاركة ـ أمكن تجريب الاستراتيجية المقترحة ، وتطبيق أثر الربط بين الميميات الثلاث .

ونتيجة لتغير سلوك المواطنين مقروناً بالتغير الاجتماعي والتأثير على الهيكل الاقتصادي ـ بدأت مرحلة النمو بدون الإخلال بالتوازن ودون مخاطر الطفرة .

وقد ثبتت فاعلية الآثار المتبادلة والمتنوعة لنشاط الثلاثة الصناديق ، الأمر الذي يؤكد لنا عدم فاعلية المؤسسات المتخصصة المستوردة إلى بلادنا ، وبخاصة في الدول التي لا تزال في مرحلة أقل تعقيداً من ناحية نظامها النقدي والاقتصادي .

وقد يكون من المناسب في هذا المقام أن أشير بأيجاز

إلى جانب من جوانب الخبرة العملية في هذا الموضوع .

لقد سار التطبيق العملي دون صعوبة تستحق الذكر ، ولكن يهمنا أن نوجه الأنظار إلى ثلاث مشاكل من نوع خاص :

أولها وأهمها :

موقف الدولة (الحكومة) تجاه الفكرة ـ بمعنى حماس الحكومة ، فضعف استعدادها لتأييد الاستراتيجية المقترحة ـ يشكل صعوبة في البدء . . وقد يرجع عدم الحماس مثلاً إلى أن بعض الحكومات قد ترى ـ خطأ ـ في هذه الاستراتيجية بطئاً ، بينما تسير هي بخطوات سريعة . غير أن كل ما هو مطلوب في البداية هو التدعيم المالي لمواجهة التكاليف الإدارية حتى يقف الجهاز على قدميه . وكذلك الإطار القانوني لنشاط البنك .

ومن ناحية أخرى فإنه من الخطورة بمكان أن تتدخل الأجهزة الحكومية أكثر من اللازم في إدارة أو توجيه نشاط البنك بحيث يفقد البنك استقلاله الخاص .

وقد يبدو ذلك متناقضاً فالتأييد مطلوب من ناحية ، ومن

ناحية أخرى فإن التدخل غير مرغوب فيه وليس ذلك بغريب إذا استعرضنا كيف نجحت حركة التعاون في ألمانيا وتمسك رائدا حركة التعاون مثل « شولز ورايف إيزن » بعدم تدخل الحكومة ورفضوا أي مساعدة تؤدي إلى تدخل البيروقراطية ، وقد كان ذلك سبباً أساسياً في نجاح هذه الحركة .

والمشكلة الثانية : تكمن في ندرة الجهاز البشري المدرب الذي سيكون مسؤولاً عن تطبيق الاستراتيجية وكذلك ضعف مهارات المقترضين ، غير أنه يمكن التغلب على هذه الصعوبة في وقت قصير ، بالاهتمام بإنشاء مركز أو معهد تدريب خاص .

كما يمكن بالنسبة للمقرضين ـ إنشاء مركز تدريب مهني مرتبط أيضاً بالبنك ، وكذلك الحال بالنسبة للمستثمرين .

ومن الممكن أن تقوم جهة عالمية تستطيع حصر الخبراء في كافة المجالات لتضع هذه الخبرة مجتمعة في خدمة الاستراتيجية المقترحة .

أما المشكلة الثالثة : فهي قصور وسائل التمويل على الأقل في المراحل الأولى اللازمة لإظهار المشروع ، ولحين الاعتماد على نفسه .

إن مصير المشروع يتوقف على حل هذه المشاكل ، ولا سيما المشكلة الأولى فإذا حلت أصبح في استطاعة أية حكومة في الدول الإسلامية تدبير هذه المطالب المادية الضئيلة .

هذا : ونود الإشارة في ختام محاضراتنا إلى أن نظام البنوك التي تتعامل بدون فوائد ربوية (على الصورة التي سلفت الإشارة إليها) ـ قد تناوله بالبحث عديد من أساطين الفكر الاقتصادي والفكر الاجتماعي في العالم : وأجمعوا على سلامة هذا النظام وصحة الأسس التي يقوم عليها ؛ وقد حدا ذلك ببعض الجامعات إلى التفكير في إنشاء معهد دولي يتولى تقديم المشورة في تصدير هذا النظام إلى الدول النامية وعلى الأخص العالم الإسلامي .

ونكتفي بأن نورد هنا تعليقين من خارج العالم الإسلامي ، أحدهما : لأحد العلماء في المجال الاجتماعي وهو البروفسور «ر . ك . ريدي » مدير المعهد الدولي للعلوم السلوكية بواشنطن ، والآخر : للبروفسور « ريترز هاوزن » أستاذ المصارف بجامعة كولون بألمانيا ورئيس معهد التجارة الدولية بألمانيا .

يقول ر . ك . ريدي :

« لقد قمت بتحليل مشروع بنوك الإدخار العربية بشيء من الإسهاب والاستيعاب لأسباب هامة :

أولها : أن هذا المشروع فريد في نوعه .

وثانيها : أنه بعيد الأغوار وأصيل .

وثالثها : أن بناءه الفني تام الأحكام .

ورابعها : أنه مشروع خلاق ومتجدد الحيوية ، بمعنى أنه يجد الخطى نحو ألوان جديدة من المشاكل مما يتطلب مهارات وقدرات إبداعية خلاقة لمعالجتها ، وهذا ما يجعل المشروع ـ كما رأيته ـ آية ونموذجاً من أروع النماذج التي تتصدى لعلاج مشكلات التنمية .

رأيت في المشروع : نموذجاً فذاً لكيفية إشراك المواطنين المحليين وذلك ما يتمشى تماماً مع أنجع وسائل التنمية الاقتصادية لتحقيق التنمية بالفعل : فالتنمية الصحيحة لا يتنسى لها أن تتحقق إلا بالمشاركة المحلية على نحو ما يدعو إليه « شستر بولز » .

إن آمال الجماهير المحرومة ومخاوفها وإشباعاتها وإحباطاتها ، لا تشكل مفتاحاً للاستقرار السياسي فحسب بل

هي أيضاً مفتاح عمليات التنمية » .

« إن المشروع ليبدو في الوقت الحاضر ناجحاً . كما أن خطوات النجاح فيه تتلاحق إذ أن النجاح يولد نجاحاً » .

« إن الركيزة الأساسية للتنمية يجب أن تتمثل في الاعتماد على التنمية الذاتية فذلك أكثر نفعاً وأعمق فائدة من منح القروض ، وبذلك يمكننا بأقل التكاليف أن نحقق المزايا الاقتصادية والاجتماعية والتربوية . وإن إنشاء نظام بنوك الإدخار المحلية ليعد بحق تجربة رائدة تصلح لأن تكون نموذجاً يحتذى في كافة الدول النامية » .

إن الحرص على الالتزام بتعاليم الإسلام كان واضحاً من خلال نظام البنك وتحرره من فكرة سعر الفائدة ، ولذلك حظي المشروع بتأييد كبير من الجماهير لتمشيه مع عقائدهم من ناحية ولتلبية لحاجاتهم من ناحية أخرى ، الأمر الذي قوى الثقة باستمرار في جميع مراحل النمو الاجتماعي » .

« إن الدكتور النجار قد أوجد فكرة عظيمة في ميدان التنمية الاجتماعية ومن وراء هذه الفكرة اختفت مظاهر الصراع بين الإيمان والتعصب » .

« إن الدكتور النجار يمكنه بكل ثقة تقديم المشروع

كوسيلة فعالة للتنمية الاجتماعية » .

ويقول البروفسور ريترز هاوزن :

« إن الصناعات الإقليمية تفرض وجودها وازدهارها عندما يسود مبدأ المشاركة في التمويل » .

ثم يقول : « تتسق فكرة التنمية استناداً إلى مبدأ المشاركة مع المبدأ القرآني لتحريم سعر الفائدة ، وتتمشى مع الشريعة الإسلامية التي تؤيد مبدأ المشاركة . إن القرآن يدعو إلى هذا الاتجاه في التنمية ؛ الأمر الذي ينسجم مع الإحساسات السياسية والمشاعر الدينية لجماهير الشعوب الاسلامية .

إن عظم أهمية هذا العامل ليس غريباً علينا في المانيا . فلم يكن ممكناً بأية حال أن تصل الحركة التعاونية السائدة أو التنظيم المتعاظم لمؤسسات الائتمان المحلية إلى مستواها الحالي دون الركون والاستناد إلى نفس هذه الأحاسيس والمشاعر لدى الشعب الألماني » .

ثم يقول : « إن التأمل في إبعاد هذا النظام يؤكد إمكانية وجود طرق عملية لا تنسجم مع التعاليم القرآنية فحسب بل تؤيدها الشريعة الإسلامية وتشجعها » .

حضرات السادة :

أسأل الله أن يبصرنا وأن ينفع بنا وأن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والسداد أن يرشد أولياء الأمور فينا إلى ما فيه صلاح أوطانهم ويرد عنهم كيد الحاسدين الخائنين والأعداء الحاقدين ، إنه سميع مجيب دعاء المخلصين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

* * * * * * * * * * * *

فهرست

* * * * * * * * * * * *

هذا الكتاب

فكرة بنوك الادخار المحلية ، أو البنوك الإسلامية ، التي تعذر على الكثيرين فهمها ـ لا تخرج عن أنها حاولت أن تصنع هذا المفتاح لتلج به باب التنمية ، وتفتح به مغلاق التغيير ، ناظرة إلى مشاكل المجتمع ككل لا يتجزأ ، ومدركة أن النظر إلى هذه المشاكل بالتجزئة ـ يدعو إلى ترجيح احتمالات الفشل في مواجهتها ـ علاوة على القضاء عليها . هذه النظرة وذلك الإدراك ـ كانا مدعاة لبعض الناس ألا يستوعبوا العلاقة بين عمل هذه البنوك من الناحية المصرفية ـ وبين تصديها للمشاكل الاجتماعية ، فكيف يمكن لمصرف أن يتصدى للمشاكل الاجتماعية ؟ وكانت كلمة « مصرف » هذه رمزاً تابوهياً منعزلاً عن المجتمع ، محصوراً بين جدران أربعة في خزينة أو شباك ، ولكمْ ظَلَمَ الكثيرون هذه الكلمة عندما ألزموها الجدران العتيقة لحروفها ، ولكنهم [illegible] أنفسهم عندما اتجهت نظرتهم إلى بنوك الادخار [illegible] هذه الكلمة ، ذلك أن آفاقهم قد عجزت ـ ب[illegible] المعيار الذي استخدموه ـ أن تنفتح عن الوظيفة الاجتماعية للمال في المجتمع ، وأن تنفتح على الإمكانيات الواسعة التي تتيحها تغيير هذه الوظيفة في تغيير المجتمع .

130012
SR 11

الدار السعودية
للنشر والتوزيع

عراد القيسي